جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الآليات السياسية لإدارة الأزمة بين الطرح النظري والممارسة العملية

دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

2015-1999

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: رسم سياسات العامة

إعداد الطالبة:
- **خديجة غبار**

إشراف الدكتور:
- **خالد تلعيش**

لجنة المناقشة:

1- ..... رئيسا
2- ..... مشرفا ومقررا
3- ..... عضو مناقش
4- ..... عضو مناقش

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر

إن الشكر لله شكرا عظيما، والحمد لله حمدا كثيرا الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل .

كما أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف تلعيش خالد الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي وأسأل الله أن يجازيه بكل خير.

ولكل من أعاد رسم ملامحي ...وتصحيح عثراتي ... أبعث تحية شكر وإحترام.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" قُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنُونَ ... " (صدق الله العظيم)

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى المرأة التي لو ذكرت خصالها لن تسعني صفحات مذكرتي إلى الوحيدة التي تتمنى أن تراني أحسن منها إلى من رأتني بقلبها قبل عينها أدعوا لها ربي أن يطيل عمرها ويجعلني دائما مطيعة لها إلى نبع الحنان والدفئ والأمان إلى العزيزة على قلبي ...إلى الغالية **أمي**.

إلى مصدر قوتي وعطائي إلى من لم يبخل عليا بما طلبته وبما لم أطلبه إلى من كان نجاحي في الحياة هدفه إلى من أتمنى أن أتمكن من رد اليسير من فضله إلى الذي أحمل إسمه بكل إفتخار أرجوا من الله أن يمد في عمره إلى العزيز **أبي**.

إلى شموس ورياحين حياتي الذين شاركوني الأفراح والأحزان في هذه الحياة إخوتي وأخواتي ....إلى كل القلوب الطاهرة الأحفاد والحفيدات وأخص بالذكر أصغرهم "خلود" حفظها الله.

إلى كل الأحبة والأصدقاء ... إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص رسم السياسات العامة دفعة 2015 ...إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا العمل.

* حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ...وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي .

خديجة

إن ظاهرة الصراع هي إحدى حقائق العلاقات منذ فجر التاريخ ، وعالم اليوم يتميز تغيرات السريعة التي أسفرت عن توترات شتى، و على الرغم من التقدم الحضاري و ثبات الدعائم والأسس التي تقوم عليها العلاقات، فإن العالم يتسم بتعدد الأزمات الناجمة عن إختلال توازنات القوى الكبرى مع سعي القوى الصغرى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال والنمو، مما أدى إلى حدوث صراعات وتحالفات تمثلت في أزمات عالمية و إقليمية و محلية ذات طبيعة زمنية ومكانية مركبة ومعقدة.

لقد كان تفاعل العلاقات بين القوى و الكيانات المختلفة و صراعاتها الخفية و العلنية بهدف نقل مراكز السيطرة و الهيمنة ،إذ بينما تعمل الدولة المتقدمة على إمتلاك عناصر القوى المختلفة والإرتقاء بوسائلها المادية ،فإن الدولة النامية تختلف أزماتها بسبب إفرازاتها المتناقضة الناتجة عن الحقبة الاستعمارية بدلا من طموحات الاستقلال و التنمية ،و إذ كانت الدولة المتقدمة تتعامل مع أزمتها بمناهج عملية فإن الدول النامية ترفض إتباع هذه الأساليب و الآليات في مواجهة أزمتها، مما يجعل الأزمة أشد عمق و أقوى تأثير بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات، و بين الجهل بتلك المناهج و التمسك بتلك الأساليب والآليات العشوائية ،وإذا كانت الأزمات تحدث في كل زمان و مكان و بعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا بات أي من كياناته عرضة للأزمات التي تأثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة.

لذلك أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات ضرورة ملحة ،ليس لتحقيق نتائج إيجابية من التعامل معها ،و إنما لتجنب نتائجها المدمرة ،و علم إدارة الأزمات يعد من العلوم حديثة النشأة و التي أبرزت أهميته من خلال التغيرات العالمية التي أخلت من موازين القوى الإقليمية و العالمية ، أوجبت تحليل حركتها و اتجاهاتها إذ يعمل هذا العلم على التكيف مع المتغيرات و تحريك الثوابت ذات التأثير السياسي الاقتصادي والإجتماعي والثقافي.

1- أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية:

كوني طالبة في العلوم السياسية تخصص رسم السياسات العامة فكان سبب إختياري لهذا الموضوع مدى معرفتي لمختلف العناصر التي تشترك في إدارة و مواجهة الأزمة، و مدى تعمقي فيها على مدار دراستي ،كاتخاذ القرار ،أو التخطيط ،وغيرها من الفواعل و الأساليب المتنوعة هذا ما أدى بي إلى إكتشاف عنصر آخر له نفس المفعول في إدارة الأزمة ،على الرغم من وجودها بشكل كبير في إدارة الأزمة ألا و هي الآليات السياسية المتعددة.

- الأسباب الموضوعية:

إن عملية إدارة الأزمة قد تمت دراستها في مجالات عديدة و بطرق مختلفة ،إلى جانب إهتمام المفكرين و المتخصصين في هذا المجال يعد مهم في موضوعات السياسة العامة ،كما نلاحظ أن الأبحاث المتخصصة في تناول الآليات السياسية لإدارة الأزمة في النظام السياسي الجزائري تكاد تكون منعدمة في وقتنا الحاضر، مقارنة بالمواضيع الأخرى، هذا ما دفعني إلى البحث و الدراسة في هذا الموضوع من أجل التصدي لأي أزمة و كيفية إدارتها بالطريقة الأمثل .

2- أهمية الموضوع:

- تأتي أهمية هذا الموضوع في كونه يسعى إلى تحليل و تشخيص ظاهرة الأزمة وكيفيات التعامل معها،و ذلك بالتعرف على ماهيتها و مظاهرها و أساسها و آثارها.

- كما تبرز أهمية الدراسة الأساسية في أنها تسعى إلى الكشف عن الإجراءات والآليات السياسية التي إنتهجها النظام السياسي الجزائري لمواجهة الأزمة ،و ذلك لا يتم إلا بعد معرفة دور الآليات السياسية في إدارة الأزمة.

- كما تكتسب هذه العملية أهميتها النظرية من خلال ما يبدو لنا من فجوات تعتري الدراسات والبحوث المتعلقة الأزمة، فإن دراستنا هذه تسعى جاهدة من خلال تسليط الضوء على المواضيع

بشكل تفصيلي إلى سد تلك الثغرات، وذلك بالتأصيل لنظرية متكاملة في مجال إدارة الأزمة في الجزائر.

- كما تتمثل أهمية دراستنا في أنها أهمية تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات و الأبحاث حول إدارة الأزمة عموما و طرق و آليات مواجهتها خصوصا.

كما تبرز الأهمية العملية في الوقوف على العقبات و المعوقات التي يواجه جهود السياسيون لإدارة الأزمة في الجزائر،من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج و توصيات و توثيقات التي تعتبر سند لنجاح أي نظام سياسي في هذا المجال .

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في بيان الآليات السياسية لإدارة الأزمة في الجزائر،هذا بالإضافة إلى أهداف تكميلية و فرعية يمكن حصرها فيما يلي:

-التشخيص الدقيق لعملية الأزمات التي مرت بها الجزائر مع استعراض و تقييم الآليات السياسية المختلفة.

-تحديد آليات النظام السياسي الجزائري لتحقيق الإستقرار السياسي بالإضافة إلى الوقوف على تحديد آفاق التنمية في الجزائر ورهاناتها المستقبلية بالطرق السلمية .

4- أدبيات الدراسة:

في الواقع توجد أساليب، ومداخل ،ونماذج وكتب، متخصصة في كيفية عمل المؤسسات خلال الأزمات ،و في إدارتها ودمج مختلف الأطر في مواجهتها ،و من بين الدراسات التي تم الأخذ بها :

- الدراسة الأولى:

للباحث بوقفة عبد الله ، تحت عنوان آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، بالجزائر عن دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الذي تناول في كتابه مختلف الآليات السياسية

والأسس في نظام الحزب الواحد في الجزائر ، مع إعطاء جملة من الإقتراحات الممكنة التي تساهم في إدارة الأزمة حيث ركز على الجانب السياسي للأزمة في الجزائر .

- الدراسة الثانية :

للدكتور ناجي عبد النور، تحت عنوان النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، بقالمة عن منشورات جاعة 08ماي، الذي تناول في كتابه التأصيل التاريخي للنظام السياسي الجزائري، و كذلك ذكر المفاهيم النظرية لهمن مكونات وطبيعة ،كما تطرق في كتابه إلى معالجة التحول الديمقراطي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية .

- الدراسة الثالثة:

للدكتور شريف عبد الرحمان،تحت عنوان أمتي في العالم الأمة الجزائرية، بالقاهرة عن مركز الحضارة للدراسات السياسية ،الذي تناول في كتابه مختلف الأطر والعوامل الأمنية للأزمة الجزائرية ،كما تطرق إلظروف إقرار آلية الوئام المدني للحد من الأزمة السياسية.

- الدراسة الرابعة :

للدكتور الباحث صابر فوزي، تحت عنوان التنمية بين الأمس والغد، بعمان عن دار نهران للنشر والتوزيع ،الذي تناول في كتابه واقع التنمية في الجزائر بعد الأزمة كما أشار أيضا إلى آفاق التنمية على مختلف مستوياتها و ركز على المدخل التطبيقي لها كما تحدث عن الرؤية المستقبلية للنظام السياسي في توفير أدوات التنمية من خلال سياسة المصالحة الوطنية .

- الدراسة الخامسة:

للباحث سعيد بوشعير، تحت عنوان النظام السياسي الجزائري، بالجزائر عن دار الهدى، الذي تناول في كتابه طبيعة النظام السياسي الجزائري في الماضي والحاضر كما تطرق في كتابه إلى نظام التعددية الحزبية في الجزائر ومدى تفاعل الشعب الجزائري مع التحول الديمقراطي وأعطى فكرة حول ممارسة التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري.

- الدراسة السادسة :

للباحث مُحَّد تمالت، تحت عنوان الجزائر فوق بركان حقائق وأوهام 1988- 1999، بالجزائر دون مكان النشر الذي تحدث في كتابه عن أحداث أكتوبر 1988 ومجرياها ونتائجها المختلفة كما تطرق في كتابه إلى إنتخابات الرئيس بوتفليقة والآليات التي جاء بها كما إستنتج رؤية علمية حول الحقائق والأوهام التي عاشها الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من 1988إلى 1999 أي حتى وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة.

5- الإشكالية:

أصبحت إدارة الأزمات سمة أساسية للمنظمات المعاصرة في الألفية الثالثة في البيئة الدينامكية ،وأصبح كل ظيم لا ينجو من تأثير الأزمات، و بالتالي زاد الاهتمام بالآليات السياسية كأسلوب في مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات المفاجئة وغير القابلة للتوقع المسبق ،فالآليات السياسية لإدارة الأزمة يعني أن المنظمات تستخدم وسيلة لاكتشاف فرصها وتجنب المخاطر و الأزمات على مستوى المنظمة الدولية.

حيث جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى فاعلية الآليات السياسية لإدارة الأزمة و أثرها على مواجهتها و هذا ما يمكن من خلاله طرح الإشكالية التالية :

ا مدى فعالية الآليات السياسية لإدارة الأزمة بالجزائر ؟ وفيما يتمثل مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- فيما تكمن الأزمة السياسية في الجزائر ؟ و فيما تتجلى أسبابها ؟
- فيما تتمثل الآليات السياسية للنظام السياسي الجزائري ؟ وما هي الآلية الأمثل لحل الأزمة؟
- ما هي الرهانات والتحديات للتنمية في الجزائر؟ وفيما تتمثل آفاقها المستقبلية ؟

6- الفرضية الرئيسية:

للإجابة على هذه الإشكالية لا بد من بلورة تصميمات و هيكلة أطر متعلقة بالموضوع وفق الدراسة و لهذا الغرض إرتأيت الفرضية الرئيسية التالية:

كلما كانت الآليات السياسية أكثر شفافية و فعالية و موضوعية ،كلما كانت فعالية إدارة الأزمة أكثر تأثيرا و تطبيقا على الواقع و السماح بتحقيق أهداف داخل النظام السياسي .

7- حدود الدراسة:

هذا وقد تحددت الدراسة بالحدود الثلاثة التالية :

- الحدود الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في تحديد الآليات السياسية التي يمكن اعتمادها لإدارة الأزمة و بيمها و الوقوف على مدى فعاليتها، و بهذا تعتبر الآليات السياسية المتغير الرئيسي بينما إدارة الأزمة تعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة.

- الحدود المكانية:

تنحصر هذه الدراسة في تحديد السياسات الناجمة لإدارة الأزمة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الأجهزة المتخصصة في إدارة الأزمة، وكذلك الأساليب المعتمدة، وأخص بالذكر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ولا ننسى الآليات السياسية الفعالة لإدارة الأزمة.

- الحدود الزمنية:

تولي هذه الدراسة أهمية خاصة بالبحث ،و تتبع الآليات السياسية التي يستخدمها الفاعلون في إدارة الأزمة في الجزائر، و الحد من هذه الأزمات مع التركيز على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من (1999-2015) أي إلى وقتنا الحالي في الجزائر،حكم" بوتفليقة".

8-مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف المسطرة، فقد رأيت أنه من الأنسب لهذه الدراسة هو الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية، والمنهج التاريخي بصفة ثانوية بالإضافة المناهج الأخرى وتكمن فيما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي:

رأيت أنه من المناسب الإستعانة بهذا المنهج في هذا الموضوع، و هذا لتحليل الأزمة و بيان أسبابها وآثارها المختلفة، وكذا تحليل الآليات السياسية الموجهة لإدارة الأزمة من خلال إستعراض تخطيطات وتنبأت لإدارة الأزمة، مع مراعاة مختلف الأسس والمعاي ذات الصلة بالدراسة و التحليل كما لا ننسى دراسة الآليات السياسية لإدارة الأزمة وكذا المؤسسات والأجهزة المعنية لمواجهة و إدارة الأزمة بالتحليل الدقيق والعميق .

وقد إ ت في هذا المجال على ما هو موجود في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والمتخصصة حول إدارة الأزمة، وكذلك فحص و تحليل مختلف الآليات السياسية ذات الصلة بمسألة الأزمة في الجزائر وخاصة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

- المنهج التاريخي:

كانت إستعانتي ذا المنهج بصفة أساسية لكون الدراسة تتطلب ذلك،حيث أن المنهج التاريخي ضروري لتتبع تطور الأزمة الجزائرية عبر الأزمنة و العصور لقراءة مستقبلها،كما لجأت لهذا المنهج لتتبع مسار تطور آليات السياسية للأزمة في النظام السياسي الجزائري.

- المنهج الإحصائي:

من الصعب أن نقوم بدراسة في حقل العلوم السياسية دون استغلال هذا المنهج، حيث هذه الدراسة لا تخلو وكباقي الدراسات من الإحصاءات والأرقام ، وإعتمدنا هذا المنهج كأحد أساليب وصف الظاهرة من خلال الأرقام و الإحصاءات كأدلة صادقة وشواهد تعزز دراستنا.

- منهج دراسة حالة:

هو تلك الطريقة العلمية التي يستخدمها ، ويتبعها معتمدا على جمع البيانات العلمية الخاصة بالحالة، لدراستها وتحليلها ومسايرة المراحل التي مرت بها الحالة أو النموذج من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة بشأن الحالة المدروسة يمكن تعميمها على باقي الدراسات المشابهة، فالغرض منه جعل الدراسة نابعة من الواقع لمعرفة العوامل المؤثرة في إدارة الأزمات ،و دورها الفعال في ذلك والإحاطة بها والتعمق في دراسة متغيراتها، وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات التي يمكن الإرتكاز عليها لوصف التطورات التي تنشا بفعل التفاعل القائم بين مختلف المؤسسات.

- إقتراب صنع القرار:

هو محاولة إكتشاف نموذج نظري لتحليل عملية إدارة الأزمة من خلال الإعتماد على الإطار المنهجي الذي يتخذ من النظام السياسي وحدة متكاملة والأدوار التي يتصل بعضها ببعض وإعتمدت هذا الإقتراب في دراستي لمعرفة دور الآليات السياسية في عملية إدارة الأزمة ومدى تحقيقها للأهداف.

9- مصطلحات الدراسة:

- مفهوم السياسة:

تستخدم للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان سؤول حكومة أو لجنة رسمية أو مجموعة منهم، لتعمل في نطاق النشاط معين، وهو معنى يلاءم شيوع المصطلح في الأوساط العامة.

فالسياسة ي برنامج عمل هادف يعقب أداء فردي أو جماعي، في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع.

- مفهوم الإدارة:

هي عملية التخطيط والتنسيق والتنظيم و التوجيه و الرقابة للموارد المادية والبشرية، للوصول إلى أفضل النتائج بأقصر الطرق وأقل التكاليف، وتعتبر من أهم الأنشطة الإنسانية في أي مجتمع و لما لها من تأثير على حياة المجتمعات لارتباطها بالشؤون الاقتصادية والإجتماعية

والسياسية، حيث عليها تعتمد الدولة في تحقيق التقدم والرخاء لمواطنيها، فهي عملية التخطيط في إتخاذ القرارات الصحيحة والمستمرة والتحكم بمصادر المؤسسات للوصول إلى الأهداف المرجوة للمؤسسة.

- مفهوم إدارة الأزمة:

هي عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية، حيث تشكل خطورة على المؤسسات وكذلك هي سلسلة الإجراءات الهادفة لسيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب و بذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.

- مفهوم الأزمة :

بي نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة ،أي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار مواجهة التحدي الذي يمثله ،مما يقصد بها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات والعرق مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التكوين وإحداث عادات جديدة فهي حدث مفاجئ يكون مقترنا بتهديد خطر إتخاذ قرار مفاجئ يكون مقترنا بتهديد خطر غير متوقع تكون نتائجها في أغلب الأحيان مؤثرة لأنها كثيرا ما تحتوي عل أحداث سريعة ونتائج تهدد القيم والأهداف التي تتعلق بكيان المؤسسة.

10- هندسة الدراسة:

قد حاولت بكل جهد الإلمام بالموضوع من كل نواحيه حتى تكون دراستي شاملة بجوانب البحث، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تطرقت إلى أهم البنود وأدرجت مختلف ر المتعلقة في هذا المجال حيث قمت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فقد خصصت الفصل الأول للحديث عن الأزمة السياسية في الجزائر من خلال إعطاء فكرة عن النظام السياسي الجزائري من طبيعة ومكونات كما عالجت فيه التحول الديمقراطي في الجزائر وما نتج عنه.

أما الفصل الثاني تناولت فيه آليات النظام السياسي لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر الذي يشمل كل من قانوني الرحمة والوئام المدني وأخيرا التركيز على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر من مضمون ونتائج لهذه الآلية.

فيما يخص الفصل الثالث فقد حاولت التطرق إلى رهانات التنمية وآفاقها في الجزائر من خلال معالجة واقع التنمية في الجزائر والرهانات والتحديات المستقبلية للنظام السياسي، كما قمت بوضع رؤية مستقبلية للتنمية في الجزائر .

ل موضوع النظام السياسي مكانا هاما في الفكرين السياسي والقانوني كما أن أي تحليل علمي لطبيعة أي نظلم سياسي يعني أن لا يخرج عن الإطار التاريخي والبيئة التاريخية التي يعيش ا ويؤثر نظام ويتأثر بها، حيث يعتبر النظام السياسي الجزائري حصيلة تفاعل مجموعة من ا مل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت في الجزائر عبر تاريخها الطويل ولذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري ضرورية من الأحادية إلى التعددية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره ولقد تبنت الجزائر التعددية الحزبية كإحدى آليات التحول الديمقراطي فظهرت على الحياة السياسية مجموعة من الأحزاب.

تأثر النظام السياسي بالتغيرات الطارئة على الساحة السياسية والدولية مع إيديولوجية ونظم اسية مختلفة وبالتالي سعى المشرع الجزائري إلى غلق نظام سياسي يتلاءم والبيئة الجزائرية المستقلة حديثا فكان نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) المهيمن على دواليب السلطة الجزائري نتيجة لذلك وبعد مخاض عسير كان ميلاد أول دستور 1963 والذي لم يدم إلا عامين وذلك أحدث انقلاب 1965 ومنها جمد هذا الأخير وبدأ التشريع بالأوامر إلى غاية دستور 1976 والذي كرس حتما الإيديولوجية السائدة في ذلك الوقت في تبني النظام الاشتراكي فكان دستور برنامج، وأعقب ذلك تعديلات شملت الدستور بأكمله نتيجة للتغيرات الحاصلة الدولية والمحلية منها الاقتصادية والسياسية مما أدى إلى ظهور دستور فيفري 1989 والذي كرس الشرعية الدستورية بعد المشروعية الثورية وعقب ذلك تعديل دستور 1996.

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للنظام السياسي الجزائري.

إن أي تحليل علمي لطبيعة أي نظام سياسي ينبغي أن لا يخرج عن الإطار التاريخي والبيئة لاجتماعية التي يعيش فيها ويؤثر ويتأثر بها حيث يتفاعل النظام السياسي بحصيلة من العوامل المؤثرة المختلفة في الجزائر وتأثرت بها النخبة المثقفة وقادت الحركة الوطنية وتنظيماتها السياسية قبل الاستقلال وما صاحب ذلك كم احتكار للسلطة وممارستها بعد الاستقلال من قبل النخبة السياسية في ظل غياب المشاركة السياسية، أدى هذا إلى توسيع الفجوة بين الدولة ونسقها الاجتماعي بكل عناصره لذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي ضرورة من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره.

المطلب الأول: مكونات النظام السياسي الجزائري.

لقد أطلق مصطلح النظام في البداية ليشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية فهناك من يعرفه على أنه سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر لأي شيء أو أنه لتنظيم.

حيث اعتبر "دافيد استن" النظام وحدة التحليل الأساسية في اقتران التحليل النظمي والنظام عنده هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا بشكل منتظم ويعني ذلك أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية النظام وأن النظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا.[1]

يعرف" إبراهيم درويش" النظام على أنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعملية نع القرار في الجماعة، أما العلاقات المتداخلة المتشابكة فهي بمثابة عناصر ومكونات للنظام فيدرجها في إطارين هما:

- الإطار الذاتي للنظام
- الإطار الخارجي للنظام

إن النظام هو عبارة عن تفاعل بين مجموعة من العناصر التي تشكل كلا متكامل في إطار من التنظيم.[2]

---

[1] عبد النور، ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص37-38.

[2] جابر سعيد عوض، **إقتراب تحليل النظم في علم النفس**. الجزائر: [ب.د.ن]، 1997، ص132.

في داخل النظام السياسي نجد تشابكا من مكونات متعددة، كما أن درجة التقدم الحضاري تؤثر في النظام السياسي وكل ذلك مرده إلى أن النظام السياسي يعمل في محيط ويشكل هذا المحيط مجموعة من المكونات أو العوامل المشار إليها و النظام السياسي ليس بمعزل عنها وإنما يؤثر فيها وتؤثر فيه[1].

يفترض في النظام السياسي في العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات بينها وقواعد يقررها رسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها وظائف يؤديها، يتمثل وظائف المدخلات وفقا للمدخل الوظيفي في كل من التنشئة السياسية و الاتصال السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها والتقاضي بموجبها[2].

يرى أرسطو أن النظام السياسي تنظيم يضم ويتكون من دوائر المدنية، وبصفة خاصة تلك الدوائر التي تتركز فيها السيادة ويتخذ من مجموع المواطنين الذين تتركز فيهم السلطة النهائية والحكم معيار من ناحية الكم والكيف لدراسة تقسيم الدساتير والنظم السياسية[3].

إن تحديد مكونات وعناصر النظام السياسي تعتمد على طبيعة فهم النظام السياسي فالمدرسة ستورية التقليدية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية وتحت تأثير المؤسسات السلوكية اتخذ مفهوم النظام السياسي ومكوناته أبعادا جديدة فلم يعد يقتصر على الشكل الخارجي للحكم في الدولة بل تجاوزه ليشمل تنظيمات أخرى غير رسمية، وأدوار وعلاقات وشبكة من التفاعلات ترتبط بظاهرة السلطة وصنع القرار.

تفق معظم الكتاب على أن النظام السياسي ليس فقط الأجهزة الرسمية للدولة بالمفهوم التقليدي، فيجب أيضا أن تكون وحدات وعناصر النظام السياسي أكثر اتساعا وشمولا[4].

يحدد "دافيد إيستن" مكونات النظام السياسي في أربعة:

أ-المدخلات: تتكون من مطالب ومساندة (مساندة المجتمع السياسي) من خلال تفاعل أعضاءه تفاعلا سلميا، مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية، مساندة الحكومة.

ب-عملية التحويل: تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمدخلات.

---

[1] عبد النور ناجي،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. ط1، قالمة: منشورات جامعة 8 ماي 1945،2006 ، **ص06.**

[2] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**. ط1، عمان: دار أسامة للنشروالتوزيع ، 2003، ص10.

[3] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، المرجع السابق، ص43.

[4] نصر محمد عارف إبستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 2002، ص265.

ج-المخرجات: عبارة عن استجابة النظام السياسي للمدخلات.

د-التغذي الإسترجاعية.

وقد قام "آلموند بتقسيم أكثر تعقيدا من خلال عملية المدخلات والمخرجات نفسها، فالمدخلات تستند إلى أربعة وظائف هي:

أ-المشاركة السياسية

ب-رعاية المصالح

ج-ضبط المصالح وتنظيمها

د-الإتصال السياسي

أما المخرجات فتستند إلى ثلاثة وظائف تتمثل في:

أ-صنع القاعدة (القانون)

ب-رعاية المصالح وتطبيق القانون

ج-الحكم بالقانون[1]

أما "بيرنارد براون" فيحدد عناصر النظام السياسي فيما يلي:

أ-الحكومة

ب-جماعات الضغط

ج- تجميع القيم

د-نمط العملية السياسية

أما "دانكوارت روستو" فيقسم النظام السياسي إلى مجموعتين من العناصر:

أ-مؤسسات رسمية وتشمل الحكومة بسلطاتها الثلاثة والجهاز البيروقراطي

ب-عناصر غير رسمية وتشمل:

- التراب التاريخي للمجتمع
- العنصر السكاني
- الموارد الطبيعية
- البنى الاقتصادية والاجتماعية

[1] محمد عطا الصالح وفوزي تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**. ليبيا: جامعة قاريونس، 1988، ص29.

- النظم الإيديولوجية والقيمية
- شكل الحكم
- الأحزاب وجماعات المصلحة

أما الدكتور "فوزي أحمد" فقد حدد عناصر النظام السياسي في المتغيرات الرئيسية التالية:

- البنى البيئية الطبيعية
- البنى الاجتماعية والاقتصادية
- البنى السياسية
- الحياة السياسية
- البنية الفكرية[1]

ويحدد الدكتور "عبد الحليم الزيات" مكونات النظام السياسي في:

- المؤسسات الحكومية والبنى الرسمية والدستورية القائمة على أسس قانونية كالبرلمان، وهيئة الوزارة والمحاكم البيروقراطية
- المؤسسات والهيئات المنظمة على أسس فرعية أو تعاقدية (الأحزاب وجماعة المصالح)
- البنى التقليدية غير المتمايزة(كروابط القرابة، جماعات المكانة، التجمعات الطائفية)
- الظواهر غير المعيارية (المظاهرات، أعمال الشغب....إلخ) تعبر عن مطالب معينة وتتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بتوزيع القيم بالمجتمع[2].

من خلال عملية استعراض لأراء عدد من الكتاب فيما يتعلق بعناصر النظام السياسي يمكن القول أن هناك إتفاق حول وجود بنى غير رسمية إلى جانب البنى الرسمية تشكل وحدات متكاملة للنظام السياسي، وعليه تشكل العناصر التالية المتغيرات الرئيسية للنظام السياسي:

- بيئة النظام الطبيعية والاجتماعية و الاقتصادية
- الحياة الدستورية (شكل الحكم، السلطات)
- الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني[3].

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. المرجع السابق، ص ص11، 12.

[2] محمد عطا صالح وفوزي تيم، المرجع السابق،ص 30.

[3] عبد النور ناجي، **النظام السيلسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**. المرجع السابق، ص13.

عظم الدراسات تركز على أن مكونات النظام السياسي تتجه إلى دراسة ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الحكومة،الجانب الثقافي والبيئة الاجتماعية والتي تنقسم بدورها إلى عناصر فرعية.
فيرى "دافيد ابتر" أن النظام السياسي يتكون من: الحكومة، الجماعات السياسية، نظام التدرج الاجتماعي.

ي ماكريدس"و"جان بلوندل فيريان"بأن مكونات النظام السياسي تتمثل في الحكومة،الإطار الاجتماعي، الثقافة السياسية، فلا بد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها، والتنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية ودراسة الإيديولوجية ونسق القيم السائدة من حيث نمطها السياسي ودراسة الأحزاب السياسة والجماعات الضاغطة وبنية القيادة[1].

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري

كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة ضد الإستعمار الفرنسي تنحصر في تحرير البلاد وإستعادة الشعب الجزائري الشخصية العربية الإسلامية فلم تعد إهتماما كبيرا خلال تها لرسم سياسة ووضع إيديولوجية واضحة للبلاد بعد إستقلالها ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة لديهم عن النظام السياسي ستأخذ به الجزائر، فعلى الرغم من الإتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية إلا أن طبيعة وخصوصية ذاك النظام لم تكن واضحة تفقا عليها، وإن كان الجميع مقتنعا بأن جبهة التحرير كحزب واحد هو القائد للثورة وله الأولوية على الدولة .

وبعد زوال السيطرة الإستعمارية عقد مؤتمر طرابلس عام 1962 لتحديد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسساتي، غير أن إخفاق المؤتمر في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة ورسم سياسات محكمة لمستقبل النظام السياسي الجزائري فتح باب الصراع على السلطة، بدءا من أزمة صائفة 1962 التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال ما كان ليقضي على التوترات والتناقضات الداخلية، التي اجلت إلى حين، ولم تكن في

[1] عبد العالي عبد القادر، **النظم السياسية المقارنة**. سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، 2007، ص 15.

جوهرها سوى تعبير عن ظهور إختلافات جوهرية في أفكار القادة حول مستقبل النظام السياسي.[1]

وعلى الرغم من كل المحاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كحزب طبيعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الإشتراكية إلا أن دورها ظل محددا بما يقره رئيس الجمهورية منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول على تعددية، فالنظام السياسي عبر مساره قد تميز بإنفراد الرئيس بالسلطة، وبمحاولة بناءه علاقة مباشرة بينه وبين الشعب، والمتتبع لتاريخ الجزائر السياسي لا يجد صعوبة في رد ذلك الدور إلى عهدي الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين حيث اتسم حكمهما بالتفرد بالسلطة على رغم مما اتسمت به كثرة حكمهما من اتجاهين متناقضين شدتهما الدولة الجزائرية بعد الاستقلال[2].

نتيجة لهذه الخلافات السياسية برزت إلى الوجود ثلاثة تيارات إيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية مقدمة في ذلك جملة تصورات مختلفة متعارضة لما ينبغي أن يكون عليه نموذج النظام الجزائري بعد الاستقلال وهذه التيارات هي:

- ✓ التيار الاشتراكي: يعكس طروحات الاتجاهات الماركسية الاشتراكية، يدعوا إلى بناء مجتمع إشتراكي جزائري، يقوم بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورا اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري
- ✓ التيار الرأسمالي الليبيرالي: يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي، يدعوا إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبيرالي والتعامل مع فرنسا
- ✓ تيار رأسمالية الدولة الوطنية: يعكس طروحات الجهاز الاداري والجيش من البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، يدعو إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي وتقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية

همت هته التوترات الثقافية والسياسية في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها، لصالح جيش التحرير الوطني المتمتع بوزن كبير غدات الاستقلال، حينما تشكلت أول حكومة

---

[1] عبد الوهاب بوخنوفة، **نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر**. رسالة ماجيستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس،ص132،131.

[2] حميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة على تجربة الجزائر**.ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص126.

ترأسها أحمد بن بلة وعين فيها هواري بومدين وزير الدفاع بعد الصراعات التي عرفتها الأسرة الثورية وفي ظل هذه العلاقات المتشابكة بين صلاحيات الجبهة "النواة الأم" والحكومة المؤقتة كتنظيم فرعي نابع منها، انحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية ولن تعد فكرة القيادة الجماعية ومسألة الالتزام برأي الأغلبية سوى عملية خرق لأهداف الثورة واهتزاز لمبدأ الديمقراطية والشرعية الدستورية، إلا أن فكرة الأحادية ظلت متجلية من خلال الحرص على عملية الإدماج تحت تأطير الحزب الواحد، وبهذا ألغيت فكرة التعددية.[1]

ولغرض التعرف بصورة أكثر تفصيلا على طبيعة النظام السياسي الجزائري، لابد من معرفة أهم عناصر هذا النظام وما الدور والمكانة التي يتمتع بها:

1-الحزب (حزب جبهة التحريري الوطني): إن النهج الذي أخذ به حزب جبهة التحريري الوطني هو احتكاره جميع أوجه النشاط السياسي حتى صدور دستور 1989، لأن الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي المنظم والموجه للمجتمع والسبب يعود إلى اعتناقها لعقيدة الحزب ورفض المعارضة والصراع وتعدد الطبقات مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب فهو من الناحية الدستورية الحزب الوحيد وهو صانع الدولة والمشرف والمراقب عليها، وقد اقترن هذه الدور بسببين:

-سبب تاريخي: حيث اقترن دور جبهة التحرير الوطني بكفاح ضد الاستعمار الفرنسي

- سبب عملي: أوجبته عملية البناء والتبعية وما يتطلبه ذلك من توحيد الاتجاهات وتعبئة الشعب إلى جانب قيادة الثورة.[2]

إذا كان الحزب يتطلع إلى أن يصبح رمزا للوحدة الوطنية باكتسابه العقيدة والشرعية فإن دوره كان ضعيف في تعامله السياسي كوسيط بين الشعب والحكومة وهذا ما أكده هواري بومدين عام 1965 حينما قال: هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق وفي الافتات المعلقة على المنابر ولا شيء آخر، وبهذا فهو حزب يضم المناضلين فحسب، وذلك بخلاف الدولة التي هي دولة كل المواطنين بلا استثناء وهكذا أصبح دور الحزب من الناحية العملية ولا سيما على صعيد المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة كمبدأ سياسي

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. المرجع السابق ص84،85.

[2] محمود إحسان، الهندي، **الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العصر العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال**. دمشق: مطابع الجمعية التعاونية، 1977، ص318،319.

وكإجراء نظامي وكجوهر للنظام الديمقراطي للممارسة السياسية، فعندما كان الحزب منشئا للدولة وتثبت وجـ ـما إزاء باقي التشكيلات الاجتماعية الأخرى التي كانت من الضعف، بحيث لم تستطع منافستها في ظل ضعف حزب جبهة التحريري الوطني الذي بحسب النصوص يعد هو الحزب الحاكم والمسير ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا بل كان واجهة لجهاز الحكم ولم يكن حزبا حقيقيا، فهو حزب تابع للدولة وليس العكس، وهذا ما دفع البعض إلى نعت النظام السياسي الجزائري "بدولة بدون حزب" على الرغم مما يذهب إله البعض الأخر من أن هذه ـحلة اتسمت بهيمنة الحزب على كل الأنشطة الأساسية و على هياكل الدولة إلا أن الواقع السياسي العملي للجزائر يخطئ ذلك فالقيـ ة الجديدة برئاسة هواري بومدين قد ألغت أصلا هيمنة الحزب على الدولة وأصبح الأمر عكس ذلك، فالدولة مهيمنة على الحزب.

وهكذا انعكس الأمر فأصبح على عاتق الدولة أن تبعث الحزب الأمر الذي أدى إلى وقوع القطيعة بين الحزب وما يستند إليه من شرعية تاريخية ثورية والشعب الذي أصبح يشكك في هذه ـشرعية وإذا كانت هذه النتيجة غير واردة في سنوات الاستقلال الأولى فإنها تصاعدت مع نمو القوى السياسية والاجتماعية إلى الحد الذي وصلت معه مكانة الحزب عام 1989، حيث كان الأجدر بالحزب أن تدعم بمؤسساته دوره في المجتمع وتعزز ثقة الشعب به، وتزيد من رضا وقناعة ـمجتمع بالنظام الذي يقوده، غير أن ذلك لم يحصل وكان ذلك من بين الأسباب التي دفعت النظام والسلطة الجزائرية بالتحول نحو التعددية فيما بعد.[1]

2-الجيش: يرى البعض أن الجيش هو الذي حكم الدولة وقاد النظام السياسي الجزائري منذ اللحظات الأولى للإستقلال غير أن صيغة هذا الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية إختلف من مرحلة إلى أخرى .

ومن الواضح أن الجيش أدى في السنوات الأولى للإستقلال دورا حاسما في تحديد وتوجيه مسار الأحداث في البلاد في الوقت الذي لم تكن للدولة الوطنية الجديدة ركائز تنظيمية في المجتمع ولم تكن فيه القوى الاجتماعية و السياسية تعبر فعلا عن مضمون الثورة واتجاهاتها .

ـا إرتبط الجيش بعلاقة وثيقة بالنظام السياسي القائم ولاسيما بمؤسسة الرئاسة منذ الإستقلال ونجح بتصعيد عدد من قياداته لشغل مكان الصدارة في هذه المؤسسة.

[1] المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر**. ط2، تونس: دار الدراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي ، 1982،ص54.

فمنذ أن إستقرت هياكل الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية أخذت المؤسسة العسكرية منحنى مستقلا عن القيادة السياسية وعلى الرغم من أن الرئيس الأسبق احمد بن بلة حسم صراعه مع قادة الثورة الآخرين ومع الحكومة المؤقتة بفضل أركان جيش التحرير، فإنه سرعان ما حاول الإنفراد بالحكم بعيدا عن العسكريين الأمر الذي .فع هواري بومدين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك لى القيادة بالإنقلاب 1965 بتأكيد جميع القادة والمسؤولين العسكريين و قد تحول الجيش أثناء قيادة هواري بومدين للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي يضم أهم وأقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة،حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي بوصفه أداة الثورة في تنمية البلاد وبناء إشتراكية، وهذا ما يؤكد فرضية ان الجيش في الجزائر في كثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة و المهيكلة،ولكن في الوقت نفسه أيضا يفسر خوف الطبقة العسكرية من أن مصالحها ربما تكون في خطر، فالجيش لا يهمه أن يختار بين بومدين يساري و يميني بقدر مل يهمه من الذي سيمثل مصالحه ويحفظ وزنه ودوره الريادي في هرم الدولة .

لقد مثل الجيش الحكم الفصل بين النظام السياسي و معارضيه و ليس أدل على ذلك من دوره في الاحداث التي حصلت في الجزائر منذ 1991 بين الجبهة الاسلامية للانقاذ والنظام السياسي القائم و بهذا فان الجيش أدى بطبيعته كقوة عسكرية و سياسية دورا عجز الحزب عن القيام به في أحيان كثيرة، و استمرار الجيش بهذا الدور و المكانة سيتناقض مع التوجه الديمقراطي الجديد، أو التعددية الحزبية و السيسية التي طرحها النظام طالما بقي الجيش يمثل القوة العسكرية من دون اعتماد المؤسسات الدستورية و الديمقراطية لأنه لا يملك أن يشكل بديلا كاملا من القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة في الجزائر و المعبرة عن طموحات أغلب قطاعات وشرائح ع الجزائري التي هي وحدها يمكن أن تضفي الشرعية عن النظام السياسي الجزائري أو تحجبها عنه.[1]

3- اسة: يلاحظ من الفترات الدستورية التي شهدها النظام السياسي الجزائري أن الوظيفة التنفيذية المنوطة برئيس الجمهورية يمكن عهدها أقوى مؤسسة في النظام السياسي القائم، فهي في شخصه.

[1] حميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص،133،134.

فمن الناحية النظرية فإن دستور 1976 أقر مبدأ الفصل بين السلطات لكنه في الوقت نفسه قد ، رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، كما هو الحال بالنسبة الى دستور 1963 ويمكن ملاحظة صلاحيات الرئيس إبتداءا من تمتعه برئاسة الدولة و الحكومة معا الى تمتعه برئاسة مجلس الثورة، وبهذا يحتل رئيس الجمهورية مكانة بارزة في النظام السياسي يستمدها من طريقة إختياره والسلطات الواسعة المخولة له بموجب دستور 1976.

ينبغي القول السلطة التنفيذية الممثلة بالرئيس ظلت هي الأقوى تتمتع بنفوذ كبيرة وتؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في المؤسسة التشريعية وهذا بفضل نظام وحدة القيادة للحزب والدولة كما أنها بوساطة الحزب لا يتوقف عن اقتراح أعضاء المؤسسة التشريعية بل تتدخل للتأثير في الاجهزة القيادية فيها عن طريق إقتراح مسيرتها ومن ثما إختيار أعضائها الذين سينضمون للنخبة المركزية.

على هذا الأساس فإن الواقع السياسي الفعلي يؤكد تفوق الدولة كجهاز قوى منطم على بقية المؤسسات السياسية وهذا يعني تأثير السلطة في المؤسسة التنفيذية التي هي المسيرة للدولة والحزب ومن ثم تجسيد وحدة القيادة والتوجيه في شخص رئيسها الذي هو رئيس ؤالجمهورية فهو مفتاح ممارسة السلطة [1]

فما يجب التأكيد عليه ونحن نبحث عن طبيعة النظام السياسي،أن ظاهرة التفرد بالسلطة في الجزائر قد فرضت ذاتها بدرخات عليا من التركيز والشخصية،لأن الحل الديمقراطي الغربي لمجابهت تحديات و تناقضات المرحلية الإنتقالية يبدو ليس بالحل الذي ينسجم مع ماتحمله الثورة الجزائرية من مضامين ثورية وإشتراكية في تلك المرحلة وذلك يعني وجود معارضة وحريات سياسية وأحزاب عديدة متناقضة ومتصارعة في سياساتها وبرامجها في الوقت الذي كانت فيه الحاجة الأساسية في الجزائر ليست الى هذا النوع من الحريات،وهي حاجة لا تسمح ببعثرة قواها وطاقاتها السياسية في ثنائية أو تعددية حزبية أو سياسية،وبدلا من ذلك فإن النظام السياسي الجزائري القائم على نظام الحزب الواحد مارس الدكتاتورية باسم الشعب وعلى وجه العموم فكثيرا ما تقرن الدكتاتورية في التاريخ بمراحل التحولات السريعة و إذا كانت القيادة السياسية الجزائرية واعية بأنها تقوم بدور ثوري فإنها قامت بهذا لدور إنطلاقا من القمة باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب والمتوقع في

[1] سعيد بوشعير،**النظام السياسي الجزائري**. ط2،الجزائر:دار الهدى ،1993، ص ص138-114،115-124،125.

هذا الإطار هو أن لايسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة النظام الحاكم ومساؤلته،وأن تعبأ الجماهير لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياسته[1]

هذه الصورة فإن النظام السياسي الجزائري هو نظام غامض المعالم له خصوصيات، فيتفحص التطورات الحاصلة في ظل دستور 1989 وتعديل 1996، نجد أنه حاول التكييف مع التحول الديمقراطي الجديد الذي أقره دستور 1989 إلا أن هذه التجربة لم تنجح لا في ظل دستور 1989 ولا في دستور 1996 أو بالأحرى لم تحقق النتائج المرجوة من هذا التحول وهذا راجع إلى ات التي عانا منها النظام وهو ما أدى الى هيمنة السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية عليه في ظروف سياسية معروفة سيما بعد إلغاء المسار الإنتخابي،وكان مبرر هذه الهيمنة بحجة الخروج من الأزمة وتخطي الإستراد السياسي باستحواذها على السلطة ومقاليد الحكم طيلة الفترة الإنتقالية جاصة، وهذا ما جعلها تقول أن النظام السياسي الجزائري في ظل دستور الأزمة المساعد على خروج الأول من الأزمة،هو نظام يحمل في طياته بذور النظام الرئاسي المتشدد.

وحالت الغموض هذه هي السبب الرئيسي في بروز صراعات داخل نظام الحكم على ارف كل انتخابات رئاسية محدودة، وأيضا هو السبب في التأجيل الممنهج لتطبيق دولة الحق و القانون والتزوير المبرمج للإنتخابات ونظام بهذا الشكل والخصوصية من الناحية القانونية فضلا عن المؤسسات المتداخلة في صناعة القرار السياسي والإقتصادي والدبلوماسي، نظام كهذا يتطلب من منظومة الرشد رؤية عميقة لطبيعة الحركة في إتجاه التغيير و الإصلاح وإعادة الإعتبار للحياة السياسية السليمة والرؤية الإقتصادية الواضحة وكذلك طبيعة العلاقة معه ومع مختلف مكوناته[2]

المطلب الثالث:نظام الحزب الواحد والممارسة السياسية.

* نظام الحزب الواحد:إعتمد النظام السياسي الجزائري للفترة مابين 1962-1989 مبدأ الحزب الواحد و من ثم هيمنة جبهة التحرير الوطني على كل الساحة السياسية .

فإذا كانت الظروف التاريخية و مقتضيات حرب التحرير قد برزت انفراد حزب جبهة التحرير الوطنية لقيادة الثورة على قاعدة الوحدة الوطنية هي القوة الأساسية للثورة، فان الجبهة نجحت في

[1] حميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص136-137.

[2] فوزي أوصديق، **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي**.الجزائر:بيت الحكمة ،1980،ص93.

أن تسحب هذا الواقع على مرحلة ما بعد الثورة و هذه المرة على قاعدة أن الحزب الواحد ضرورة من اجل تعزيز الوحدة الوطنية و تعبئة الموارد من اجل معركة التنمية و تجسيد القوى المناهضة الاشتراكية بحيث أن تعدد الأحزاب لا يخدم إلا البرجوازية و مجموعات الضغط الأجنبية.

و يحتل الحزب على مستوى النصوص الأساسية الكبرى للدولة (الدستور و الميثاق) الدور الطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة و التوجيه باعتباره القائد و المنظم للأمة في اتجاه تحقيق بناء ديمقراطية حقيقية و رفاه اقتصادي و عدالة اجتماعية,و هو بذلك يتواجد في كل ليب الدولة و متغلغل في كل حنايا المجتمع هذا الانتشار يمكن الحزب من مصادر التعبئة والتأطير السياسي و الإيديولوجي لمختلف الشرائح و الفئات الاجتماعية و بالتالي يتحكم في كل قنوات الترقية السياسية بل ويمنح الأدوار و المراكز و يحدد شروط شغل طلب عليا في سائر مؤسسات الدولة,متخذا من الولاء الإيديولوجي محدد أساسيا و حيدا لتقييم أداء الأفراد في المجتمع [1]

حتى و أن موضوع نظام الحزب الواحد لم يطرح بشكل واضح إلا مع نهاية حرب التحرير لاعتبارات تتعلق بالثورة فان جبهة التحرير الوطني رفضت و منذ اندلاع الثورة سنة 1954 وجود أي تشكيلات إلى جانبها مما أسس موضوعا و تاريخا لفكرة و مبدأ الحزب الواحد وقد تكرس ذلك في مؤتمر الصومام 1956 حيث تجنب المجتمعون الخوض في هذه المسالة و كرسته كذلك تصريحات قيادة الثورة حيث قالت :أن الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط فالثورة هدفنا والثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة ,كما أن برنامج طرابلس أشار إلى هذا التوجه:إن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى السياسية الوطنية و يقترح نشاطات الدولة يضمن تحقيق برنامج الحزب في إطارها و بواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة و بالأخص في الوظائف القيادية .[2]

قام النظام السياسي الجزائري بعد الإستقلال على مبدأ الحزب الواحد، ونبذ نظام التعدد الحزبي الذي قامت عليه نظم الديمقراطية الليبرالية، تاريخها فإن الأحادية لم يقع بشأنها إجماع وطني ولم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أي أحادية، إلا ما إتصل منها بتحقيق الإستقلال فقد ضمت

[1] عبد اللطيف الحرماني، **الدولة والتنمية في المغرب العربي** .تونس :ميراث النشر ،1993،ص ص229،130.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**حزب جبهة التحرير الوطني** ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962.الجزائر:منشورات وزارة الإعلام و الثقافة ،1949،ص ص99،100.

جبهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، وفئات إجتماعية متناقضة وأجيال متباعدة، إتفقوا على طرد الإستعمار .

إن جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح ومحققة الإستقلال الوطني دفعت إلى أن تكون الحزب لواحد بعد الإستقلال، تحت تأثيرات ثلاثة: التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي ان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية، والتأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الإنطلاق، وكان يدعوا إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة، والتأثير الثالث إسلامي، فالحركة الإسلامية بصفة عامة كانت ترى أن التعددية هي التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحدا، فتحت هذه التأثيرات تقمصت جبهة التحرير الوطني التي تتشكل من إتجاهات سياسية متعددة، مبدأ الحزب الواحد.[1]

لم يكن حرص القيادة السياسية في الجزائر للأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الإستقلال بعيدا عن التبرير المعقول، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم بها الإستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي، كما أن الثورة التي دامت أكثر من سبع سنوات نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير الوطني التي أصبحت ترمز إلى وحدة الشعب الجزائري المجاهد. [2]

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964 الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه....." يستجيب للإدارة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم[3].

---

[1] عبد الحميد مهري، **الأزمة الجزائرية الواقع والأفاق. المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص4.

[2] نبيه الأصفهاني، **مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. الجزائر: (د.د.ن)، 1981، ص62.

[3] الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر** 1964. الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1964، ص107.

نص دستور 1976 في المادة 94:"يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد، الشيء الذي تضمنه ميثاق1976 ،وكذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الإستقلال على تجاهل الإختلافات الموجودة في لمجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الإشتراكية التي أسسها "آيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية والحزب الشيوعي الحزب وكذلك الثوري الإشتراكي الذي أسسه مُحَّد بوضياف الذي طالب بحل الجبهة وفتح المجال للتعددية الحزبية .[1]

فالدولة الجزائرية قبل اعتماد دستور 1989 أخذت بالنظام السياسي ذات أحادية الحزب ومن أجل ذلك عمل بالنظام الرئاسي، وعليه إن لم يأخذ بمبدأ الأغلبية من الناحية النظرية، فمع ذلك فالفاعلية البرلمانية كانت من التحصيل الحاصل من الجانب العملي، وسيتتبع الخاصية التي كانت جامعة قبل تنقيع 88، تتجلى في القاعدة التي جاء بها النظام الرئاسي، وهي أن الحكومة مسؤولة سياسيا أمام المجلس و الغريب في الأمر القانون الأساسي أنذاك أخذ بالجزء ولم يعتمد الكل بمعنى قضى بالحل الرئاسي .[2]

*الممارسات السياسية لنظام الحزب الواحد:(1963-1988): إن المتتبع لتاريخ النظام السياسي الجزائري منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية، يلاحظ إنفراد الرئيس بالسلطة ومحاولة الإبقاء على جبهة التحرير الوطني كإطار يستمد منه الشرعية، من دون أن يكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية .

1. الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965):جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي) بل تم ذلك في الحزب،ثم طلبت الحكومة من النواب مصادقة عليه تفاديا لأي معارضة، يظهر لنا هذا التصرف أن المجلس التأسيسي رغم صلاحياته المنصوص عليها لم تكن له سلطة عملية وفعلية حقيقية، فسلطة بن بلة تجاوزته وأقرت مشروع لدستور، وبذلك أصبح يحظى بمكانة متميزة داخل داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي

[1] سعيد، بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**.ط1، الجزائر: دار الهدى، ، 1990، ص 48 .

[2] عبد الله، بوقفة، **آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003،ص 366 .

حكومة مما مكنه أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس وترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب أن ننسى أن تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بلة) في توجيه السياسة و اقتسام السلطة، حيث كانت تستحوذ على معظم القواعد.

رغم أن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالإستناد على القوة العسكرية، إلا أنه عندما يصل إلى السلطة يبدأ في التفكير بتركيز السلطة في يديه، باستخدام المؤسسة نفسها، أو باستعمال حزب الدولة .[1]

بعد وصول أحمد بن بلة إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية التي رأت قيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة، غير أنه إنفراد بالسلطة وأبعد خصومة ومعارضية السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، مما زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة التي ظلت تعاني إختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة وتفاقم الصراعات السياسية من جهة .

لقد ساهمت هذه الخلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات واداة تعبوية لاحتواء الشرائح اللإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من سلطة الجيش المتزايدة في الحياة السياسية وفي تقوية وجود السلطة التنفيذية .

وباسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) أصبحت أجهزة الحزب و مؤسسات الدولة مجسدة في حزب واحد، ومن ثم يستمد سلطاته بوصفه صاحب السلطة العليا، وبذلك أصبح الحكم امتيازا شخصيا له، مما يجعل البعد يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده.[2]

إن سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومشاركة المجلس الوطني في التشريع المادة رقم 58 ساعده على تركيز السلطة وتشخيصها، والاستحواذ عليها وأصبح "أحمد بن بلة" صاحب السلطة العليا الوحيدة في الحزب والدولة.

---

[1] محمد عباس، **الإندماجيون الجدد**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 176 .

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830** . قسنطينة: دار البحث، ط1، 1985 ، ص ص 83 - 93 .

تمكن الحزب خلال الفترة الممتدة من 1962-1965 من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميز في النظام السياسي يفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب وبالرغم من التأكد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة، من خلال التفرغ التام للنشاط الجزئي، وجعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة بصورة أضاعت الحدود بينها وعلى الرغم من محاولات مؤتمر الحزب وميثاق الجزائر 1964 تدارك ما نجم من تسرب للكثير من صلاحيات الحزب وسلطاته لأجهزة الدولة إلا أن الحزب لم يستطع رغم تحديده الأدوار والهيئات والهياكل لعب دوره الطلائعي بسبب غياب تجانس عناصره القيادية من جهة، وانفراد الرئيس بن بلة آنذاك بالسلطة ورغم قيام هذا الأخير بخلق دور قيادي للحزب إلا أنه كان دورا وهميا.

ما يمكن تسجيله في هده الفترة القصيرة من حكم "بن بلة" هو فشل جبهة التحريري الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الدي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي[1] ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، واتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري.[2]

2.الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين(1965 - 1979):الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين في 19 جوان 1965 التي أطاحت بالرئيس "أحمد بن بلة" لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة،[3] وقد برز الانقلاب بظاهرة شخصية السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق،وتم إحلال مجلس الثورة محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي، وإنهاء الحكم الفردي واعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية محل المجلس الوطني، وأسندت له إختصاصات مؤسسات الدولة، (المجلس الوطني)و(رئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) بإعتباره مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد للإختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة فقد كان يفتقر إلى الطابع البرلماني بحكم عدم قابليته للتغيير من حيث حجمه وأعضائه

[1] نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 29 .

[2] علي بوعناقة و دبلة عبد العالي، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**. المستقبل العربي السنة، 20 ، العدد 225، ص52.

[3] نور الدين زمام. **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري**. الجزائر: دا هومة ، (ب،س،ن) ص 113 .

كما عمل ا لس على بناء دولة مركزية قوية تعيد تنظيم المجتمع وتجعله تابعا لها مع تصويرها (أي ا على أنها هيكل تقني لا سياسي وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري ولتحقيق كان هناك هدفان:جعل الإدارة الإدارة المميزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع من جهة إسترجاع الموارد الوطنية لبناء إقتصاد دولة مخطط من جهة ثانية،هذه الإستراتيجية طبقت في مجالين الإداري السياسي والإقتصادي الإجتماعي.

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات حيث صدرت بدءا من 1967 موعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكيل قاعدية متينة للدولة .

وفي عام 1971 رخصت الـولة تأسيس الجمعيات التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الإجتماعية وكان تأسيس هذه لجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري،لكن العلاقة التي كانت تربط الدولة بالمجتمع في هذه الفترة.

لقد استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازنا سياسيا هشا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر[1]

أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي تولى توجيه ومراقبة سياسية البلاد وأشار إلى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة، كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطنية وسيطرة هذه الأخيرة عليها،وذلك ما يبين أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره وهذا لا يجسد الديمقراطية يخدمها، حيث جاء في الميثاق المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية والإنضباط الوطنية ولتلقين الديمقراطية الإشتراكية،كما يجب أن تصبح أجهزة نشطة لنشر إديولوجية جبهة التحرير الوطنية،ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات بعد ميثاق 1976، جاء دستور 22 نوفمبر 1976 الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية، بـد انقطاع دام أكثر من إحدى عشر سنة،وأسس نظاما تأسيسيا لا

[1] سرحان بن دبيل العتي، **العنف السياسي في الجزائر**.الكويت: مجلة العلوم الإجتماعية، 2000، ص 15.

يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب.

طهرت ملامح الإنفصام والقطيعة بين الشعب و النظام، إدا عاد هواري بومدين تركيز السلطة في يده وأصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا لمجلس الثورة ورئيسا للسلطة التنفيذية وأمينا للحزب ووزيرا للدفاع، وقائد عاما للقوات المسلحة وكل ذلك كرس في دستور عام 1976وبذلك نجد أن سلطات هواري بومدين تعدت بكثير سلطات الرئيس بن بلة وما من شك في هذا أن المركز والمكانة اللذان إحتلهما الرئيس في النظام السياسي قد سمحا له بتدعيم سلطاتة الشخصية لقيادة الدولة و النظام، وإتخاذ قرارات وإصدار توجيهات منه دون الرجوع إلى أحد المجلسين وهو ما جعل منه مفتاح قبة النظام نتيجة تركيز أهم وظائف الحزب والدولة في يده،لقد أدت ممارسات النظام إلى بروز معارضة ضده كانت وراءها شخصيات تاريخية لها وزنها ونشأت الأحزاب السرية وسط فئات إجتماعية وسياسية رافضة لعملية إستمرار تجاوز النسق الثقافي المتعدد أمام إصرار النخب السياسية الحاكمة على التمسك بصيغة أحادية الحزب وشمولية الدولة.

إن الممارسة السياسية في عهد بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام وتعيد الإعتبار للدولة، وتحدد ميكانيزمات وتقاليد لسلوك وعمل النظام السياسي .

أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق والدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية وبقي الرئيس محور النظام السياسي بإعتباره الأمين العام للحزب والقئد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية .[1]

3.الممالرسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد(1979-1988):عقب وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغا سياسيا ترك الساحة السياسية العسكرية فارغة من قائد قوي يستطيع خلافته،بعد ما كان يشغل أكثر من منصب،وبما أن الدستور الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهولربة في حالة خلو مقعد رئاسة الجمهورية،لمدة 45 يوما،يليها إنتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطنية،طرحت مسألة تولي السلطة من جديد في النظام السياسي الجزائري ولم تكن هناك ميكانيزمات سياسية ومؤسساتية تؤمن الإنتقال السلمي للسلطة في وقت لم تكن

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**.المرجع السابق، ص ص 92-94.

الجزائر قد إستكملت بعد التجهيز المؤسساتي الذي شرعت فيه منذ 1976،وعلى ذلك فقد أصبح للبلاد ميثاق ودستور رئيس منتخب وتمثيل نيابي، ومؤسسات محلية ومنظمات جماهيريه،لكن القيادة السياسية لم تستطيع التغلب على المؤثرات الداخلية والخارجية في ترتيب إنتقال الحكم بطريقة تبعد تلك المؤثرات عن التدخل في السلطة،فكان الصراع على تولي السلطة بين إتجاهين رئيسيين: الإتجاه الأول يتزعمه عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وهو من دعاة ح الإقتصادي المرتبط بفتح المجال القانوني السوق و القطاع الخاص دون قيد،الإتجاه الثقافي: يقوده مُحَّد الصالح يحياوي المسؤول الأول للحزب و ينادي بتقوية الحزب ودعم الإتجاه الأشتراكي وحماية منجزات الثورة.

إلا أن خيار المؤسسة العسكرية رجح كفة شخصية عسكرية لم يكن إختيارها مطروحا تمثلت في شاذلي بن جديد" قائد منطقة وهران العسكرية،وعضو جبهة التحرير الوطنية، وبهذا لكي يتمكن الجيش من التحكم في حياة الحزب في الجزائر، ويؤكد فرضية أن الجيش في الجزائر وفي الكثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة والصانعة للقرار.

وبعد ما تولى الرئيس "الشاذلي بن جديد" السلطة عمل على إعادة التوازن بين الخناح السياسي والجناح العسكري من خلال سلسلة من الإجراءات[1]

بعد أن أصبح الشاذلي بن جديد رئيسا للحزب، قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك جيدا أنه لا يمكن أن يسيطر غلى الحزب و الدولة بدون سيطرته الجيش، فحاول الإستعانة بالجناح السياسي للحزب، فقام يدعم مُحَّد الشريف مساعديه الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية من 1980إلى 1988 وهو رجل قوي قام بإعادة تأطير الحزب وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية، التي قررت إعتبارات من 29 ديسمبر 1980 إلتزم إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين بالإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني.

أما على المستوى السياسي المحلي، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الإحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان ومن ثم التعسف في إستعمال السلطة وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز

[1] ياض صدقاوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص 49.

البيروقراطي في أداء مهماتة بوصفه وسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج و المخططات، كل ذلك ، إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع بل أوجد مواجهة بينهما، وفتح عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع .

ولقد ظهرت الخلافات والإختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة، مثل الحركة الإسلامية التي نشأت حول لخطباء في المساجد، كذلك برزت حركات معارضة تطالب بالتغيير السياسي و المؤسسي مثل الحركة الثقافية البربرية وأخرى ذات نزعة إيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية، فجميع هذه التنظيمات على إختلاف توجهاتها وأهدافها إتفقت جميعا على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المتنفذة في السلطة، كانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وأدرك النظام السياسي أنه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الإرتباط والإنقسام تجاه مطالب المعارضة ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى إنفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر 1988 .[1]

المطلب الرابع: دور الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري.

أكدت النصوص التأسيسية لجبهة التحرير الوطني على أن حزب جبهة التحرير الوطني سيواصل بعد الإستقلال مهمته التاريخية في قيادة وتنظيم الدولة الجرذزائرية من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية والرفاه الإقتصادي و العدالة الإجتماعية وتؤكد ذلك المادة 24 من دستور 1963 التي جاء فيها أن الحزب يتولى نيابة عن الشعب الذي أقره على إثر الإستفتاء على الدستور تبني نظام الحزب الواحد، تحديد السياسات العامة للأمة وعليه فإن الحزب يحدد عمل الدولة ويوجه ويراقب شاط مؤسساتها ويدعم ذلك ما جاء في المادة 26 التي تنص على أن لحزب يتولى مهمة إنجاز أهداف الثورة الممثلة في الأخذ بالمثل الأعلى للإشتراكية و إدماجها في المكاسب النبيلة و الفاضلة للتراث التاريخي والروحي والثقافي للشعب الجزائري، وتكريسا لذلك أيضا جاء في ميثاق الجزائر أن: الدولة كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة ومحافظة على النظام

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. المرجع السابق.ص ص 96 -98 .

من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال وهو ما يثبت إلتزامه وتبعية الدولة للحزب الذي تحددها لها الخطط العريضة التي تسير عليها.[1]

إلى جانب مهمة تنشيط ومراقبة الدولة، نصت مواد الدستور والميثاق على أن التنظيم سي وقيادة الأجهزة التنفيذية من مسؤولية الحزب فهو القوة التي تقود المجتمع والمحرك الأساسي للمؤسسات والتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية، و هو المسؤول كذلك عن ترابط وتناسق نشاطاتها ضمن إطار سياسي واحد.

م من إقرار الجميع بمكانة الحزب و تميز دوره فإن الواقع السياسي ولإعتبارات تطلبتها جهود بناء الدولة الفنية اضفى الكثير من الغموض بخصوص دور الحزب على المستوى المؤسساتي فإحتياجات الدولة الإطارات الإدارية والإقتصادية لم يتح لها فرصة الإهتمام بالحزب وتزويده بالموارد البشرية الازمة حتى يتمكن من التطور.

سنحاول في الفقرات الموالية إكتشاف موقع الحزب في ظل مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على الجزائر ففي الفترة 1962-1965 أي في نظام حكم الرئيس أحمد بن بلة حيث إستطاع الحزب أن يحضى بوضعية ؛ على باقي مؤسسات الدولة فقد مثل السند القوي لرئيس الجمهورية في وجه المؤسسة العسكرية وإذا كان الحزب قد بدى قويا في هذه المرحلة ولعب دور القائد فليس لمكانته في النظام السياسي الجزائري، بل لأنه إستمد قوته من تركيز جميع السلطات في يد رئيسا لجمهورية والذي ؛ يشغل إلى جانب رئاسة الأمين العام للحزب، مما أوهم الكثيرين أن للحزب دورا في تقرير سياسة البلاد ولعل سهولة الإطاحة بالنظام الدستوري في 19 جوان 1965 كشف عن طبيعة السلطة وطريقة ممارستها.[2]

لقد كشفت أحداث جوان 1965 عن هشاشة مكانة الحزب فقد حسم رئيس مجلس الثورة و بشكل واضح أن مهمة الحزب ليست التسيير وأخذ مكان الدولة بل تقتصر على التعبئة والتوجيه من خلال التصريحات ومحاولة إعادة تنظيمه، إلا أن الممارس الفعلي كان مجلس الثورة الذي لم يكن يرغب في إعطاء قادة الحزب و الهيئات الحزبية ما يعزز سلطاته ونفوذهم في الحياة السياسية والحرص على تبعيتهم لقيادة المجلس ويمكن تقييم وضعيته ودور حزب الجبهة من خلال

[1] جبهة التحرير الوطني بمجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لاجبهة التحرير الوطني،16-21افريل،1964، الجزائر: المطبعة الوطنية الجزائرية .

[2] سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص106.

فحص مجموع مساهماته في مؤسسات الدولة الجزائرية سواء الإنتقالية (مجلي الثورة) منها أو المنتخبة بعد إعتماد دستور 1976.

فيما يخص مجس الثورة فقد كان يتوقع أن يشارك الحزب في إجتماعات مجلس الوزراء والمجلس الإقتصادي و الوظيف العمومي وفي الهيئات القضائية وقد تحتاج إلى تحديد مفهوم هذه المشاركة ذلك أن الحزب لم يكن بإمكانه التقدم بأي مبادرة في الهيئات التي ذكرنا وتكاد تنحصر مشاركته في الحضور وسماع صوت الحزب وتمثيله في ظروف يسيطر القرار فيها مجلس الثورة بشكل تام.[1]

لى مستوى مجلس الوزراء إقتصرت مشاركة الحزب داخل المجلس وبما أن إجتماعات مجلس الوزراء كان يديرها رئيس مجلس الثورة وأن ممثل الحزب هو بالضرورة أحد أعضاء مجلس الثورة، فإن دور الحزب في هذه المرحلة وعلى هذا المستوى كان ينحصر في إطار سياسة السلطة ممثلة في مجلس الثورة أي أن دور الحزب هو التوجيه والتعبئة لا التسيير و القيادة

ا فيما يتعلق بالمجلس الإقتصادي و الإجتماعي هو مؤسسة إستشارية أنشأها مجلس الثورة بغرض تقييم السياسة الإقتصادية و الإجتماعية و الذي يبلغ عدد أعضائه حوالي 177 عضو فإن الحزب يشارك فيها بعشرة ممثلين وهو عدد قليل ولا يمكنه التأثير

أما على مستوى الوظيف العمومي فإن مشاركة الحزب إقتصرت على المراقبة ولم يتمكن من اركة في تحرير قانونه الأساسي وسمح له بالإطلاع وإبداء الرأي بخصوص تعيين الموظفين السامين للدولة، لقد إقتصر دور الحزب في الفترة (1962-1988) ورغم تأكيد النصوص على دوره القياد في تعبئة المجتمع والتأطير السياسي للشعب وهي مهمة أساسية لتحقيق التوافق الإجتماعي الضروري في البناء الوطني وبناء الدولة إلا أنه بدأ يستعيد بعض من صلاحياته إبتداءا من الدورة الرابعة للنخبة المركزية (ديسمبر1980) حين أنشأ الحزب ما عرف بمجالس التنسيق على مستو البلديات والولايات وهذا تحت مسؤولية القسمات والمحافظات وأعطيت هذه الس صلاحية فتح تحقيقا حول حصيلة أداء المؤسسات المحلية سواء السياسية أو الإقتصادية وحتى الثقافية والإجتماعية،كما أمكن للحزب رفع تقارير إلى الجهات الوصية عن كل حالات عدم الإنضباط وسوء التسيير وإستغلال النفوذ والتبذير والفساد وكل إنحراف وممارسات بيروقراطية وكل سلوك من شأنه عرقلة مسار البناء الوطني

[1] عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962-1980)**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، ص ص 135،136 .

فالدور القيادي لحزب جبهة التحرير الوطني لا يمكن فهمه إلا في إطار إيديولوجي،ذلك أن الدولة الجزائرية تستمد مشروعيتها من إرتباط حركتها بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، أما على المستوى السياسي فإن الدور القيادي للحزب يتجسد بشكل غير مباشر من خلال ممارسة أعضاء الإدارة المركزية للحزب قيادة الدولة .[1]

كما كانت نتيجة الأخذ بنظام الحزب الواحد –عمليا– أفضى إلى أن الهيئة الناخبة ترسل إلى لمجلس بنواب جلهم إن لم نقل كلهم مناضلين في هذا الحزب ومن ثم مجمل تشكيلة المجلس كانت تتجدد بمقتضى إنتخاب أو آخر وهي دائما في صالح رئيس الجمهورية الذي جاء به الجيش لتولي الدولة والحزب، وبذلك يجسد وحدة القيادة بعد مباركة شعبية في شكل تركيبة له وعلى نقيض ذلك.[2]

[1] محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، 2001، ص ص 105-108 .

[2] عبد الله بوقفة، **آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري**. المرجع السابق، ص 350 .

المبحث الثاني: الأزمة السياسية وأثرها على النظام السياسي الجزائري.

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية) والخارجية الإقليمية والدولية) مشكلة الضغوط ومطالب وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى أن يلجأ لخيار التعددية، خاصة وأن هذه المتغيرات تشكل نسقا تفاعليا فيما بينهما فقامت المؤسسة التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط، فتم إقرار الإصلاحات الدستورية والسياسية وعليه يمكن تحليل طبيعة هذه العوامل وكيفية تأثيرها على عملية التحول نحو التعددية الحزبية ولا شك أن أحداث أكتوبر 1988 تعبر عن حالة أزمة سياسية وإنفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام والممارسات البيروقراطية للإدارة مما أدى إلى تغيير النمط السياسي الذي أدى إلى إصلاحات سياسية وإقتصادية.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السياسية في الجزائر.

قبل التطرق لى معرفة أسباب الأزمة لا بد من فهم معنى الأزمة التي يقصد بها من الناحية الإجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات والعرق مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التكوين وإحداث عادات جديدة أكثر ملائمة أما من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار مواجهة التحدي الذي يمثله، وكذا هي حدث مفاجئ يكون مقترنا بتهديد خطر غير متوقع تكون نتائجها في أغلب الأحيان مؤثرة لأنها كثيرا ما تحتوي على أحداث سريعة ونتائج تهدد القيم والأهداف التي تتعلق بكيان المؤسسة .[1]

لو تمتعنا في ثنايا الأحداث التاريخية الكبرى لوجدنا أن الأزمة على مر العصور تتوسط المراحل المهمة في حياة الشعوب، فبين كل مرحلة ومرحلة جديدة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع وتطرق فضاءات بكر تمهد السبيل إلى مرحلة جديدة، غالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى وتغييرا مقبلا آخر وكان لنمو وإتساع المجتمعات وشدة المنافسة السياسية الكلمة الفصل في حياة الأزمات إلى حد أصبح تاريخ القرن السابع على سبيل المثال يشكل سلسلة من

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية**. الجزائر: (د.د.ن)، 1989، ص 24.

أزمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت أفكار جدية من أجل دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر وتأخير الأزمة اللاحقة أن تعذر تعطيلها.[1]

وعلى أية حال فإن الأزمة هي حالة إنتقال من مرحلة إلى أخرى يصاحبها نقص شديد في المعلومات وحالة من عدم التأكد، وهي مفتاح التطور والتغيير نحو الأفضل أو التقهقر والهلاك.[2]

و ما حصل في الجزائر هو بروز أزمة ثقافية التي ينتج عنها أحيانا و عن العربية أحيانا أخرى و ربما لا تكون إلا صادقين إذ قلنا أن معظم التشكيلات السياسية المنبثقة عن نظام التعددية الحزبية منذ 1989 متغلت هذه الحقيقة و انقادت عن قصد وراء الاهتمام بهذه العناصر حتى وصف فريق بالأحزاب الأمازيغية و فريق ثاني بالأحزاب الإسلامية و فريق ثالث بالأحزاب العربية أو الإسلامية العربية ،و هذا ما أدى إلى انطلاق فكرة الديمقراطية انطلاقا خاطئا و التي جعلت من الأحزاب تعمل جاهدة للخصوصيات الاجتماعية لكل جهة .

و يتضح من هنا أن الأزمة جت عن علاقة اجتماعية مختلة التوازن تتولد عنها اضطرابات و هذا الاضطراب يتصف بالتضخم مع ديناميكية تطور المجتمع الذي ينعكس على الوضعية الاقتصادية ، ويؤدي بها إلى حدوث إنفجار شعبي ضد الوضع السياسي القائم و بطبيعة الحال أن السياسة أداة رئيسية نظرا لتحكمها في الأدوات الأخرى من أهمها الاقتصادية، والإعلام و في نهاية المطاف الأداة العسكرية و أن امتداد الأزمة يؤدي إلى أزمة خارج الحدود الإقليمية لتصبح أزمة دولية .

وما حصل في الجزائر ناتج عن تذمر في التسيير الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد الذي أدى إلى انفجار إحداث أكتوبر 1988 التي نتج عنها تغيير النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبي و هذا هو الهدف المنشود من الديمقراطية.

إن أحداث أكتوبر 1988 كانت قمة في تطور الأزمة بالجزائر و انفجرت لان الوضعية العامة لحياة المواطن، وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش و نقص التموين والاجتماعية كتزايد البطالة و المعاملات البيروقراطية المزعجة و تنامي ظاهرة السرقة و الاختلاس و تلاشي

[1] أحمد يوسف أبو فارة، **إدارة الأزمات**.ط1، الأردن: مكتبة الجامعة، 2009، ص ص 93،92 .

[2] جمال حواش، **سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: المؤسسة العربية والنشر والإعلام،1999 ، ص27.

القيم الأخلاقية للتضامن الوطني وسوء التسيير السياسي و الاقتصادي والإداري هم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة .[1]

لذلك لجأت الدولة الجزائرية لحل هذه الأزمة أن تغير في جدوى النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لأنها تعتقد بأن هذا الأخير سوف ينشر الشفافية في تسيير أمور المجتمع ويسمح للحريات الفردية والجماعية أن تراقب وتفضح الإنحرافات في ممارسة السلطة وتتجسد فكرة الإصلاح السياسي في حرية التفكير والإبتكار، المادة 36 من دستور 1989 وحرية التعبير أو الرأي طبقا لنص المادة 39 وحق التعددية الحزبية طبقا لنص المادة 40 ويمكن حصر الأسباب كما يلي:

- الأسباب السياسية تتمثل في النقاط الأساسية كما يلي:

– غياب سلطة قوية وموحدة تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية على إحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد

– فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي واللإداري وعدم قدرته ع تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أدائه السياسي بالإضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي

– غياب القواعد والقيم الإجتماعية في السياسة الجزائرية التي تعمل على تنظيم الدولة وتحديد وظائفها ومسؤولياتها وهذا راجع إلى غياب القوة الدستورية للنظام السياسي

– مؤسسة إدارة الرئاسة بالتحالف مع الجيش، أدى إلى التقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية

– غياب المشروع الإجتماعي والتنموي في مرحلة الثمانينات، أثر سلبا على فعالية الدولة، مما يسمح لنمو حركات إيديولوجية في المجتمع تشك في شرعية النظام السياسي.

- الأسباب الإدارية :

– تفشي ظاهرة الروتين الإداري الذي عادة ما يؤد ، إلى الشعور بالملل والقلق والإحباط واللامبالات.

– سوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية والجمهورية.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،المرجع السابق ،ص ص18-79.

- لرشوى وهي من الأعمال في مختلف أنظمة العالم وذلك لكونها تتناقض والقيم الإجتماعية والأخلاقية والدينية.
- عدم وجود مراقبة صارمة في المحاسبة وعقاب الراشي والمرتشي وخير دليل على ذلك قضية إختلاس 26 بار دولار التي نهضت من أموال الدولة على شكل رشاوي ناتجة عن عقود مشبوهة.
- تباطئ في تغيير العمل الإداري وتقويله.
- ل العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية، وغياب المشاركة للأفراد في طرح إهتماماتهم وإحتياجاتهم.

- إن مبدأ المركزية الإدارية هو الأسلوب الذي تتميز به الإدارة الجزائرية حيث تواجه الإدارة المحلية الجزائرية مشكلة الوصاية المتشددة التي تعارض ولا تواكب التطورات الإدارية المعاصرة، مما زاد من تعقيد العملية الإدارية وإستفحال ظاهرة الفساد الإداري.
- الجمود الإداري وترسيخ دعائم السلطة البيروقراطية التقليدية.

- أسباب إقتصادية:

تتمثل أساليب في إنهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات وظهور الأزمة العالمية التي أثرت سابيا على الجزائر، مما أدى إلى إرتفاع معدلات المديونية الخارجية التي بلغت حوالي 29 مليار دولار.

ضافة إلى ذلك، إن سياسة إعادة الجدولة الأولى لجوان 1994 والنوادي المالية الفردية الأخرى أدى إلى تضاعف الديون من جهة وعدم الخروج من دوامة العمليات المتكررة لإعادة الجدولة من جهة ثانية.

-إرتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية والتسريح للعمال مما أدى إلى تفشي المظاهر الإجتماعية السلبية في حين زاد النمو الديمغرافي وإنخفض الدخل العام من 52 إلى 30 مليار دولار سنويا ما أن تأثير سياسات المؤسسات المالية العالمية كان لها الأثر في إستفعال المشكلة الإقتصادية وما ترتب عنها من إنعكاسات

نتج عن الأزمات المتعددة الأشكال أزمة سياسية فعلية أدت إلى ضرورة التغيير في البناء السياسي و الإداري للدولة من جهة والعودة إلى الذات الحضارية من جهة.[1]

يمكن تلخيص أسباب الأزمة الجزائرية في أنها أزمة مؤسسات حيث مثلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الجزائري منذ 1960 وذلك على حساب دور كل من مؤسسات الحزب فالإدارة من خلال بيروقراطية تهيمن على السلطة التنفيذية وهي صانعة للقرار ومؤسسات الجيش بحكم نفوذها وقوتها تأثر في مؤسسة الرئاسة.[2] بعد رحيل هواري بومدين برز نوع جديد من صراعات الليبيراليين مع المحافظين الذي أثر على مسيرة التنمية الوطنية من لال البرنامج الإصلاحي الذي نفذته حكومة الشاذلي بن جديد، وأمام هذا الصراع الذي دشنه خطاب الرئيس في 1988/09/19 والذي هاجم فيه معارضي مشروعه الإصلاحي.[3]

يمكن تلخيص المحاور الرئيسة للصراع في الفترة الأخيرة،نهاية الثمانينات على النحو التالي:

1. التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد

2. القطاع الخاص والتوجه الليبرالي في مواجهة إحتكار الدولة من خلال القطاع العام

3. العروبة والإسلام كمشروع سياسي يتبناه الإسلاميين والفرنكفونية والعلمانية ومن ورائها القوى الشيوعية التقليدية وقيادات الحركة البربرية .[4]

يمكن إيجاز الأزمة في إغتصاب السلطة وإحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة الدولة والحزب، خنق الحريات الفردية والجماعية وممارسة التضييق على الرأي الآخر، فرض قوالب جاهزة ومنع المبادرة والإبداع، تصلب في الجهاز البيروقراطي وفشل في أداء المهام كل هذه العوامل كانت تصب في إتجاه زعزعة الثقة بين الحكام والمحكومين وحتى بين قيادات الجبهة ومناضليها.[5]

المطلب الثاني: مؤسسة التحول الديمقراطي في الجزائر.

*أزمة أكتوبر 1988:مهما إختلفت التفسيرات التي تناولت أحداث أكتوبر 1988 فإنها تفضي إلى أن النظام السياسي الجزائري عن توزيع القيم السلطوية بشكل يضمن له التوازن والإستمرار كما أصبح عاجزا عن تلبية إحتياجات المجتمع المختلفة المادية والقيمة ودبت داخله

---

[1] محمد صدوق، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،200 ،ص ص72،73.

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية في العالم الثالث**. الجزائر: مجلة السياسة الدولية، 1991، ص61.

[3] إلياس بو كراع، (ترجمة احمد خليل)، **الجزائر الرعب المقدس. الجزائر**: دار النشر والتوزيع، 2001، ص100.

[4] عمرو عبد الكريم صحراوي، المرجع السابق ، ص 62.

[5] علي عليلات، **أزمة الجزائر أزمة ثقة بين الجماهير والسلطة**. الجزائر: مجلة الوحدة، العدد455،1990، ص 50 .

صراعات الليبراليين والمحافظين فإنفرط عقد القيادة وغابت الرؤية، وإقتنع الجميع سلطة وشعبا بضرورة تغيير قواعد اللعبة السياسية وإعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تتيح فرصة أخرى لإستمرار الدولة الجزائرية .

لقد شكلت أحداث أكتوبر تجليا واضحا لحملة الإنسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات، لقد عرفت صائفة 1988 تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة أخطاءها فادحة، واخذ منطق الصراع داخل نظام بن جديد منحنى خطر وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليته فبدأت تروج أخبار سرقة بنك الجزائر الخارجي والمتورط هو إبن الرئيس ونشرت الصحافة أسماء منها 21 من كبار المسؤولين سبعة منهم في حالة قرار وقد جرت العملية بمباركة شخصيات تحتل مواقع حساسة في السلطة بما في ذلك وزارة العدل، وتردد في الشارع أن "حاميها حراميها" وتسربت نسخ من ملف القضية إلى الخارج، وكانت أسماء المتورطين ستبدل بأسماء أخرى في كل مرة، فقد شاع أن كل ما تشتريه الدولة الجزائرية من إحتياجات غذائية وتجهيزات يخضع لمنطلق الرشوة والولاء للدول الأجنبية، وأن أحد أعمدة نظام بن جديد يملك حصة الأسد في المعمل الذي يمول الجزائر.[1]

بدأت لأعمال الشغب التي عرفيها الجزائر في أكتوبر 1988 من حي شوفالي بالجزائر العاصمة ومع صبيحة اليوم الموالي 5 أكتوبر عمت أرجاء البلاد وقد استمرت أسبوعا كاملا سادت فيها كل أنواع الفوضى والسماح لرموز الحركة الإسلامية بالدخول والتعاطي مع الأزمة

إن الأحداث بحسب هذا الإتجاه هي محاولة رمي المبادرة إلى الشارع لم يئس أصحاب الطرح الإصلاحي معالجة الأمور عبر المؤسسات ورغبتهم في الإطاحة بالحزب الذي كان يمسك بزمام الأمور.[2]

لقد ترتب عقب أحداث أكتوبر 1988 العديد من التغيرات مهدت لإختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق أمام التجربة التعددية، ويكن رصد ثلاثة أنواع من التغيرات مست مستويات مختلفة:

1.فيما يخص النخبة الحاكمة تمت عدة تعديلات على مستوى الأمانة العامة للحزب فقد إستبدل السيد "شريف " مساعديه بالسيد"عبد الحميد مهري" وعلى مستوى قيادة الأركان تم

[1] محمد خوجة، **سنوات الفوضة والجنون الإنحدار نحو العنف**. الجزائر:(د.م.ن)،2000، ص ص 40،41.

[2] عبد العالي ديلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004، ص219.

تعيين الجنرال "خالد نزار" عوض "عبد الله بلهوشات" وإستقال الجنرال كمال عبد الرحيم من منصبه كنائب لقائد الأركان وتم تغيير قادة النواحي وأحيل العديد من الجنرالات على التقاعد 2.على مستوى الحكومة فقد تشكلت حكومة جديدة 9 نوفمبر 1988 برئاسة قاصدي مرباح تضم 22 عضوا وتحمل الكثير من الدلالات فلم يتجاوز معدل سن وزرائها 48 سنة غالبيتها من الأسماء الجديدة على الساحة السياسية.

فيما يخص المؤسسات فقد اصدر الرئيس الشاذلي بيانا رئيسيا في 1988/10/10 أعلن فيه عن إجراء إستفتاء يوم 1988/11/30 يتم من خلاله تعديل دستوري يقضي بنقل جزء من صلاحيات الرئيس إلى رئيس الحكومة الذي يصبح مسؤولا أمام البرلمان، كما تم تحويل حزب جبهة التحرير إلى حزب جبهة تضم كل الحساسيات وإلغاء إشتراط عضوية الجبهة كشرط للترشح للإنتخابات في المجالس البلدية والولائية والبرلمان

ظهرت الجمعيات والتكوينات الإجتماعية ونشطت المعارضة السياسية سواءا في الداخل التيار اليساري والتيار الإسلامي و الحركة البربرية، أو في الخارج جبهة القوى الإشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر،[1] وراح ضحية هذه الأحداث 189قتيل و1142 جريح من المدنيين وما يفوق عن مليار دولار من الخسائر المادية إلى جانب 144 قتيل من قوات الأمن

تعددت تفسيرات أحداث أكتوبر فمن المحللين من رأى أن الأحداث كانت تعبيرا شعبيا عفويا عن سوء الأوضاع، بدليل أن المظاهرات لم تحمل مطالب سياسية واضحة وأن أحداث العنف مست كل الجهات السياسية الإدارية وحتى الأمنية، حيث إعتبر "علي الكنز" إنتفاضة 5أإكتوبرتعبير عن الوعي الجماعي للشعب الجزائري بإعتبار أن الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الأولى التدهور [2]

لقد مثلت تعديلات 17 أكتوبر 1988 إنقلابا دستوريا على نظام الحزب الواحد والتوجه الإشتراكي، إذ لا يعقل أن يتم إلغاء وتعديل نصوص غير قابلة للتعديل وفقا لأحكام دستور 1976 ولذلك كان من المنطقي أن تتبع هذه التعديلات ظهور مشروع دستور جديد يعيد

[1] محمد خوجة، المرجع السابق، ص37.

[2] محمد صالح بوعافية، **التبعية وإنعكاساتها على التحولات الإقتصادية والسياسية بالجزائر:(1997-1992)**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر:2002،ص52 .

تشكيل نظام الحكم في إطار الجمهورية الثانية، وهو الشيء الذي كان رئيس الجمهورية وعد به الشعب في خطابه للأمة في نهاية 1987.

* تداعيات ونتائج أحداث أكتوبر 1988: في 10أكتوبر1988 يلقي" الشاذلي بن جديد" خطابا على الأمة يتأسف عن النتائج المأساوية ويعد بإجراء تغييرات جذرية في سيادة البلاد،وفي اليوم الموالي تخرج بعض المسيرات المساندة للرئيس بن جديد وهكذا توقفت المظاهرات بإنتصاره، وإنسحاب المعارضين للإصلاحات من مؤيدي النهج الإشتراكي

وفي 12أكتوبر 1988 يعلن" الشاذلي"عن تنظيم إستفتاء في 3نوفمبر يعطي فيه للشعب كلمة الفصل في الإصلاحات المجمع القيام بها

وقد تمت صياغة مشروع التعديل دون أن يكون الحزب طرفا فيه، إذ لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية للحزب بهذا المشروع إلا في 24 أكتوبر 1988، أي تاريخ نشر بيان رئاسة الجمهورية .[1]

كانت كل التعديلات تشير إلى التخلي عن السياسات السابقة التي جعلت من الحزب القوة السياسية الطلائعية الوحيدة وكانت بالتالي مؤشرات التغيير الجذرية القادمة التي تفتح الباب نحو التعددية مباشرة بعد موافقة الشعب على التعديلات المقترحة وفي 28 جانفي 1989 يعلن الرئيس "بن جديد" عن نيته لوضع حد لإحتكار الحزب الواحد للمجال السياسي، وعن الطلاق النهائي مع الإديولوجية الإشتراكية إذ ظل الدستور خليط إديولوجية وفلسفة قوانين الدستور لابد أن تكون نصوص قانونية تسير العلاقات بين المؤسسات والمجتمع الجزائري.[2]

قامت الرئاسة بصياغة دستورية جديدة أقر الطلاق النهائي مع الإشتراكية وفتح المجال للتعددية وقد قدم المشرع النهائي للدستور إلى الشعب للمناقشة والتصويت وتمت الموافقة عليه يوم 23 فيفري 1989 .

وقد سمح هذا الدستور الجديد بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث تطلبت المادة 40 نه على ما يلي "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية ..." وتبعا لذلك أصبحت المعارضة السياسية ممكنة وقانونية كما أعطى الدستور مجالا واسعا لحقوق وحريات المواطنين حيث جاءت المواد

[1] سعيد بو شعير، المرجع السابق، ص ص190ـ192.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون89ـ 11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية،رقم27، الصادرة بتاريخ5 جويلية1989، ص714.

39.36.31 يكد على مكانة حرية التعبير وإبداء الرأي، وجاء أيضا بإستقلالية السلطات الثلاثة والفصل بينهما، ولمجرد صدور المادة 40 غصت الساحة السياسية في الجزائر بالجمعيات ذات الطابع السياسي، وزاد قانون 89-11 المنظم لها من تسهيل أمر إنشائها، وما يمكن تسجيله على هذه الجمعيات:

-إفتقارها كثير من الأحيان إلى رؤى سياسية واضحة، وبرنامج بديل، وأكثر من ذلك تشابهها إن لم نقل تطابقها من حيث البرامج.[1]

أعتبر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أعمال شغب تقوم بها مجموعات تدعمها أطراف خارجية، وما يمكن ملاحظته أن الأحداث لم يظهر قادتها أو مسيروها، مما يثير الشك في طبيعة من يقف وراءها، سيما وأن أخبارا راحت حول تباطىء قوات الأمن في التدخل لتهدئة الوضع إلا متأخرا وقد تم تجريدها من السلاح في 4أكتوبر 1988، وبعد إن حل الدمار وسقوط مئات القتلى والجرحى من المواطنين أعلن الرئيس حالة الحصار طبقا للمادة 119 من الدستور الجزائري لتلك الفترة،وأتخذ هذا القرار في إجتماع الرئيس بالمكتب السياسي للحزب الواحد دون حضور الحكومة، وصحب إعلان حالة الحصار حظرا للتجول، ورغم ذلك فقد نضمت مسيرة من طرف الإسلاميين وبعدها مسيرة بإتجاه حي باب الواد وعند المرور بمديرية الأمن الوطني أطلقت قوات الجيش النار على المتظاهرين حيث قتل 43 إسلاميا، أما حصيلة هذه الأحداث فهي جد ثقيلة هناك العديد من الضحايا والإعتقالات، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي عرفها الإقتصاد،فقد قدرت الحصيلة الرسمية ب 150قتيل و500جريحا مع تسجيل خسائر قدرت ب160مليار سنتيم.[2]

المطلب الثالث: بداية ممارسة التعددية الحزبية.

* مفهوم التعددية الحزبية: هو مصطلح حديث الظهور والإستخدام وهو بصفة عامة وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية على النهج الغربي، وإن كان الإطار المفهومي أكثرإتساعا وشمولا وهو يقارب الشورى في التقاليد الحضارية، ويرى"زكي الميلاد"أن التعددية الحزبية سمة من سمات الشورى والحرية لأن الحرية تعني حرية الإنسان في أن يفكر وأن يعبر عن رؤية وأن يلتقي في تنظيم مع من

[1] عبد العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص85.

[2] يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر1978– 1993**. بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993، ص ص 55،54.

يماثلونه ويتفقون معه في التفكير، ويشير مفهوم التعددية الحزبية إلى مشروعية تعدد القوى السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار العام، فالتعددية هي إقرار وإعتراف بوجود التنوع الإجتماعي وأن لابد أن يترتب عليه إختلاف في المصالح، فالتعددية الحزبية تعني بإختصار تعدد القوى وحقها في التعبير وهي تتضمن ثلاثة عناصر:

-الإعتراف بوجود وتنوع وإختلاف التباين

-إحترام التنوع

-تقنين هذا التنوع والإختلاف

ويعرف"يحي مل" التعددية الحزبية على أنها وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى متعددة المجالات ومتباينة وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام.[1]

في عام 1989 أعلنت الحكومة الجزائرية عن دستور جديد أهم ما جاء فيه مبدأ التعددية الحزبية، كان من الطبيعي بعد ذلك أن تكتسب جبهة الإنقاض الإسلامية إعتراف الحكومة بها كحزب شرعي كغيرها من الأحزاب في البلاد، وقد شهدت الجزائر مجموعة من التحولات المهمة بعد الإعلان عن هذا الدستور منها صدور مجموعة من التشريعات السياسية في إطار التعددية والتعريف باللغة العربية في الجزائر وإلغاء إستعمال اللغة الفرنسية في الحياة العامة في مدة أقصاها عام 1992 . جبهة الإنقاض الإسلامية في الإنتخابات عام 1990 في المجالس البلدية وكذلك في إنتخابات 1991 البرلمانية قد حصدت مقاعد الغالبية في الدورة الأولى، الأمر الذي تبع ذلك إجبار مجموعة من العسكريين في الجيش.[2]

: التعددية: إن الإصلاحات التي قامت بها السلطة في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 كانت محل شك من طرف المعارضة الجديدة، فقد كانت الأوضاع السياسية تؤكد بقاء هيمنة الحزب الواحد على جميع مؤسسات الدولة، فالمجلس الشعبي الوطني كان جبهويا والبلديات والمجالس الولائية كانت كذلك ومما زاد من تنامي الشكوك هو الإشاعات التي إعتبرت أن الديمقراطية واجهة فقط، ففي وقت عرفت فيه الديمقراطية تنامي سريع خلال مرحلة قصيرة وأصبحت بمقتضى القوانين الجديدة مجال خصب للدراسة والمناقشة من طرف الهيئات الإعلامية

---

[1] ديندار شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**. ط1،دمسق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص ص102،103.

[2] حسن عقيل أبو عزلة، **الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط**.ط1، عمان: دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص216،217.

ية والدولية، وبهذا وضعت الديمقراطية الناشئة للمجهر للكشف عنها، الأمر الذي وضع السلطة في موقف حرج بين ضغط المعارضة المحلية التي بدأت تفرض نفسها وبين نظرة العالم لما يجري في الجزائر

إن أحد مميزات بداية فترة التعددية الحزبية تلك المكانة التي إحتلها الإسلام السياسي على بطة الجديدة كما كان من تداعياتها غير الموقعة دخول المواطنين خاصة الشباب منهم إلى ساحة الصراع السياسي بكثافة كفاعلين في إطار الحركات الإجتماعية التي تمكنت التيارات الإسلامية الجذرية من توظيفها من خلال التيارات والأحزاب السياسية الأخرى.[1]

كان في وقت سابق قد أعلن رئيس الحكومة في تلك الفترة "مولود حمروش" أربعة مراسيم تحدد وظيفة المساجد وقد جاء فيها منع النشاط السياسي في المساجد، تعيين النظارة وبناء المساجد من طرف الدولة هذه المراسيم الأربعة أكملت بمرسوم خامس تم تبنيه في 15ماي من السنة نفسها من طرف الدولة

لقد ظهرت التعددية الحزبية إلى الوجود بموجب دستور 1989 وقانون الجمعيات السياسية لنفس السنة عدة أحزاب سياسية، كانت العملية في بدايتها بطيئة لكنها سرعان ما إكتسبت دفعا قويا بالنظر إلى التسهيلات التي يقدمها القانون من جهة، وللدرجة العالية من تسييس بجتمع من جهة أخرى، وتعتبر هذه الظاهرة الأخيرة من المميزات الأساسية التي طبعت التاريخ الحديث للجزائر، وما تزال تشكل واحدة من الخصائص التي تميزها عن باقي البلاد العربية بما في ذلك تلك التي تعتبر حديثة العهد مثل المغرب الأقصى، ولا ينبغي أن ننسى في هذا المقام أن الجزائر عرفت التعددية منذ بداية هذا القرن ولم تتوقف عن ممارساتها إلا مع إندلا ع ثورة التحرير لذلك لم تمضي سنة على صدور قانون 1989 حتى عرفت الساحة السياسية ما لا تقل عن 20 حزب سياسي جديدا ومع نهاية 1991 أصبح عدد الأحزاب الناشطة في الساحة يبلغ 62 حزب .[2]

[1] نيفين مسعد وآخرون، **كيف يصنع القرار قي الأنظمة العربية**. بيروت: ملاكز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 116.

[2] عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**. ط1، بيروت: دار أمين،(د.س.ن)، ص ص112،113.

خلاصة وإستنتاجات:

لقد إكتسبت الأزمة في النظام السياسي الجزائري أهمية إستثنائية وخاصة في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في ظل تحولات تمس عملية تشكيل النظام الدولي الجديد إن النظام السياسي الجزائري فقد تأثر بالتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي ويظهر هذا جليا من خلال تكريسه نصوص جديدة لم تكن موجودة من قبل خاصة في خاصة في دستور 1996 فيما يتعلق بظهور بعض المؤسسة الإستشارية للدولة، كما تتمثل الميزة الأساسية للدساتير الجزائرية في التحول من النظام الحزبي أي الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية يمكن القول أن التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر كانت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وكان من مظاهر هذا التحول إحداث مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية والإقتصادية التي أقرها دستور 1989، وبما أن عملية التحول عملية مستمرة ومرحلية يمكن إعتبار المرحلة الإنتقالية في الجزائر من أطول المراحل وأصعبها وأكثرها خطورة والتي ينتج عنها عدم الإستقرار السياسي والأمني إلى درجة العنف السياسي

لقد سعى النظام السياسي الجزائري بعد سنة 1962 إلى إقامت مؤسسات فعالة لدفع عجلة لتنمية لكن بوجود صراعات داخل النظام وإستفعال الأزمات السياسية والإقتصادية بالدولة، نت مؤسسات الدولة وسلامة شعبها وأرضها مهددين بالزوال الأمر الذي إستوجب إصلاحات جذرية على جميع الميادين وكان دستور 1989 نقطة تحول من نظام أحادي يقوم على الأحادية الحزبية في إطار الإيديولوجية الإشتراكية إلى نظام تعددي ديمقراطي في إطار ليبيرالي.

منذ بداية الأزمة والنظام السياسي الجزائري يبحث عن شرعية سياسة تبرر ممارسة في الداخل وتقنع شركائه الإقليميين والدوليين في الخارج والحريصين على رؤية نظام سياسي مستقر ومتعاون يتوافق وقيم المنظومة الغربية المهيمنة ويحضى بالقبول الشعبي لبناء الديمقراطية.

ولهذا جاءت وانتهجت قوانين بالتدريج قانون الرحمة، وقانون الوئام المدني وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة والوطنية، حيث كان لهذه السياسات دورا مهما في التخفيف من حدة الأزمة ذلك من خلال استعادة الشرعية وتشكيل المؤسسات السياسية المنتخبة، ورغم ما حققته سياسة قانون لرحمة إلا أنها لم تستطيع أن تستعيد الاستقرار السياسي بالشكل المنتظر حيث استمرت أعمال العنف. فقد شهدت سنة 1998 مموعة من المجازر التي راح ضحيتها عشرات المواطنين وفي ظل استمرار وتيرة الأزمة والعنف كانت هناك ضرورة لإيجاد آلية بديلة عن سياسة الرحمة من حيث إجراءاتها وتتمثل هذه الآلية في كل من سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار والاهتمام بقضايا الأمن وبناء السلطة.

المبحث الأول: قانون الرحمة كآلية لحل الأزمة السياسية في الجزائر.

إن الوضع الذي آلت إليه الجزائر والدرك نزلت إليه من جراء ضخامة التدمير الذي تعرض ، الاقتصاد الوطني وكذلك الأعداد المتزايدة من الاغتيالات التي طالت كل فئات المجتمع دفع ظام الجزائري إلى اعتماد عدة أساليب واستراتيجيات بغية اجتناب الظاهرة أو التقليل من طورتها لإعادة البلاد لما كانت عليه من قبل فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وتسلط ضواء حول الإستراتيجية السياسية على أنها المخرج الوحيد من الأزمة، مما اضطر السلطة السياسية بإجراءات أمنية مكثفة وكان أهم إجراء تحفيزي هو قانون الرحمة الذي صدر مع قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية.

المطلب الأول: مضمون وتدابير قانون الرحمة.

1-مضمون قانون الرحمة:

لقد انتهجت السلطة السياسية في الجزائر في إطار مكافحة الأزمة الإرهابية مسلكا مغايرا مسلك الذي سلكته في المرحلة الأولى، وذلك بأن تبنت سياسة التدابير التحفيزية للحد من هرة الإرهاب، خاصة بعد إن تأكد من أن العمليات الإرهابية في تصاعد مستمر من جهة، ومن جهة أخرى فشل السياسة الجذرية والردعية المتبعة في المرحلة الأولى.

وبذالك حاول المشرع إيجاد آليات تتماشى وطبيعة هذه المرحلة عن طريق تقرير تدابير إغرامية تحفز على وقف العمل الإرهابي وتمكن من إعادة إدماج الإرهابيين داخل صفوف المجتمع مجددا وعلى غرار المعالجة الردعية فإن المعالجة التحفيزية لظاهرة الإرهاب تمت أيضا على ثلاثة مراحل أولها مرحلة عام 1995 بموجب أمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة الذي سنتطرق إليه في هذا الجزء من الدراسة، وثاني مرحلة تتعلق بقانون استفادة القانون المدني وثالث مرحلة هي مرحلة ميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

إن الأمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة قد جاء في 12 مادة مقسمة على ثلاثة فصول يتناول الأول تدابير الرحمة أما الثاني فقد تعرض إلى الإجراءات في حين الثالث خصص للأحكام الإنتقالية.[1]

لقد نص الأمر في مادته الأولى على أن تدابير الرحمة تمنح وفق المادتين 52و92 من قانون العقوبات، وبالرجوع إلى قانون العقوبات نجد أن المادة 52 تتكلم عن الأعذار القانونية سواء

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان 1415 هـ الموافق ل 25 فبراير 1995

كانت معفية أو مخففة والتي في حال توفرها وبالرغم من القيام بالجريمة وكذا المسؤولية ضرورة الحكم إما بالإعفاء من العقوبة إذا كان عذرا معفيا أو ينطق بعقوبة مخففة في حالة إذا ما كانت عذرا مخففا.[1]

نظرا لكون الأعذار بنوعها حالات محددة قانونا على سبيل الحصر، فقد أشار المشرع في الأمر 95-12 إلى المادة 92 من قانون العقوبات والتي تحدد الأعذار القانونية المعفية والمخففة والجنايات والجنح ضد الأمن العمومي ومن ضمنها الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ومنه يتضح أن موضوع الإفادة حسب الأمر 95-12 لا يخرج عن شكلين اثنين هما:

1_الإعفاء من المتابعة: لقد نصت المادة 2 من الأمر 95-12 على أنه لا يتابع قضايا من سبق وانتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر3 من قانون العقوبات، ولم يرتكب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر أوت إلى قتل شخص أو سببت له عجز دائم، أو مست بالسلامة الجسدية للمواطنين أو خربت أملاكا عمومية أو خاصة.

أما المادة الثالثة فقد نصت على ما يلي: لا يتابع قضائيا أيضا الشخص الذي يكون حائزا على أسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى وقام بتسليمها تلقائيا إلى السلطات لكن الملاحظة التي شهدت الانتباه هي المادة 2 لم تشر إلى الذين قاموا بإنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو تسيير هذه الجماعات الإرهابية فهل هذا يعني استبعاد وهذه الفئة من أجل الاستفادة من هذه التدابير؟

ن استبعاد هذه الفئة في حالة عدم ارتكابهم لأية جريمة بحجة عدم ذكرهم صراحة في المادة الثانية أمر غير منطقي لذلك يبدو لي أن المشرع لم يقصد بعبارة "من سبق إن انتموا" المنخرطين في الجماعات الإرهابية فقط وإنما كل من أسس وسير وأنشأ هذه الجماعات لتعليم الاستفادة من الأمر.

ويتضح من خلال المادتين 2و3 أن الإفادة تتعلق بعدم المتابعة القضائية أي بعدم تحريك الدعوة العمومية بخصوص هاتين الفئتين، وإن تمت تحريك الدعوة على قاضي التحقيق أن يصدر أمر بانتقاء وجه الدعوة.

يتضمن تدابير الرحمة، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادرة بتاريخ29 رمضان 1415هـ الموافق ل 10 مارس 1995.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 رمضان 1415هـ الموافق ل 25 فبراير 1995م، يعدد ويتمم الأمر رقم 66-156 الصادر بتاريخ يونيو 1968م **والمتضمن قانون العقوبات**، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادرة بتاريخ 29 رمضان 1415هـ الموافق ل 01 مارس 1995.

2-التخ بف من العقوبات: لقد نصت المادة الرابعة من الأمر 95-12 على أن الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب والذين سلموا أنفسهم تلقائيا وثبت ارتكابهم لجرائم تسببت ـ شخص أو إصابته بعجز دائم فإنهم يستفيدون من التخفيف من العقوبة على النحو التالي:

- السجن المؤقت من 15إلى 20 سنة إذا كانت العقوبة المقررة قانونا هي الإعدام
- السجن المؤقت من10إلى 15 سنة إذا كانت العقوبة المقررة السجن المؤبد
- نصف العقوبة بالنسبة للعقوبات الأخرى

أما المادة الثامنة فقد خففت عقوبة القصر الذين تتراوح أعمارهم بين 16و18 سنة الذين ثبت ارتكابهم جرائم إرهابية وقررت أن تكون العقوبة القصوى في كل الحالات 10 سنوات مهما كانت الجريمة، وإن يستفيد البالغون بين 18و 22 سنة من عقوبة مخففة لا تتعدى السجن لمدة 15 سنة حسب المادة 9من الأمر.

ومن الناحية الإجرامية فإن المستفيدين من العفو وفق هذا الأمر تسلم لهم شهادة فور تسليم أنفسهم سماها الأمر "وصل الحضور" ثم وخلال 30 يم تسلم شهادة ثانية تتضمن عبارة "مستفيد من تدابير الرحمة".

أقر الأمر موانع الاستفادة من تدابير الرحمة في المادة العاشرة، وحددها بالدعوة إلى ارتكاب جرائم موصوفة بأعمال إرهابية أو تخريبية بعد تسليم وثيقة مستفيد من تدابير الرحمة، أو عد صدور أحكام مخففة وفق الأمر، يجدر بنا الإشارة أن في حالة ارتكابهم لجرائم تمس القانون العام فإن هذه المادة لا تطبق ما دام المشرع حصر الجرائم في الجرائم الإرهابية فقط.

2_تدابير قانون الرحمة:

القاعدة القانونية لهذا القانون أمر رقم 95-12 بتاريخ 25 فيفري 1995 الخاص بتدابير الرحمة هذا القانون بمثابة قانون مكافأة أو قانون التوبة وهذه التسميات عبارة عن معاني إستخدمتها جل المراجع القانونية لتبيان أن التشريع الجنائي قد يعطي اعتبار خاصا لتوبة الجاني وليس هذا إلا أمر أخلاقي أو اجتماعي.

هو المنفصل عن المنظمة أو الجمعية الإرهابية الذي بادر إلى تسليم نفسه إلى السلطات العمومية وتعاون معها لأجل تفكيك الشبكة الإرهابية والقبض على أعضائها مقابل الإعفاء من العقاب أو تخفيف العقوبة، هذا النظام سبقتنا إليه تشريعات دولة أجنبية تعاني كذلك من الجرائم الإرهابية أو التخريبية، منها المشرع الفرنسي، حيث تنص الفقرة الأولى والثانية من المادة 463-1من قانون 1986 على أن كل شخص يكون قد شرع بصفته فاعلا أو شريكا في ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة في الفقرة 11 من القانون 44 من قانون العقوبات عند ما تتخذ هذه الجريمة صورة مشروع فردي أو جماعي يكون غرضه إحداث إضراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد أو الترويع.[1]

وقد فتح المشرع الجزائري باب التوبة لمن ينتمي إلى التنظيمات أو الجمعيات الإرهابية المناهضة للدولة والمجتمع المنصوص عليها في المادة 87 متكرر 3، وكذلك للأشخاص الحائزين على سلحة والمتفجرات التي جاءت بها المادة 87 مكرر 7 فلا يتابعون قضائيا بشروط كما أن المشرع لم يخلق باب الرحمة نهائيا في وجه مرتكبي الجرائم وتسببوا في قتل شخص وإصابته بعجز دائم ولكن بشروط وضوابط معينة في المادة 92 من قانون العقوبات الجزائري بالإضافة إلى تدابير الرحمة فالأشخاص المرتكبين للأفعال الإرهابية أن يستفيدوا من إجراء العفو المقرر في المادة 47 الفقرة الثانية من الدستور المخولة لرئيس الجمهورية، حق إصدار العفو وحتى تخفيف العقوبات وإستبدالها، وهذا بعد أن يصير الحكم نهائيا، وهذا الإجراء خص به المشرع الين سلموا أنفسهم وتعاونوا على تفكيك الشباك الإرهابية والأشخاص الذين استفادوا من تدابير الرحمة وارتكبوا إرهابية بعدها فلا يستفيدون ثانية من هذه التدابير، بل يحاكمون وترفع لهم العقوبة المستخفة إلى أقصاها.

حتى مع استفادة المجرم من الإعفاء من العقاب فانه يبقى مسؤولا مدنيا عن الضرر الناتج عن سلوكه هذا بالنسبة لتدابير الرحمة. [2]

المطلب الثاني: أهداف قانون الرحمة .

[1] إبراهيم عبد نايل، **السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب بين القانون الفرنسي 86/1020 لسنة 1986 والقانون المصري 97 من** سنة 1992.القاهرة: النهضة العربية، 1999، ص ص 44، 45.

[2] أحميدي بو جلطية بو علي، **سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام،2009-2010،ص165.

تجلى قانون التوبة أو ما يعرف بقانون الرحمة لعام 1994 والذي يسمح لكثير من حملة السلاح من العودة إلى المجتمع وكان الهدف من قانون الرحمة هو وضع حد للنزيف الدموي دون اشتراك السياسيين الذين يعدون طرفا في الأزمة وبالتالي لم يحقق نتائج مرجوة وكان هذا القانون يحتوي على 12 مادة موزعة على ثلاثة فصول.

يمكن إجمال أهم أهداف هذا النص في النقاط التالية:

_عزم سلطات البلاد على اختيار الجزائر مرحلة دقيقة في تاريخها، وذلك بالسعي لتطهير المناخ وإتاحة الفرصة لكل أبناء الأمة للتعبير عن رأيهم بطرق سليمة.

-العزم على إعادة السلم وا ستقرار والأمن والنمو والازدهار للوطن والمجتمع وإعادة الهيئة والاعتبار للدولة والاحترام الكامل السيادة القانون.

-فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن والتمسك بقيمنا الوطنية والروحية والدينية السمحة المطبوعة على الدوام بالوسطية والتراحم وبقيم الخير والعطاء.

-عزم سلطات البلاد على محاربة الإرهاب وأعاصير التطرف التعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لإعادة الاستقرار والأمن والطمأنينة إلى نفوس المواطنين.

-تأكد رغبة الدولة في التكفل بفئة الشباب التي وقعت ضحية حملات ودعوات مضللة وانساقت بفعل أسباب عديدة إلى أعمال الإرهاب والتخريب، وإفتكاكها من براثن الشطط والغلو وتحريرها من أيادي القتل والتدمير والتخريب، تدمير النفس ومستقبل الطن.

- تبار الإرهاب ظاهرة غريبة ودخيلة على مجتمعنا، كان من الضروري الاسراع في تكييف تشريع خاصة بإعادة النظر في الأدوات القانونية المستعملة في الاجراءات المتبعة وذلك بعد أن تأكد أن محكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية والتخريبية مهما كانت درجة العقوبة لا تكفي للقضاء على الإرهاب الوحشي.

-تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية، وارتكبوا أعمالا إرهابية وبعد فشل الإجرام تقرر إقامة وفاق وطني لعله يأتي بالفائدة.[1]

المطلب الثالث: نتائج وتقييم قانون الرحمة.

[1] العيد عاشور، **المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية...إلى ميثاق السلم**. الجزائر: مجلة النائب، 2003، ص104.

بطبيعة الحال فإن لتقييم سياسة معينة يجب الرجوع إلى أهدافها ومقارنتها بالنتائج المترتبة عن تطبيق تلك السياسة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بها.

إن قانون الرحمة جاء لأجل هدف ظاهري واحد وهو الحد من العمليات الإرهابية التي كانت في تزايد مستمر، وقد بلغت تلك العمليات مستويات مقلقة جدا.[1]

وللإطلاع أكثر نضع هذا الجدول كمعيار تقيمي:

جدول يبين عدد ضحايا الإرهابية من سنة 1993 إلى سنة 1999

السنوات	عدد القتلى	عدد الجرحى
1993	744	432
1994	7473	3473
1995	6524	56
1996	4475	52
1997	7244	64
1998	3042	3759
1999	1475	1981

ومن تحليلنا البسيط نجد أن ما بين سنتي 1993 و1994 كان هناك إرتفاع كبير جدا في العمليات الإرهابية وبالتالي في عدد الضحايا، حيث وصل هذا العدد إلى رقم قياسي جد أهم 7473 الذي يعتبر رقم كبير جدا مقارنة بباقي السنوات، لكن في سنة 1995 وهي السنة التي صدر فيها قانون رحمة، انخفض عدد الضحايا بشكل ملموس جدا حيث وصل إلى 6524 ويبقى هذا الانخفاض على نفس الوتيرة حيث وصل عدد الضحايا إلى 4475 سنة 1996 ويرجع الكثيرون هذا التحسن إلى الرئيس زروال الذي عرف كيف يتجاوز الأزمة الأمنية تدريجيا بتركيز العمل على الجانب العسكري للقضاء على الإرهاب وإصدار قانون الرحمة.[2]

وقد قدرت الكثير من الأوساط الصحفية عدد التائبين بلغ حوالي 2000 شخص،[3] ومما أعطى انطباع أكثر حول نجاح قانون الرحمة هو الأجواء التي بها الإنتخابات الرئاسية بتاريخ

[1] زهرة بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية...المأساة الجزائرية**. بيروت: دار الفرابي،2002، ص198.

[2] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**. الجزائر: دار المعرفة ،2009 ، ص377.

[3] عبد الغني شرقي، **الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992 .2007**. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009. ص78.

1995/11/16 حيث كانت هادئة تماما فاجأت كل المراقبين جراء التهديدات التي أطلقتها الجماعات المسلحة، وقد بلغت نسبة المشاركة 72.68% .[1]

كن على الصعيد الأمني عادت المجازر في صيف عام 1997 [2]

وأهمها مجازر الرايس ليلة 19 أوت ومجازر بن طلحة ليلة 22 سبتمبر وبني مسوس ليلة 13 أكتوبر 1997 وهذا ما جعل الكثيرين يعتبرون أن الرئيس زروال فشل في القضاء على العنف المسلح الذي بلغ ذروته في عهدته الرئاسية رغم وضعه قانون الرحمة. [3]

ويعود سبب فشل هذا القانون إلى أنه لم يكن نتيجة مفاوضات مباشرة بين طرفي الصراع، أي السلطة مع الجماعات المسلحة وبالتالي فلم يتم قبوله من طرف من هم في الجبال، ولذلك لم يقدم ذري شامل للأزمة فقد إلتزم فقط بالجانب الأمني وأهمل أصل النزاع وهو الجانب السياسي.

وهناك من يرجع أيباب فشل الرئيس زروال في سياسته إلى صراع التكتلات داخل السلطةوقد برز هذا الصراع في الحملة الإعلامية الشرسة ضد الجنرال مُحَمَّد بتشين والتي يقصد بها نفسه باعتبار بتشين صديقه الوفي وكذلك مستشاره الأمني، يمكن القول أنه المخطط لكل سياسة زروال التي سماها بالتقويم الوطني.

كذلك ظهرت علامات الصراع في السلطة عندما تفاوض الجنرال "إسماعيل لعماري" مباشرة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ وتوصل معه إلى اتفاق دون الرجوع إلى الرئيس اليامين زروال رفض هذا الأخير إعطاء الغلاف السياسي لهذا الإتفاق.[4]

وقد أدى هذا كله إلى إعلان الرئيس زروال عن استقالته في خطاب موجه للأمة يوم 1998/09/11 بقوله "لقد قررت اليوم بكل قناعة وطبقا لما يمليه عليا ضميري أن أقلص من عهدتي الرئاسية قصد فتح المجال لحلول عهد جديد في الممارسة السياسية، عهد لا يمكن للجزائر في ظله إلا أن تحقق المزيد من الخطوات الديمقراطية الثمينة".

---

[1] الجمهورية الجزائرية الطيمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،العدد72، السنة24 بتاريخ 26 نوفمبر1997 .

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 378.

[3] رجب الباسل، **أبعاد استقالة الرئيس الجزائري زروال**، مجلة السياسة الدولية، العدد 135 الصادرة في جانفي 1999، ص201.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق،ص181،182.

ومن النتائج المتوصل إليها بعد توقيف المسار الإنتخابي، وتدمير الديمقراطية الناشئة في الجزائر باسم المحافظة على الجمهورية، حاول أصحاب القرار إعادة الإستقرار السياسي للبلاد وذلك عن طريق المرور بمرحلتين إنتقاليتين:

الأولى من جانفي 1992 إلى ديسمبر 1993 وهنا حاول النظام التغلب على الأزمة السياسية وقلب الاتجاه لصالحه لكنه لم يستطع ذلك بل أن الأزمة المتعددة الأبعاد ازدادت خطورة.

أما المرحلة الثانية من جانفي 1994 إلى نوفمبر 1995 والتي تميزت بتعيين زروال رئيسا للدولة فقد أفضت إلى جدار مسدود وخلال تلك الفترة الأساسية الأمنية القائمة على الإرهاب واستخدام القوة التي أظهرت حدودها ولا المفاوضات الملغومة بين السلطة وزعيمي جبهة الإنقاذ إسلامي عباس المدني وعلي بلحاج أتاحت العودة بالأمور إلى طبيعتها، لقد أغلقت الأبواب بالكامل أمام الحركة السياسية، لكن السلطة أضاعت فرصة ذهبية لوضع لإراقة الدماء وبدئ مرحلة جديدة مملوءة بالآمال حين رفضه العقد الوطني جملة وتفصيلا.[1]

المبحث الثاني: الوئام المدني كآلية لمعالجة الأزمة في الجزائر.

إذا كانت سنة 1997 تمثل نقطة الإنحراف الخطير و اكبر مرحلة إشتد فيها العنف وتداخلت فيه اطراف الأزمة ،كما كانت نتائجها الأسوء على الإطلاق فإن هذه السنة مثلت في ن الوقت نقطة تحول نحو الإنفراج و تراجع أعمال العنف . حيث فسح المجال لوصول

[1] خطاب الرئيس اليامين ،زروال الموجه للأمة في 11 ديسمبر 1998، **جريدة الخبر**، العدد 2327، الصادرة بتاريخ 1998/09/12، ص04.

شخصية قديمة جديدة هي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي تميزت عهدته الأولى بتبني سياسة ام المدني لإطفاء نار الفتنة و الوصول إلى نجاعة الفكرة في تحقيق أهدافها .

لمطلب الأول : ظروف إقرار آلية الوئام المدني.

إن هناك العديد من العوامل و الظروف التي ساهمت في تغيير الوضع إبتداءا من سنة 1997 حيث يمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين أساسيين هما :

1.العوامل و الظروف الأمنية :و يمكن تلخيصها فيما يلي :

– تصاعد العمليات الإرهابية ضد المدنيين :لم تعرف الجماعة الإسلامية المسلحة لحظات تطرف وجهالة أكثر من تلك التي عرفها بعد أن تولى قيادتها المدعو "عبد الرحمان أمين جمال "زيتوني"والمسمى"أبا طلحة عنتر زوابري " الذي قاد الجماعة بعد ذلك في 18 جويلية 1996 و إنتقل العنف بعد ذلك من وسيلة لإستعادة نصر مسلوب أو لإقامة دولة إسلامية إلى مجرد أعمال تقتيل جماعي تستهدف المدني كالعسكري والأمني كالمثقف و الصغير كالكبير دون غاية سياسية واضحة أو نتيجة إستراتيجية متوقعة ،[1]و كانت أهم تلك المجازر التي حدثت في صائفة 1997 و بهذه المجازر فقدت الجماعة المسلحة تلك الجاذبية التي تمتعت بها أيام تعاونها مع أولئك الذين كانوا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و فقدت معها تلك المساعدات المالية و الدعم اللوجيستيسي و البشري الذي كانت تحظى به.[2]

إشتداد الصراعات بين الجماعات المسلحة :نتيجة الإنشقاق الكبير و الإختلافات الواضحة في طرف و آليا ت العمل المسلح و كذا الأهداف الإستراتيجية غير الواضحة ،إشتدت العداءات والصراعات حيث بلغت ذروتها بين هذه الجماعات التي أصبحت متناحرة فيما بينها مخلفة عددا كبيرا من القتلى و هو ما سهل المهمة لدى قوات الجيش التي عملت على كسر شوكة هذه الجماعات و لو نسبيا ،مما كان سببا أساسيا في تقلص عدد عناصرها و الحد من نقاط تحركها وحرية نشاطها و هو ما أفقدها الوسائل اللوجيستيكية الضرورية لتنفيذ إعتداءاتها [3]

فرغم أن الجماعات الإسلامية المسلحة دت المجازر والعمليات الإرهابية في منتصف التسعينات حيث ظهرت كتنظيم متماسك وقوي، إلا أنه سرعان ما بدأت في التفكك، حيث

---

[1] محمد تمالت ،**الجزائر فوق بركان حقائق و أوهام1988-1999**. الجزائر: (د،م،ن)1998 ،ص145.

[2] رابح لونيسي . المرجع السابق ،ص378.

[3] شريف عبد الرحمان ،**أمتي في العالم .الأزمة الجزائرية** .القاهرة :مركز الحضارة للدراسات السياسة 1996،ص234.

إستقلت لنتيجة الفرقان في الشلف وكتيبة الإعتصام في غليزان وكتيبة الرحمن في الأربعاء وجماعات أخرى.[1]

في حين عرفت المنظمة الثانية عند الجماعة الإسلامية والتي تضم بومرداس، تيزي وزو، البويرة بجاية، برج بوعريرج، المسيلة، أهم حركة انفصال اعتبرت بمثابة الضربة التي فوضت أركان الجماعة الإسلامية المسلحة بسبب انشقاق "حسان حطاب" منها و إنشائه الجماعة السلفية للدعوة والقتال اواخر 1988 و التي ضمت معظم كتائب المنطقة الثانية و لم يكتفي "حطاب " بذلك بل أعلن الحرب عليها [2]

إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ قرار الهدنة، إن أهم حدث ساهم وبشكل كبير في تخفيف حدة العنف السياسي في الجزائر هو إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة أميره "مدني مرزاق" الهدنة من جانب واحد إبتداءا من أول أكتوبر 1997 .[3]

لقي نداء"مرزاق" دعم مجموعة أخرى من الكتائب سواء منها المستقلة أو التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة والتي كان منها الجبهة الإسلامية للجهاد في العاصمة والكتيبة الرحمان التي يقودها" مصطفى كرطالي"في منطقة الأربعاء وكتيبة الفرقان بالشلف والرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد التي يقود "علي بن حجر" في منطقة المدية، الذي يقول في شهاداته:إلتزمنا بالهدنة بعدما أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ في سبتمبر 1998 وقد قمنا بعد أيام قليلة من ذلك وقررنا الإلتزام بها، لكن هذه الهدنة لم تتم ترجمتها إلى إتفاق واضح وصريح ويرجع ذلك لأن الإتصالات لم تتم بموافقة الرئيس "اليامين زروال"الذي فضل إعطاء غطاء سياسي لهذا الإتفاق،فهناك طرف عسكري بيده زمام الأمر في الدولة مهادن ويقوم بمفاوضات مع جيش الإنقاذ وتحدث أمور في الواقع يراها الناس توضح أن الهدنة واقعة فعلا، إلا أن لسان الحال السياسي للسلطة آنذاك 1997 كان يقول بعدم وجود الهدنة، وقد أعلن عن طي ملف الجبهة الإسلامية للإنقاذ نهائيا لخطاب الرئيس السابق"زروال"1997 . [4]

---

[1] محمد تمالت، المرجع السابق، ص149 .

[2] نعيمة عزوف، **سياسة الوئام المدني بين المبدأ و الواقع**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006،ص20 .

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 383.

[4] هابت حناشي، **المحنة الجزائرية شهود يتكلمون**. الجزائر: منشورات البرزخ، 2002، ص ص 125 -131،132.

ويرجع أن التجسيد السياسي لهذا الإتفاق هو السبب الرئيسي لإستقالة الرئيس"اليامين زروال"ومجيء "عبد العزيز بوتفليقة" ليقدم الحل بالنسبة لأصحاب القرار.

2.العوامل والظروف السياسية: كانت هناك بعض الظروف لتي ساعدت على نهج سياسة الوئام المدني ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

- الخارجي على النظام: بعد تلك المجازر الشنيعة في الجزائر خلال صائفة سنة 1997تعرضت البلاد لضغوط دولية مطالبة بتحقيقات حول تلك المجازر، خاصة على يد لجنة العفو الدولية في 18 نوفمبر1997 وكذلك الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وظهر السؤال الخطير من بقتل من في الجزائر ؟ ويعود المبرر حول هذه الشكوك هو حجم تلك المجازر .[1]

- مغط الداخلي على الرئاسة: الكثير يرجع ذلك الضغط الذي عاشته الجزائر وخصوصا سنة1998 إلى صراع الكتل داخل النظام،وسببه الرئيس هو قضية الإتصال مع الجيش الإسلامي للإنقاذ وقد خرج هذا الصراع على عدة أشكال من بينها الحملة الإعلامية الشرسة على مستشار الرئيس الجنرال"بتشين"

- الإنتخابات الرئاسية لعام1999: لقد فاجأ الرئيس" زروال"كل المتابعين للوضع الجزائري بإعلانه إنتخابات رئاسية مسبقة وتنحيه عن السلطة هو ما أعتبر إستقالته بأجل في إنتظار ترتيب تنظيم الإنتخابات وإنتقال الصلاحيات إلى الرئيس الجديد وإقترح الرئيس"زروال" تنظيم مشاورات مع قيادات الأحزاب السياسية ،مؤسسات المجتمع المدني التي فوجئت بدورها بقرار تنظيم إنتخابات لم تكن تنتظرها فكل الأحزاب ودون إستثناء عبرت عن دهشتها لقرار الرئيس.[2]

ت الحملة الإنتخابية لرئاسيات 1999 بتسرب شائعات عبر وسائل الإعلام الوطنية بخصوص موقف الجيش من الإنتخابات وتدعيمه لمرشح إجماع ولكن الجيش رد في تصريح لقائد الأركان اللواء"محمد لعماري" على صفحات مجلة الجيش، بأن المؤسسة العسكرية غير معنية وغير مسؤولة عن التصريحات الصادرة عبر بعض الصحف وأن الجيش الوطني الشعبي لا يتدخل في أي مسار إنتخابي إلا من أجل خلق الظروف التي تضمن أمر سيره، وبما يسمح لشعبنا من التعبير الحر عن إختياره دون أي ضغط أو إكراه.[3]

---

[1] رابح ونيسي، المرجع السابق، ص 380.

[2] عبد السميع بو ساحية، **التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن1989-2005**.دراسة مقارنة ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، ماي2006، ص 152.

[3] مجلة الجيش، الجزائر العدد 427، فبراير1999، ص ص 3،4.

تميزت الحملة الإنتخابية بمستوى عال من الشفافية، وتجاوزت تعددية حرية الرأي والتعبير كل المحرمات ولم تترك موضوعا إلا تطرقت له بالنقد وطرح البديل، فإعتبرت هذه الإنتخابات نقطة تحول في الثقافة السياسية الجزائرية، حيث تميزت بالنقاش المفتوح الذي تعرض لكل المواضيع بما فيها وضعية الجيش نفسه بالنسبة للدولة والمجتمع،[1] ولما وصلت الحملة الإنتخابية إلى نهايتها، قرر ستة مترشحين الإنسحاب من الإنتخابات تاركيين عبد العزيز بوتفليقة وحده في السباق نحو الرئاسة،و كان تبريرهم للإنسحاب أن الدولة و أجهزتها وظفت لمصالح مرشح واحد و هو مرشح الإجماع كما سمي بوتفليقة و وقوع تزوير في إرادة الشعب قبل الإقتراع ،إلا أن هذا الإنسحاب متأخر و أثار ردود فعل مستنكرة له سيما من أحزاب التحالف الحكومي التي ساندت المترشح بوتفليقة و هي ،جبهة التحرير الوطني ،التجمع الوطني الديمقراطي ،حركة النهضة و كذا مجتمع السلم ،لكن لا ينكر أن بوتفليقة كان علامة مميزة في وسط الساحة السياسية،حيث أن شجاعته السياسية و إيمانه بمهمته و الأهداف التي سطرها لنفسه ،كل ذلك جعله يحظى بجماهير و رضى شعبي التي إكتشفت فيه فضائل رجل الدولة القادر على مواجهة الصعوبات الداخلية و الخارجية.[2]

لكن المؤكد حول التحول البالغ في النبرة لهؤلاء فأصبحنا نسمع نوع من المهادنة و الليونة و قبول الحوار ،بل تحول إلى أكثر من ذلك إلى دعم و مساندة .

و بالرجوع قليلا إلى الوراء نجد تصريح الرجل الأول في الحزب "عباس المدني" عقب الإفراج عنه قائلا "علينا أن نفكر في المستقبل و لا نفكر في الماضي[3]

كما نقل عن رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة " إبح كبير"تأكيده على أن الأولوية لم تعد عودة الشرعية إلى الجبهة و إنما إيقاف العنف

لكن الأمر المؤكد هو أن "مدني مرزاق"أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ وجه في 1999/06/01 رسالة إلى الرئيس أتبعها ببيان صادر عن الجيش الذي يترأسه و موجه إلى رئاسة الجمهورية في 1999/06/06 و إلى شعب الجزائر المسلم ،حيث ذكر بالهدنة التي أعلنها الجيش من طرف واحد في 1997/10/01 بالبيان الصادر عنه في 1999/04/11 ،رد

---

[1] ياض الصيداوي، **الإنتخابات الديمقراطية والعنف في الجزائر** . مجلة المستقبل العربي، السنة22، العدد245، جويلية 1999، ص ص. 36،35.

[2] الخبر ،الجزائر، العدد253، 1999/04/13 ،ص5.

[3] شريف عبد الرحمان ،المرجع السابق،ص234.

الرئيس جاء فوريا مؤكدا تطلعه إلى الحلول السياسية التي تحفظ سلطة الدولة و حقوق المواطنين وتقديره للرسالة التي تلقاها حق قدرها عن نيته تكليف الحكومة بإعتماد مشروع قانون جديد يعرض على البرلمان لتسوية الأزمة

أما "عباس مدني " فقد وجه رسالة إلى رئيس الجمهورية في 1999/06/11 يعلن فيها دعمه لمبادرة الجيش الإسلامي للإنقاذ، و يؤكد أنه أيد الهدنة المعلنة في أكتوبر 1997 ، صدر بعد ذلك بيان في 1999/06/13 عن الأعضاء ال14 في مجلس شورى بالمعنى ذاته.[1]

المطلب الثاني: مضمون قانون الوئام المدني.

شرع الرئيس المنتخب في ولايته مثقلا بالملفات الحساسة و كان السلم المدني و الإستقرار سي مسجلين على رأس قائمة الأولويات، فبعد عدة أيام من أول خطاب رسمي له دعى ئيس "بوتفليقة" من سماهم الذين كانوا ضمن دوامة الإرهاب بأخذ مكانهم ضمن المجتمع وتلاها إعلان قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ في رسالة بتاريخ 1999/06/06 توقف النهائي للقتال المسلح ،لقد تقلد الرئيس "بوتفليقة " سدة الحكم في الجزائر في ظروف سياسية و أمنية حرجة و لكي يتمكن من تنفيذ البرامج لرامية إلى إنهاء العنف، أصدر قانون إستعادة الوئام المدني في 1999/07/13 و هو القانون الذي حل محل قانون الرحمة الذي نص على حفظ عقوبات المسلحين الذين صدرت أحكام قضائية ضدهم

و قام الرئيس "بوتفليقة" بإعلانه تقديم مشروع قانون إستعادة الوئام المدني للبرلمان فإن لم يصادق عليه فسيمرره مباشرة إلى الشعب لإستفتائه حيث لقيت هذه المبادرة الإستحسان و الرضى من جميع الأحزاب السياسية ، فقانون الوئام المدني هو أحد القوانين التي إستهدفت إرجاع الخارجين على سلطة الدولة ، أعد في أواخر عهد الرئيس "زروال" و لكن الخلافات بينه و بين المؤسسة العسكرية على طريقة إخراجه و كيفية التعامل مع جماعات العنف ، دفع الرئيس "زروال" إلى تقديم موعد تركه السلطة .[2]

ممكن أن نلخص الأهداف التي جاء بها قانون الوئام المدني في :

- خلق شرعية للنظام عن طريق إحلال السلم
- نزع الغطاء عن العنف السياسي بالتعامل معه بإعتباره جرائم جنائية مثل أي جريمة

[1] جورج الراسي، **الدين و الدولة في الجزائر:من الأميرعبد القادر...إلى عبد القادر**.الجزائر:دار القصبة للنشر،2008 ،ص 639 .

[2] خميس حزام والي ، المرجع السابق ، ص ص 198،199 .

– محاولة بلورة حل للأزمة السياسية ، و دفع البلاد نحو مصالحة وطنية يتراجع فيها العنف

– تجميع الشعب نحو هدف واحد .

– تدعيم الشرعية ،حيث إعتبر الإستفتاء على قانون الوئام المدني في سبتمبر 1999 صكا على بياض من الشعب يمكنه القول أنه غير مدين لأحد في توليه السلطة .

و تتكون سياسة الوئام المدني من ثلاثة أقسام رئيسية هي:

-قانون الوئام المدني

– المراسيم التنفيذية الثلاثة :المرسوم التنفيذي رقم99-142 الذي يحدد كيفية تطبيق المادة 08 من قانون الوئام المدني ،المرسوم التنفيذي رقم99-143 الذي يحدد كيفية تطبيق أحكام المواد 35.32.31.17.16.14 من قانون الوئام المدني ، المرسوم التنفيذي رقم 99-144 يحدد كيفية تطبيق أحكام المادة 40 من قانون الوئام المدني .

– مرسوم العفو الرئاسي الخاص :لقد جاءت سياسة الوئام المدني لصالح فئتين ، الأولى تضم المتورطين في أعمال الإرهاب والثانية تضم ضحايا الإرهاب.

لقد أسست سياسة الوئام المدني ثلاثة أنظمة قانونية يستفيد من كل نظام فئة معينة من التائبين وهذه الأنظمة هي الإعفاء من المتابعة والوضع تحت رهن الإرجاء وتخفيف العقوبات

– الوضع رهن الإرجاء: ويعني التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة تحددها لجنة خاصة تسمى بلجنة الإرجاء، وذلك بهدف التأكد من الإستقامة الكاملة للشخص الخاضع لها، وبذلك يوضح أن تأجيل المتابعات، يختلف بحسب الفئة التي يطبق عليها، وذلك يجعل العقوبات مخففة حسب المادة 09 وإما تنقضي الدعوة العمومية بصورة نهائية بالنسبة للأفعال التي برزت إصدار قرار الوضع رهن الإرجاء، فئة الأشخاص الذين كانوا محل متابعة قبل صدور إستعادة الوئام المدني قرر لهم التدابير التالية:

– الإستفادة من الإفراج المشروط

-الإستفادة من تأجيل تنفيذ العقوبة.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 99-08المؤرخ في 29ربيع الأولعام1420، الموافق ل13يوليو 1999 ، **يتعلق بإستعادة الوئام المدني**، الجريدة الرسمية العدد46 الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999، ص ص 3 ،4 .

- لإجراءات الأولية: على كل من إستفاد من التدابير المنصوص عليها قانون الوئام المدني إتباعا الإجراءات واردة فيه وكذلك التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم99-142 المؤرخ في 20 جويلية 1999 الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 08 من قانون 99-08 وهي :

1. الحضور التلقائي أو الجماعي أمام السلطات التالية : قادة وحدات وتشكيلات الدرك الوطني، الولاة ، رؤساء الدوائر، النواب العامون ، وكلاء الجمهورية

2. الحضور في الأجال المحددة قانونا والتي حدد القانون أقصاها ستة أشهر إبتداءا من تاريخ صدوره

3. إشعار السلطات بأنهم يتوقفون عن أي نشاط إرهابي أو تخريبي

4. إعطاء الهوية الكاملة

5. تسليم الأسلحة والمتفجرات والوسائل النارية والذخيرة ووسائل الإتصال وكذا الوثائق التي بحوزتهم إلى السلطات المختصة

6. الشهادة بصدق التصريح المتعلق بالتسليم الكامل للأسلحة والمتفجرات والوسائل النارية

7. التصريح فرديا بالأفعال المرتكبة أو التي شاركوا في إرتكابها مع بيان تاريخ ومكان إرتكابها

8. الإمضاء على التصريح من المعني بالأمر [1]

إن ضحايا الإرهاب يجوز لهم التقدم نحو السلطات المختصة للمطالبة بحقوقهم في التعويض المادي ونضن أن هذه السياسة جاءت لكي تحقق بعض الأهداف منها :

- تشجيع المسلحين على التوبة و ترك السلاح لو ذلك لأنهم لن يخافوا من دفع التعويضات فالدولة هي التي تلتزم بذلك
- صعوبة تحديد من يدفع لمن فالمعروف أنه لايمكن تحديد مرتكبي الجرائم الإرهابية بدقة وذلك لأن أغلبها تم في ظروف غامضة و مفاجئة
- تفادي المواجهة بين ضحايا الإرهاب و التائبين خوفا من الإنتقام
- محاولة إسكات هؤلاء الضحايا حتى لا يطالبوا بكشف قتلى ذويهم و قد حدد في ما بعد التنظيم كيفية الإستفادة من هذه المادة أو الإجراء من طرف ضحايا الإرهاب وذلك عن طريق قانون خاص هو المرسوم التنفيذي رقم 99-144 المؤرخ في 20 يوليو 1999

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 99-142 المؤرخ في 07 ربيع الثاني عام 1420، الموافق ل20 يوليو1999،يحدد كيفيات تطبيق المادة 08من القانون رقم 09-08 المؤرخ في 13يوليو **والمتعلق بإستعادة الوئام المدني**، الجريدة الرسمية العدد 48 الصادرة بتاريخ 20 يوليو 1999 ص 3.

حيث يضع هذا المرسوم المسؤولية لتعويض الضحايا على عاتق الأمين الولائي للخزينة الذي يخصم المبلغ من صندوق تعويض ضحايا الإرهاب .[1]

المطلب الثالث :نتائج وتقييم سياسة الوئام المدني في الجزائر .

كما هو معروف فإن هذه السياسة جاءت لتجسيد الإتفاق الذي حصل بين "مدني مرزاق" و ممثلي الجيش و خاصة الجنرال "سماعيل العماري" و قد لاقت هذه السياسة تأييدا كبيرا من الأحزاب السياسية و من أفراد المجتمع المدني لكن هذا لا يعني عدم وجود المعارضين سواءا على السياسة برمتها أو معارضتهم لجزئيات فقط من السياسة .

*المؤيدين لسياسة الوئام المدني في الجزائر : إنه من غير المثير أن نرى وجود خريطة سياسية جديدة في الساحة الجزائرية بمناسبة إقرار قانون الوئام المدني ، وخصوصا في وقت الإستفتاء من طرف الشعب فإذا كانت القوى المؤيدة أساسا لإنتخاب "بوتفليقة " في 15 أفريل 1999 ضلت تقف إلى جانبه و هي تتشكل من أحزاب ممثلة في الحكومة ، التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة التحرير الوطني ،حركة مجتمع السلم،حركة النهضة ، فإن المفاجئات الحقيقية جاءت في صفوف المعارضة .[2]

ضافة إلى الأحزاب و الشخصيات السياسية فإن الدعم قد أتى للرئيس حتى من أغلب الجمعيات و المنضمات سواء كانت مهنية قانونية حقوقية أو دينية و أهمها تلك المنضمات التي تدور حول ذلك النظام مثل منظمة أبناء الشهداء ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ....و لم يقف م إلى هذا الحد بل تعداه إلى المنضمات التي تمثل ضحايا الإرهاب مثل: المنضمة الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب و ذوي الحقوق ، الجمعية الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب التي عبرت بدورها عن مساندتها لسياسة الوئام المدني ذلك من خلال رسالة تأييد موجهة لرئيس الجمهورية.[3]

*المعارضين لسياسة الوئام المدني:رغم التأييد الكبير الذي حظي به قانون الوئام المدني إلا أنه لم يسلم من المنتقدين له و الرافضين وذلك لعدة إعتبارات، فهناك من يعتبره طريق لعودة الجبهة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية ،مرسوم تنفيذي رقم 99-144 المؤرخ في 07 ربيع الثاني عام 1420، الموافق ل 20 يوليو 1999 يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 40 من القانون رقم 99-08 **المتعلق بإستعادة الوئام المدني** ، الجريدة الرسمية العدد 48 الصادرة بتاريخ 20 يوليو 1999،ص 9.

[2] جورج الراسي، المرجع السابق، ص ص656،655.

[3] رئاسة الجمهورية ، الوئام المدني :**رسائل و تصريحات التأييد الموجه إلى السيد رئيس الجمهورية**. الجزائر: المطبعة الرسمية، 1999، ص ص،133-136.

الإسلامية للإنقاذ ويشكل خطر على المنظومة الأخلاقية ويخرق القوانين الدولية أي أن رفضهم للقانون هو رفض من المبدأ وعلى رأس أصحاب هذا الرأي"الهاشمي شريف" رئيس الجبهة الديمقراطية الإجتماعية والسيد "سيد أحمد غزالي" رئيس الحكومة الأسبق، وهناك فئة سياسية أخرى ترفض سياسة الوئلم المدني لكن ليس من حيث المبدأ بل تعتبره حلا ناقصا وذلك لإهماله أصل المشكل السياسي، وهذه الفئة تمثل نظرة عقد روما وعلى رأسهم"لويزة حنون" الناطقة بإسم حزب العمال وكذلك "حسين أيت أحمد"ئيس جبهة القوى الإشتراكية بالإضافة إلى "أحمد طالب الإبراهيمي"الذي أسس حزب الوفاء.

يقتصر أمر معارضة سياسة الوئام المدني على الأحزاب والشخصيات السياسية بل إلى بعض الجمعيات والمنظمات أهمها:

– الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: والتي يترأسها السيد "علي يحي عبد النور" حيث وفي مقابلة أجريت مع السيد "خليل عبد المؤمن" هو الرابطة المكلف بالإتصال في 2004/05/03 رفض الوئام المدني لأنه جاء على حساب الحقيقة وإنتقد صيغة سؤال إستفتاء في 16/سبتمبر 1999 الذي جاءت غامضة حسبه، ووضعت بطريقة جعلت من الصوتين ضد القانون وكأنهم صوتوا ضد عودة السلم للبلاد .

– جمعية المفقودين " SOS" رفضت هذه الجمعية قانون الوئام وأرجحت رئيستها "فاطمة يونس" في مقابلة أجريت معها موقفها هذا لتجاهل القانون لفئة المفقودين ولكونه في نظرها جاء على حساب الحقيقة والعدالة، وعبرت عن قناعتها بإستحالة تجسيد الوئام أو المصالحة دون إظهار مصير هؤلاء المفقودين.[1]

يذهب بعض خبراء القانون في الجزائر إلى القول أن قانون الوئام المدني يمثل تطورا في التشريع الجزائري من حيث تركيزه على تقنين الجريمة السياسية أو هكذا نجده يهدف إلى تجريم القائمين بالفعل ووضعهم تحت الرقابة ،متابعتهم والعفو عنهم في بعض الحالات وإذا ما أردنا عموما أن نقيم حصاده من خلال الأهداف المعلنة لقانون الوئام المدني يمكن الحصول على ما يلي:

– نزع الغطاء السياسي عن أعمال العنف، وقيام كثير من ممارسي العنف بتسليم أنفسهم وأسلحتهم وعلى رأس هؤلاء الجيش الإسلامي للإنقاذ (الطرف الأساسي في الإتفاقية)

[1] نعيمة عزوف، المرجع السابق، ص ص 134،135 .

– ساهم في التقليل من حدة العنف لكنه لم يستطع أن يلعنه

–لم تتحقق المصالحة الوطنية الشاملة التي لا تستبعد أحدا ولا تقصي طرفا

– أهمل بعض الفئات الأساسية وهي: فئة المفقودين وذويهم ، فئة المعتقلين في المراكز الأمنية ، فئة الدفاع الذاتي ودورهم في المستقبل.[1]

المبحث الثالث: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كأداة لحل الأزمة في الجزائر.

إن سياسة الوئام المدني على غرار سياسات الرحمة التي سبقتها مكنت من تثبيط المسعى الرامي إلى تشتيت شمل الأمة الجزائرية، كما مكنت من حقن دماء الجزائريين وإستعادة إستقرار الجزائر سيـ سيا وإقتصاديا وإجتماعيا ومؤسساتيا ولذلك إتجهت السلطات الجزائرية إلى عرض المصالحة الوطنية على الشعب الجزائري إستكمالا للجهود المبذولة من قبل جميع مكونات الشعب الجزائري من أجل بقاء الجزائر، حيث صادقت الشعب الجزائري على هذا المشروع بالأغلبية الساحقة في 29سبتمبر2005 وبتزكية هذا المشرع أتاح الشعب الجزائري لرئيس الجمهورية رسميا مباشرة تطبيق الإجراءات الضرورية للمحافظة على السلم والأمن الوطنيين.

[1] محي الدين عميمور، **الجزائر...الحلم الكابوس**. بيروت: دار الفرابي، 2005، ص 305.

المطلب الأول: رؤية في مفهوم المصالحة الوطنية وواقع إقرارها في الجزائر.

تمثل المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدولة وديا وسلميا وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل.[1]

وقد تكون المصالحة خاصة بحسم خلافات وحل منازعات حول موضوع أو موضوعات إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو قانونية داخل الدولة الواحدة، وقد تكون المصالحة ذات بعد وطني شامل تستهدف إسترجاع الثقة على إمتداد الساحة السياسية والجغرافية وإستعادة اللحمة بين رجالات الأنظمة السياسية على إختلاف توجهاتهم،[2] وهي صيغة للتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الإجتماعية تجاه المواطنين وهي توطين النفس على قبول التعايش والتحلي بالتسامح وإحترام أفكار ومعتقدات الآخرين.[3]

والمصاحة تكون بين أطراف إختلفت وتنازعت إلى حد الإقتتال وإلى حد تتأزم فيه الأوضاع حتى يهتز كيان المجتمع وتحدق بالأمن الوطني الشامل مخاطر وتحديات تمس بإستقرار مؤسسات الدولة ويتكبد في ظلها المجتمع خسائر وتضحيات في الأرواح والأموال والقيم والمعنويات في مثل هذه الظروف تبادر القوى الخيرة والمؤ سات وتنظيمات المجتمع المدني إلى تحريك وتفعيل إستراتيجية المصالحة الوطنية بنية إجتثاث جذور الأزمة وأسبابها وإستئصال ما خلفته من الضغائن والحقاد في أعماق وشرائح المجتمع لتسود أجواء الأخوة والوفاق المدني والتضامن والوحدة الوطنية لوقاية الأجيال والأوطان مستقبلا من جحيم تكرارها وصيانة الأمن والسلم الإجتماعيين بما يحقق للدولة مقومات القوة والهيبة والمناعة وللشعوب التقدم والرخاء.[4]

والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتيجية إختارتها قيادة المرحلة الجديدة يقصد بها كما أوضح السيد رئيس الجمهورية هي إعادة بناء الروابط والأواصل التي إنفصمت بين أفراد المجتمع تمزقت

---

[1] المنبر البرلماني، **المصالحة الوطنية...من الأزمة إلى الوئام والمصالحة...لبنان نموذجا**. الفكر البرلماني، العدد07، ديسمبر 2004، ص155.

[2] محي الدين عميمور، المرجع السابق ،ص 328 .

[3] حمري بحري، **المصالحة الوطنية: خيار أم شعار؟** . الشروق اليومي، عدد1275، بتاريخ 11 جانفي 2005، ص 04.

[4] المنبر البرلماني، المرجع السابق، ص 156.

أواصله لابفعل أعمال العنف فحسب بل بفعل إيديولوجيات الضلال والبغي بوجه خاص، وعليه ما لا تقتصر على مجرد إيقاف أعمال العنف... بل إنها تعني في غايتها القصوى إعادة بناء الوفاق بين الجزائريين أيما كانت مشاريعهم ، وبث روح السلم في الصدور، وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما صار وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين، وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيلا من خلال إصلاح الدولة، وإعادة تنظيم الساحة السياسية والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى إنفجار الأزمة إنشاء علاقات إجتماعية جديدة، فالمصالحة من هذا المنظور هي تكاثف الجميع حول بناء مشروع مجتمع يحقق أهداف الثورة ويستجيب لتطلعات الجماهير من جهة ولمتطلبات العصر من جهة أخرى، وللمصالحة الوطنية أثر كبير.[1]

المصالحة في القانون العم تحكمها في القانون الجزائري أحكام الفصل الخامس من الباب السابع من قانون الوئام المدني، وقد عرفت المادة 459من قانون الوئام المدني الصلح كالآتي: "عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه".[2]

قبل المرور إلى مضمون المصالحة الوطنية وجب أولا النظر إلى تلك الظروف المحيطة بها سواء كانت سياسية أو أمنية محاولين فهم الصياغ الذي أتت منه لمعرفة أهدافها الحقيقية

. عودة الأزمة الأمازيغية إلى الواجهة : جاءت أحداث أبريل 2001 لتفجير الوضع في المنطقة إذ إشتعلت وفاة طالب ثانوي في مقر الدرك الوطني في ولاية تيزي وزو، حيث قتل أكثر من 82 متظاهر وأصيب 2700 شخصا من فئات مختلفة في المواجهات في منطقة القبائل بين قوات الأمن الساعية إلى إستعادة النظام العام والشباب الغاضب الذي رفض تدخل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجهت القوى الإشتراكية وهما الحزبان القبائليان والأكثر نفوذا وعليه أنشأ المحتجون تنسيقية القرى والعروش وهي تركيبة قبلية تقليدية لتعبر عن مطالبهم التي لخصوها في لائحة القصر وهي عريضة في 15مطلب أهمها إخلاء الدرك لمنطقة القبائل ومعاقبة الدركيين

[1] خطاب رئيس الجمهورية، **السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام إطارات الأمة** . نادي الصنوبر(قصر الأمم): جريدة الشعب ، عدد12522، بتاريخ28-04-2001، ص 04 .

[2] أحسن بوسقيعة، **المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام وفي المادة الجمركية بوجه خاص** . الجزائ: مديرية الإتصال، مارس2009، ص 05 .

المتسببين في الأحداث وتلبية المطلب الأمازيغي بكل أبعاده الهوياتية والحضارية واللغوية والثقافية دون إستفتاء ودون شروط ومطالب أخرى إجتماعية وتعويضية، وفي إجتماع منعقد في 01أبريل 2002 إعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون ينص على مراجعة الدستور دسترته الأمازيغية كلغة وطنية وقد شدد الرئيس على أن المسألة تهدف إلى إستعادة شخصية الشعب الجزائري بكل مقوماته وقد إعتمد غرفتا البرلمان في إجتماع مشترك عقد في قصر الصنوبر هذا التعديل في 08أبريل 2002 دون أن يعارض ذلك صوت واحد، فقد أضيفت على الدستور المادة03مكرر التي تقول أن تمازيغت هي أيضا لغة وطنية .[1]

. الإنتخابات التشريعية 2002/05/30: إن هذه الإ نخابات شهدت مظاهر جديدة في الحياة السياسية حيث إستطاع حزب جبهة التحرير الوطني العودة بقوة على الساحة السياسية إذ فاز بمجمل 199 مقعدا تلاه حليفه التجمع الوطني الديمقراطي 47مقعدا.

هذه الإنتخابات أظهرت نية السلطة في إقصاء أي شيء ينتمي إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث رفضت الحكومة غالبية مرشحي حركة النهضة بسبب إنتمائهم السابق إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ المخطورة وقد توعد وزير الحكومة الأسبق" أحمد أويحي" بملاحظة الأصوليين ومنعهم من العودة إلى الساحة السياسية بمناسبة المواعيد الإنتخابية، مؤكدا أن المتطرفين يشكلون خطرا على الديمقراطية في الجزائر ولو تخلو عن العمل المسلح بعد إلتحاقهم بمسار الوئام المدني .[2]

وكانت الحكومة قد شطبت أسماء جميع نائبي الجماعات الإسلامية المسلحة والأشخاص الذين إستفادوا من العفو الرئاسي من قوائم الناخبين وأنه لن يكون في مقدورهم الإقتراع من الإنتخابات التشريعية حيث أوضح وزير الداخلية أن قرار الداخلية إلغاء 256قائمة تضم في غالبيتها ناشطين الجبهة الإسلامية للإنقاذ المخطورة، تقرر بعد تلقي الحكومة شكاوي من عائلات ضحايا الإرهاب.[3]

---

[1] عبد النور عنتر، **تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر**. الجزائر: المكتبة الوطنية 2001، ص 62.

[2] جورج الراسي، المرجع السابق، ص ص 740ـ 761ـ 713.

[3] عبد السميع، بو ساحية، المرجع السابق. ص 173.

ويبقى تصريح وزير العدل "أحمد أويحي" أكثرهم تطرفا حيث يقول في إجتماع لقيادة حزبه إن الذئب يبقى ذئبا، ولو حلق لحيته ووضع الكلاشينكوف.[1]

. إنتخابات رئاسة الجمهورية: جرت في الجزائر في 08أبريل 2004 الث إنتخابات تعددية رئاسية تشهدها البلاد منذ الإنفتاح السياسي الذي إنطلق عام 1989 وجاءت الدعوة إلى هذه الإنتخابات عبر مرسوم صدر في 2004/02/07 وعلى إثره بدأت ملامح المنافسة الإنتخابية ترسم بوضوح، وظهر جليا أن التحالفات السياسية قد وضعت لبنتها الأولى بقيام التحالف الرئاسي الذي يدعم إعادة إنتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"ويضم كلا من التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة رئيس الحكومة "أحمد أويحي" وحركة مجتمع السلم بقيادة"أبو جرة سلطاني" الحركة التصحيحية لجبهة التحرير الوطني بزعامة" عبد العزيز بلخادم" حيث وقعوا ميثاق التحالف الرئاسي غير قابل للتوسع يتضمن 08 بنود بينها دعم إنتخاب الرئيس" بوتفليقة" لولاية ثانية والتحالف في الإنتخاب التشريعية المقبلة عام2007 والتنسيق في البرلمان في مجال سن التشريعات نسيق في مجال مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى التحالف داخل الدوائر السياسية للحكم أفقيا وعموديا ت ملفاتها لدى المجلس الدستوري عند إنتهاء مهلة الترشيح على تسعة مرشحين من بينهم إمرأة واحدة وهم "عبد العزيز بوتفليقة"،"علي بن فليس"، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني،"عبد الله جاب الله" رئيس حركة الإصلاح ،سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، إضافة إلى السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال و الناطقة الرسمية بإسمه،أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية السابق، فوزي رباعين رئيس حزب عهد 54 موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية ، أحمد غزالي رئيس الحكومة الأسبق ،و في 2004/03/02 ن رئيس المجلس الدستوري القائمة النهائية للمترشحين المقبولين لخوض سباق الإنتخابات الرئاسية حيث حملت القائمة ثلاثة مفاجآت ،كانت أولها إقصاء كل من رئيس الحكومة الأسبق السيد أحمد غزالي و موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية عن السباق الرئاسي لعدم قدرة كل منها على جمع عدد كافي من توقيعات المواطنين ، أما الثانية فكانت قبول ملف المرشح فوزي رباعين رئيس عهد 54 بحكم أنه ليس معروف في الساحة السياسية و كانت المفاجأة الثالثة هي

[1] جورج الراسي ، المرجع السابق، ص 713 .

إقصاء وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإ براهيمي أحد أهم مرشحي الرئاسة في إنتخابات أفريل 1999 و قد أعتبر المرشح أنه قرار المجلس الدستوري إقصاء بدافع سياسي لا غير .[1]

و تأتي المصالحة الوطنية و القضاء على الإرهاب في مقدمة إهتمامات المرشحين تلتها أزمة منطقة القبائل و المشكلة القديمة الجديدة المتعلقة بإعتماد اللغة الأمازيغية كإحدى اللغات الرسمية للجزائر ، ثم البحث عن كيفية تحريك القاطرة الإقتصادية و تحسين الأوضاع الإجتماعية التي تدهورت بشكل كبير مع دخول البلاد إقتصاد السوق رغم إرتفاع النفقات الإجتماعية للدولة.

-التراجع الكبير لدور الأحزاب السياسية في الجزائر :إن النسبة الكبيرة التي حصدها مشروع الوئام المدني مع شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التفريدية جعلت الأحزاب السياسية في الجزائر تعيش في الظل فتلعب أدوارا ثانوية فإما داعم لبرنامج رئيس الجمهورية أو مهمش .

رغم أن بعض المتتبعين للحياة الحزبية في الجزائر و منهم مقرات آيت العربي الذي بدأ في حوار أجرته معه الخبر الأسبوعي " إن أزمة جبهة التحرير الوطني مفتعلة و هي خطة أحاكها النظام أوحي من خلالها للرأي العام أن هناك جبهتين جبهة مع الإستبداد و التسلط و جبهة مع حقوق المواطنين ،و جبهة مع حقوق المواطن و تحقيق آمال المواطنين .[2]

-أحداث 11 سبتمبر 2001 و تحول العالم للحرب على الإرهاب :منذ 25 سبتمبر2001 وضعت واشنطن تنظيمي الجماعات الإسلامية المسلحة و الجماعات السلفية للدعوة و القتال ى لائحة الأهداف التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية و التي شملت 27 تنظيما و قد :كرت مصادر حكومية حينها أن الجزائر سلمت الولايات المتحدة لائحة ب 1350 إسما من المنتمين إلى الجماعة الإسلامية المسلحة و المتهمين بإقامة علاقات مع أسامة بن لادن.[3]

-ميلاد تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي :لقد إستمرت أعمال العنف في الجزائر وهذا يعني فشل كل السياسات السابقة في القضاء على الجماعات الإسلامية المسلحة ، لكن التطور الذي حدث هو إرتباط هذه الجماعات بما يعرف بتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن

[1] عبد السميع بوساحية، المرجع السابق،ص 174 .

[2] مفتاح رمضاني ،**الاليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر1992ـ2009** .الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام،2012، ص ص 136ـ138.

[3] جورج الراسي ، المرجع السابق،ص 744 .

و كان الإختطاف المثير ل 32 سائحا أوربيا في الصحراء الجزائرية في ربيع عام 2003 الذي أعتبر دليلا تنامي وجود القاعة في منطقة الحدود المشتركة للجزائر و ليبيا و النيجر و مالي وموريتانيا .

وهكذا باسم القاعدة إستمرت العمليات الإرهابية في الجزائر و إتخذت عملياتها منحنى آخر أصبحت تتم على طريقة التنظيم و ذلك بتجنيد الشباب المهمش و إستغلال ظروفهم للقيام بعمليات إنتحارية و تفجيرات تستهدف مناطق حساسة و ذات بعد رمزي في الدولة .[1]

المطلب الثاني:محتوى و مضمون ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

جاء قانون المصالحة الوطنية في شكل وثيقة تضم مجموعة من البنود فهو لا يتضمن مواد قانونية واضحة ، وبالنسبة لمحتواه فقد تحدث في دباجته عن بطولات الشعب الجزائري عبر مختلف المراحل التاريخية مرجعا ذلك إلى تمسكه بقيمة و أخلاقه كما تحدثت الدباجة عن طبيعة الشعب الجزائري التي تأبى الإستعباد و الشعب بالمعارك التي خاضها في سبيل إعادة بناء الدولة والنهوض بالأمة والدولة ، وطلب الميثاق من الجزائرين لن يتساموا نهائيا فوق المأساة التي شهدتها العشرية السابقة مبرزا أهمية ذلك في تحقيق الأمن العمومي و الشخصي .ثم أشاد الميثاق بدور الجيش الوطني الشعبي و قوات الأمن و كافة الوطنيين الذين أطلعو بصبر وعزم بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني و تحدث ميثاق السلم و المصالحة أيضا عن سؤولية الدولة في التعويض لأسر ضحايا المأساة سواء كان هذا التعويض ماديا أو معنويا ،كما تحدث عن قضية الإرهاب و تنافيها مع قيم الدين الإسلامي و قيم المجتمع الجزائري . وأعتبر الميثاق أن الجزائريين عرفوا أنه لا تنمية بدون السلم و الأمن ثم دعا إلى ضرورة تحقيق مصالحة وطنية مبرزا ذلك بأن المصالحة غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا و صدقا ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة .[2]و لقد إعتبر الميثاق أن سياسة لوئام المدني كانت أنجع من سياسة الرحمة حيث عبر الشعب بكل أريحية عن موقفه من قانون

[1] مفتاح رمضاني ، المرجع السابق ،ص ص139،140.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 05-278 يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء **المتعلق بالمصالحة الوطنية، يوم الخميس** 29 سبتمبر 2005،المؤرخ في 09 رجب 1426 الموافق ل 14 غشت 2005 (الجريدة الرسمية ، العدد 55 ،يوم الإثنين 10 رجب 1426 الموافق ل 15 غشت 2005، ص 04.

ي الإستفتاء الشعبي على عكس قانون الرحمة الذي تم إقرار تنفيذه بناءا على قرار المؤسسات الإنتقالية غير الشرعية و من حيث النتائج إستطاع قانون الوئام المدني أن يعيد الأمن و الإستقرار و ضم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية خمسة بنود هي

1-عرفان الشعب الجزائري لضياع نجدة الجمهورية الديمقراطية الشعبية : و تحدث هذا البند على ضرورة شكر الشعب لأفراد الجيش و قوات الأمن و مصالحها و كل من ضحى في سبيل حماية الجزائر .

2-الإجراءات الرامية إلى إستتباب السلم : نص هذا البند عن إبطال المتابعات القضائية لكل الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات إبتداءا من 13 جانفي 2000 ، و الأفراد الذين يكفون عن عملهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح ، كما تبطل المتابعة القضائية بالنسبة للأفراد المطلوبين داخل الوطن و خارجه و الذين يمثلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة ، و الأفراد المنطوين في شبكات دعم الإرهاب و الأفراد المحكوم عليهم غيابيا و لم يرتكبوا أية مجازر، وتحدث هذا البند عن العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس لإرتباطهم بالإرهاب و الذين لم يرتكبوا مجازر جماعية أو تفجير أماكن عمومية .

3-الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية : تحدث هذا البند على سيادة الشعب الجزائري و أهميتها في تحقيق الوعي بضرورة المصالحة الوطنية من خلال نسيان الماضي مقابل أن تتكفل الدولة بتعويض المتضررين من المأساة منهم كما تحدث على عدم تقبل الشعب لكل من ساهم في الأعمال الإرهابية أن يشارك في العملية السياسية .

4-إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي: إعتبر هذا البند أن قضية المفقودين هي إحدى نتائج المأساة السابقة و التي نسبها إلى الإرهاب في حين دافع عن أفراد الأمن والجيش معتبرا أنه إذا ثبت أي تورط لأحد عناصر الأمن أو الجيش في أي إعتداء فإن ذلك يعرضه إلى المحاكمة مقابل ذلك دعا إلى عدم تعميم التهم على جميع أفراد الجيش و الأمن .

5-الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني: تحدث هذا البند عن مصير أسر ضحايا المأساة سواء كانو من أهالي المفقودين و المقتولين أم ممن تورط أحد أحد أقاربهم في الأعمال الإرهابية

حيث حث على عدم إقصائهم و التمييز بينهم ، و حذر من التدخل الأجنبي و طالب الشعب الجزائري أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني .[1]

المطلب الثالث :نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر.

تهدف المصالحة الوطنية في الجزائر إلى جملة من الأهداف :

.العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال و الكفاح والبحث عن الكرامة وعدم تشويهه بأعمال ليس لها علاقة بهذا التاريخ .

.الحفاظ على مكتسبات أول نوفمبر 1954 و إعادة إسترجاع ذاكرة الإستعمار و مخلفاته من اجل بذل الجهد لإعادة بناء المجتمع لا تدميره على إعتبار أنه لا يحس بنعمة الإستقرار إلا من عايش فترة الإستعمار.

.تصحيح الإنحراف على المسار الوطني الذي خلف خسائر مادية و بشرية معتبرة لدرجة أنه كاد أن يفوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل و محاولة محو أثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل أطياف الشعب الجزائري دون إستثناء.

.إستعادة الأمن و النظام العام على إعتبار أن أمن ممتلكات الناس و أرواحهم و حتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام و حتى تحت حماية القانون .

.التأكد على حصانة الجيش الشعبي الوطني و كذا أسلاك الأمن وذلك لأنه حماة الدولة الذين تحملوا القصط الأكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية .

. التأكد على سماحة دين الدولة و رفض أي إستعمالات أو تشويهات معرضة بإسم الإسلام .

.المحافظة على مقومات الهوية الوطنية و التأكد من مكوناتها .

. تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والإقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بحث الإستقرار و الأمن للمواطنين .

[1] مصعب شنين ،**أثر الإستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر** .ورقلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013،ص ص 43، 44.

.تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال إلتزاماتها بتعهداتها الدولية على إعتبار أن حرية المواطنين وحرمة أمنه وأمن ممتلكاته من أهم أولويات السياسة الوطنية كذلك الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان .[1]

لكل مشروع بداية ونهاية و هذه الأخيرة إما أن تكون أثارها إيجابية و تعود بالفائدة وإما أن تكون سلبية و المصالحة الوطنية في الجزائر كمشروع لابد أن تكون له نتائج و هي:

.خروج الجزائر من الأزمة التي وقعت فيها منذ بداية التسعينات جراء نتائج الإنتخابات وتمرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

.إعادة إستتباب الأمن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدم والدمار والخراب وكانت نتائج المصالحة على جميع الأصعدة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدبلوماسية حيث أن إستتباب الأمن في الجزائر بدأ يتضح منذ شروعها في برنامج تنموي شامل لإستدراك ما فاتها خلال العشرية الحمراء في مجال السكن و البنى التحتية حيث تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من قطع أشواط مهمة في مجال التنمية من خلال إنجاز العديد من المشاريع السكنية و الطرق و في مجال المياه بناء محلات تحلية المياه و سدود ضخمة إضافة إلى قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و قطاع التربية و التكوين المهني .[2]

وعلى الرغم من النجاحات المحققة بخصوص إعادة الأمور إلى الأحسن و في الحد من سلطة الجيش و الجهاز الأمني إلا أن نجاح مشروع المصالحة الوطنية يبقى منقوص، ذلك أن عائلات المفقودين لا تزال مستاءة من عدم إستعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولية عن حالات الإختطاف، كذلك النساء اللواتي تعرضن للإغتصاب أعربن عن غضبهن على قرار الحكومة المتعلق بمنح العفو الشامل من دون إجراء أي تحقيق ،و من جهة أخرى عبر ناشطون في مجال حماية الحقوق المدنية عن غضبهم على خلفية قطع الحكومة للمناقشات حول ما حدث فعلا خلال العقد الأحمر وأخفقت في وضع آليات للتحقيق كما إتخذت قرارات هامة بشأن

[1] عبد الرزاق بالخالد، **المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية جامعة منتوري قسنطينة،2009 ،ص60.

[2] فاطمة وناس ،**المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012، ص ص48،49.

التعاطي مع عملية المصالحة بموجب مرسوم رئاسي و صدقت هذه القرارات في إطار ستفتاء شعبي إلا أنها لم تعرض لمناقشة مفتوحة في البرلمان ،كما أن مشروع المصالحة الوطنية لم يتضمن جهود من أجل إيجاد آليات للتواصل إلى الحقيقة على الرغم من أن آليات مثل هذه أصبحت اليوم رائجة في البلدان الخارجية من النزاعات، حيث قامت جنود إفريقيا بإنشاء لجنة الحقيقة و المصالحة من أجل إلقاء الضوء على الأحداث المروعة التي شهدتها البلاد خلال سنوات التمييز العنصري، كذلك قامت الأرجنتين بتشكيل لجنة الأشخاص المفقودين و إنشاء المغرب هيئة الإنصاف والمصالحة .....إلخ.

إن أهم عائق إعترض مسار المصالحة الوطنية في الجزائر هو وجود تيار إستأصالي منافس لمشروع الرئيس حيث وقفرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والإنسجام بينه وبين قيادة أركان الجيش حتى أنه جاء في بعض التقارير الأوربية السرية ،"إن المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة ،إن توافقا كبيرا يطبع العلاقات بين الحكومة و قيادة الجيش من أجل إنجاز المهام المنوطة لهم، وأن الجيش يحترم سلطة الرئيس، وأن بعض الإختلافات في وجهة النظر والتي تتناقلها وسائل الإعلام لا تعد أن تكون جزءا من حرية التعبير المعروفة في كل الأنماط الديمقراطية .

ولقد أدت هذه الحساسية المفرطة من التيار الإستأصالي إلى مضايقة الرئيس و مهاجمة سياساته وجاءت هذه المضايقات عبر النشاط الإعلامي ومن خلال المناورات السياسية مما أدى إلى نهاية حالة التوافق والتعايش والدخول في مرحلة الصراع الشديد .[1]

[1] محمد بوضياف ، **النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية : التطورات و المشاهد المحتملة** .الجزائر: جامعة المسيلة، ص ص 12،11.

خلاصة وإستنتاجات:

ن القول بأن السياسة الجزائرية في مجال تحقيق الإستقرار السياسي إتسمت بخاصيتين الأولى هي الإعتماد على الأسلوب الأمني في مواجهة ظاهرة الإرهاب الناخمة عن الأعتقال السياسي الذي شهدته الجزائر في مطلع التسعينات أما الخاصية الثانية هي الإتماد على الحل القانوني المتمثل في إصدار مجموعة من الأوامر كانت بمثابة الآلية التي تصدى بها المشرع الجزائري ه الظاهر لكن وللصعوبات التي عرفتها عملية تطبيق هذه الأوامر موازاة مع الفشل الكبير الذي واجهته القوات الأمنية في الميدان من أجل القضاء النهائي على هذه الظاهرة وتتويجا للمحاذاة والمفاوضات التي كانت تجريها قيادات في الجيش الشعبي الوطني مع الفصائل المسلحة الممارسة للعنف السياسي أنتخب الرئيس "عبد العزيز بو تفليقة" رئيسا للجمهورية، هذا الأخير الذي بذل كل جهوده من أجل تحقيق السلم والأمن الوطنيين عن طريق التصالح مع الذات رض في بادئ الأمر قانون الوئام المدني كبداية لحل الأزمة الأمنية الجزائرية وواصل جهوده علان مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري كحل

سياسي قانوني للأزمة الجزائرية وفي نفس الوقت سعى رئيس الجمهورية إلى التركيز على الجوانب الأخرى.

على الرغم من النجاحات التي حققت في مجال إعادة الجزائر إلى مجرى سبه طبيعي وفي الحد من سلطة الجيش والجهاز الأمني أخفق "بو تفليقة" وبصورة كبيرة في بلوغ هدفه المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية ولا تزال عائلات المفقودين مستاءة من عدم إستعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالة الإختطاف.

ت قرارت هامة بشأن كيفية التعاطي مع عملية المصالح بموجب رئاسي وصدقت هذه القرارات في إستفتاء شعبي إلا أنها لم تعرض لمناقشة مفتوحة في البرلماني ولم تتضمن جهود بوبفليقة للمصالحة والوئام المدني اي آليات للتوصل إلى الحقيقة .

ثمة اليوم أدلة تشير إلى أن المصالحة لن تتحقق إلا عندما يعلم المواطنين ماحدث ويتصالحون مع هذا الماضي، إلا أن المسؤولين الجزائريين بقيادة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تجاهلوا التجارب التي عرفتها الدول الأخرى في هذا الصدد وقرروا منح عفو شامل والتعويض على عائلات ضحايا بالمال بدلا من إعطائها المعلومات التي كانت بإنتظارها على أمل طي الصفحة المظلمة للتاريخ الجزائري بأسرع وقت ممكن .

تعتبر التنمية القدرة على الإستمرار والإستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والأمنية والعمل على تنميتها .

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر ومستقبل الأجيال القديمة، فرأت في ظل تحقيق التنمية أن تقوم بدراسات إستراتجية إستشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد، حيث وضعت الجزائر إستراتجية للعشرية من 2001 إلى 2011 تندرج حوله تحقيق بعض الأهداف من بينها إدماج الإستمرارية البيئية في برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمل على التنمية الأمنية وتقليص ظاهرة الفقر وحماية الصحة العمومية للسكان.

كما عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية للبلاد في شتى المجالات على وضع آفاق ومشاريع تنموية مستقبلية لتلبية إحتياجات الجيل الحاضر، وضمان متطلبات الجيل القادم وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل ووضعت إنجازات وتوصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية.

شكل الملف الأمني وملف الإنعاش الإقصادي مركز إهتمام الرئيس "بوتفليقة" فقد توعد بالقضاء

على العنف وتوطيد الوحدة الوطنية، تدعيم المشروع الديمقراطي وتعميقه من خلال دعم الأحزاب والمؤسسات السياسية وتكريس العدالة ودولة الحق والقانون وإصلاح الإدارة وإعادة الإعتبار للخدمة العمومية إلى جانب ترقية الشغل والتعليم والأمن كما توعد السيد الرئيس بضمان بضمان تطوير العنصر البشري من خلال تطوير المنظومة الصحية وإحياء معاني التضامن والإندماج الإجتماعي وتحسين الظروف المعيشية وما يحيط بها من سكن ونقل وتهيئة بالإضافة إلى إستمرارية وديمومة النظام السياسي الجزائري من خلال هذه الإنجازات.

المبحث الثالث: واقع التنمية في الجزائر بعد الأزمة.

ت التنمية على أنها التطوير في جميع الميادين بإستخدام الإمكانيات المتاحة والتنمية في جوهرها تحل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتنشئة السياسية والإجتماعية والأمنية وغيرها من اهيم، حيث يعد تحسين الوضعية المالية والإقتصادية في الجزائر مع نهاية السبعينات وعودة تقرار شرعت السلطات العمومية في مجموعة من المشاريع التنموية بهدف تداول الخسائر الكبيرة الناجمة عن التخريب في عشرية التسعينات ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتلبية الحاجيات للأفراد في العمل والسكن والتعليم والصحة.

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

*التنمية الإقتصادية: تعرف التنمية الإقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي ينبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، على أساس التنمية الإقتصادية تهدف جوهرها إلى تحسين الظروف الإجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء.

فقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الإتصادية والتي كانت في إطار سياسة التنمية الإتصادية في الجزائر.

فمنذ حصول الجزائر على إستقلالها وجدت مخلفات ومشاكل وهياكل إدارية ومؤسسات صناعية وأراضي فلاحية تركها المستعمر الفرنسي، فعمدت الجزائر إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية من الجانب الإقتصادي فأعتمد نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة بإصلاح ما تركه المستعمر من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحية وذلك عن طريق التسيير الإجتماعي لهذه الأملاك، وإنطلاقا من سنة 1969 وهي سنة الدخول في النهج الإستراكي، كمنهج إقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الانمائي وإعتمتد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية تجسدت من خلال الدولة الجزائرية، مواصلة بناء الجزائر

المستقلة فإتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير وإتخاذ القرارات في مجال تصنيف سياسة التنمية الإقتصادية.[1]

مع بداية الأزمات الإقتصادية العالمية التي مست الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع آخر يحمي إقتصادها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للإقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية أنذاك إبتداءا من المخططات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعملت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي إعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الإستقلال على توفير جميع الموارد لها وشوهد عليها أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة مما مهد طريق آخر إلى بداية تخلي الدولة على التسرع بالحد من المركزية في التسيير وإعطاء الحرية للمؤسسات الإقتصادية حرية أكبر حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العام 1988، هذا الأخير أفرز وراءه العديد من الإصلاحات، أثبت أن الجزائر في توجه آجر مدركة فشل التوجه الإشتراكي أدى بها الدخول إلى سياسة إصلاحات إقتصادية جديدة أخرى إمتدت إلى سنة 1993 نتاجها تخصيص الإقتصاد الجزائري لدخول التوجه إلى إقتصاد السوق وفق آليات جديدة وفي ظل ظروف دولية جديدة مختلفة كما كانت عليه سابقا.

ت الجزائر بإصلاحات إقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ويطلب منها الحماية الإقتصادية من الإنهيار من الحالة التيس آلة بها بما يعرف بالتصحيح الهيكلي من خلال إحداث تغييرات في المنظومة الإنتاجية للإقتصاد وبما يتلاءم مع المعطيات الجديدة على الساحة الدولية وسعيها إلى تحقيق نمو حقيقي وسليم ومستديم

يمكن تلخيص الوضعية الإقتصادية والمادية التي أصبحت تعيشها الجزائر في:

-الإنخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية.

-تزايد أعباء خدمات المديونية (الخارجية، فهي أصبحت تمارس ضغوطات قوية على الإقتصاد مثل إستجدام سياسة التقشف.

[1] فوزي صابر، **التنمية بين الأمس والغد أمان**.الجزائر: دار قرفان للنشر والتوزيع، 1991، ص ص2-91.

-التراجع الكبير في إحتياطات الصرف الأجنبية حيث عرفت إنخفاضا قويا.

- معوبات في الحصول على مصادر الإقتراض الدولية، فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينات قد كشف في وجود وضع مالي صعب مما أدي إلى عقد قروض تجارية مكلفة

-فشل سياسة إعادة التمويل كخيار لإعادة الجدولة

-الظروف السياسية الصعبة التي أصبحت تعيشها الجزائر في السوق المالية

-محدودية نفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة محدودة

-كذلك إستعملت الجزائر سياسة الخوصصة (خوصصة المؤسسات) غلى أنه شوهد على إقتصاد الجزائر بأنه إقتصاد هش بالرغم من توفر الموارد والإمكانات إلا أنه لا يوجد إستغلال أمثل لهذه الموارد وعدم توفر المؤهلات واليد العاملة

يتميز الإقتصاد الجزائري بخصائص سلبية في أضعاف كفاءته للإدماج في مسار الإقتصاد العالمي تتمثل في:

-إقتصاد المديونية: فمعظم السياسات الإقتصادية تركز على تسيير وإدارة أزمة المديونية التي لا تزال تمثل قيدا يأثر على القرارات الإقتصادية فرغم إنخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى إرتفاع حوصلة رات نتيجة لزيادة في أسعار البترول فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية بعد مرحلة تحرير التجارة

-إقتصاد ريعي : فهو يقوم على إستراتيجية إستنزاف الثورة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية فالإقتصاد الجزائري يعتمد على إستنزاف المحروقات وهذا ما أضعف سياسة التنمية إذ أثر سلبا على إستخدام موارد دخل بديلة فإعتمادها على المحروقات يؤثر سلبا على إقتصادها الكلي لأن تقنيات أسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الإقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإرادات الحكومية ومدى توفير النقد الأجنبي

– إقتصاد تطورت فيه آلية الفساد: فظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الإقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية فإزدادت كات السوق الموازية وتنامت أحجام الثروات هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها وتنامت مظاهر التعذيب بكل أنواعها .

فقد بلغ عدد الأسواق الموازية حسب إحصائيات الوزارة التجارية خلال سنة 2005 أزيد من1600 سوق باتت هاجزا يهدد التجارة الداخلية، سيما أنها أخذت منحنى تصاعدي جعلها تدنوا بنسبة 40 بالمئة من النشاط التجاري الوطني إلى جانب ظاهره التقليد الصناعي التي تسبب سنويا خسائر بالملايير للمجموعة الإقتصادية الوطنية . [1]

*التنمية الإجتماعية: تعتبر سياسة التشغيل من أهم الوقائع الإجتماعية للتنمية في البلاد على إعتبار أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في النهاية هي توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج التكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات والمعاهد المختلفة ، حيث تركز هذه السياسة إلى بعدين أساسيين: البعد الإجتماعي يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الأفاق الناجمة عن البطالة للشباب ففي هذا الإطار عمدت تصفية المؤسسات إلى تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بنسبة كارثية وقد عمل غياب الإستثمارات الجدية في القطاعين العام والخاص إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة إعادة هيكلة المؤسسة أو غلقها بعد إيجاد مصادر تمويل أ تغيير إنتاجها من إنتاجي إلى تسويقي إنتقلت نسبة البطالة من 24بالمئة سنة 1994لتصل إلى أكثر من 29 بالمئة سنة 1997 وبقيت النسبة في إرتفاع إلى اليوم، فقد نجد أن نسبة البطالة 52بالمئة منها من القطاع العام و 48 من القطاع الخاص فنسبة البطالة تصل إلى 80 بالمئة من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين و 75 منهم يتقدم الأول بطلب عمل من خريجي الجامعات والمعاهد 80000 جامعي سنة 1996 واضح مرة يفوق 1000000،كما أن هذه السياسة زادت من تفاقم البطالة حيث نجد أكثر من 5360000 أجيرا فقدوا مناصبهم كما أن غياب السياسة الواضحة للتشغيل أدت إلى تز د العمل الموازي خاصة في المجال التجاري

[1] عبد الوهاب كافي، **أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة إشارة إلى حالة الجزائر**. رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر، قسم الحقوق والعلاقات الدولية، 2005، ص 140.

وهو ما ساعد على التسرب المدرسي ب 400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة يا ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للدولة الجزائرية رغم وجودها محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة

وإعتمد نظام التكفل والشبكة الإجتماعية والتضامن الوطني والتي أصبحت في نظر المواطن الجزائري كذر الرماد في العيون، فإن الوضع يوحي بعواقب وخيمة وأزمة عامة في التنمية الإجتماعية.[1]

إن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النها ي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب إتخاذ القرار بكل شفافية ، ولهذا الجانب التنموي الإجتماعي يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الإجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثورة وزيادة القيمة المضافة ، وعليه نجد نسخير التنمية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا ع يتصف بالنبل ونبذ الجريمة ومحبا لوطنه،وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل التعليم ،الصحة، الإسكان....الخ.[2]

كل إهتمامات التنمية بهدف الجوانب له أثر مباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا ولذلك تسعى الدول إلى إستئصال الفقر والجوع من خلال إنقاذ الذين يقل دخلهم، والذين يعانون الجوع إلى النصف وذلك بالعمل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني .

تبقى مسألة التشغيل الدائم تمثل إنشغالا كبيرا بالنسبة للسلطات سيما مع الإرتفاع الواضح عدد السكان على الرغم من مختلف الإجراءات المتخذة ،كزيادة الأجور .عقود ما قبل التشغيل ،الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و كذلك وكالة الإدماج المهني و الإجتماعي ....إلخ كما تسعى الدولة إلى تحديث الإدارة التي مازالت تلعب دورا هاما في التنظيم سيما على المستوى المحلي ،و تقديم مستوى جيد من الخدمات للمواطن .[3]

---

[1] خديجة عصماني وعمو العلية، **إشكالية التنمية في الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، السياسية، 2012-2013، ص34.

[2] محمد شفيق، **التنمية الإجتماعية : دراسات قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** .الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،1993، ص 35.

[3] أخضر عزي و غانم جلطي، **الحكم الراشد و خوصصة المؤسسات** . مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 07، الصادرة في 27 مارس 2006،ص10.

المطلب الثاني : التنمية السياسية في الجزائر.

إن دراسة التنمية السياسية هذا البعد هو محور العملية الإنمائية و جوهرها بل مؤشراتها التي من خلالها تظهر مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره ، فالتنمية السياسية في الجزائر تمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة و التي تظهر بعد الإستقلال في مواجهة مشكلات عدة للتنمية السياسية منها:

1 عة البناء السياسي للمجتمع :حيث نبدأ بطرح التساؤل ، كيف تأثر البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسي بالجزائر ؟

ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أساليب ـة فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة و يستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقربة والإنتماءات الخاصة بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة فضلا عن مظاهر التحضر و التعلم و إتساع وسائل الإتصال الجماهيري و غيرها من المضاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى الإستقرار و التجانس الشديد بدلا من تحقيق الإستقرار و التجانس ، إن زائرية تنتمي إلى المجتمعات الإنتقالية و هي تنتمي إلى المجتمعات التي تسود فيها اللاتكامل .

2.مؤشرات التكامل و التجانس السياسي و الإجتماعي : حيث نجد تكوينات إجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الإجتماعي و المطلوب هو بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة ـاعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الإعتماد المتبادل إجتماعيا و إقتصاديا و توفير الشروط الموضوعية للتنمية السياسية و الإقتصادية و الثقافية و إذا كانت صعوبات عديدة مرتبطة غايات الدولة فإنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا خاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية و مراقبة برنامج التنمية الإجتماعية السياسية و الإقتصادية و لكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها

3.التعقيد المؤسساتي: تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة في إستعاب القوى الإجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها ، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى

المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الإقتصادي و الإجتماعي ، و هذا ما دفع بالنظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسة الغربية لكن لم تتحقق لعدم تجسيدها للفاعلية و الإستقرار .

و لعلى غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة ول الحديثة يجعل المجتمع قادر على تنظيم نفسه ، دون المؤسسات السياسية القوية التي تفتقد :-القدرة على خلق مصالح عامة ، و هذا ما يجعل من التنمية السياسية أملر في غاية الصعوبة

-لقد جاء تأكيد على ضرورة إيجاد مؤسسات سياسية التي تعمل على إرساء الإستقرار و النظام العام و بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الإستقرار السياسي في البلدان ديدة و لهذا فقد عرفها "هينجتينتون" لأنها تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الإجتماعية و المشاركة السياسية .[1]

4.تعقيدات عملية الإصلاح والتنمية هي :

-ضعف تبلور القوى الإقتصادية و الإجتماعية

-ضعف الأسس الثقافية و القوى الديمقراطية مثل العقلة و الرشادة

-عدم قيام مجتمح مدني حقيقي و هو العنصر الهام في تحديد مستوى التنمية السياسية

- وجود التصلطية في الممارسة السياسية حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع دون تبلور قواه و مؤسساته ، و كذا بساطة بنية التركيبة (النظام السياسي) .

الإضافة إلى البعد الخارجي الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الإجتماعية وا ية و الإقتصادية في الدول النامية مثل الجزائر ، و هذا ما يطلق عليه بإسم الإختراق الخارجي المنظم حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه المزيد من التهميش في المستقبل في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد [2]

[1] هيثم سطلحي، **التنمية السياسية في المجتمعات النامية ،مشكلاتها و آفاقها** .مجلة جامعة دمشق ، عدد 02 ،1997 ، ص10 .

[2] حسين توفيق إبراهيم ، **تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية** . مجلة منظر الحوار .العدد 34، 1994،ص 121 .

إن تحقيق التنمية تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين فيها والإستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة وإرساء نظام راشد يأخذ بعين الإعتبار طموحات ورغبات المواطنين في المشاركة في إتخاذ القررات ذلك يتطلب جملة من الشروط التي تعتبر أساسية وهامة بإعتبار أن إستقرار وإستمرار التنمية يتطلب وجود عدة عوامل تمهد الأرضية الملائمة للإنتقال من حالة إلى حالة أحسن وأفضل من خلال الطرق السلمية المعبرة عن الرأي الآخر وإستخدام ثقافة التداول على السلطة ومبدأ تعددية الأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها بتقديم برامجها للمجتمع ليختار منها الأصلح، ويتطلب هذا النموذج وجود مبدأ الحكم الراشد الذي يعمل على تحقيق العدل والمساواة ويوفر شروط التنمية المتوازنة للجميع ويحفظ الحقوق ويرسخ التوزيع العادل للثروات ويعطي الفرصة للجميع من أجل العمل والتطوير والرفع من الكفاءة والفعالية فتحقيق التنمية السياسية يتطلب الكثير من الجهد والوقت وتوحيد البرامج والأهداف والإستراتيجيات وفق مبدأ الإلتزام بالأهداف المراد تحقيقها، الأمر الذي يقوم على إحترام الإرادة الشعبية، سيادة حكم القانون، المشاركة والشفافية من أجل تحقيق تنمية سياسية حقيقية.[1]

فتحت الجزائر ورشات كثيرة على المجتمع كإصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد.

ووعيا من الجزائر بكل هذا أولت الحكومة في برنامج الإستثمارات الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية، حيث يخصص البرنامج ميزانية معتبرة تقدر ب 9,386 مليار دج أي ما يعادل نسبة 44,24 من مجموع الإستثمارات التي تقدر ب 21,214 مليار دج لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين مختلف مستويات وقطاعات المجتمع، وتوزيع الغلاف المالي الذي يفوق 1000مليار دج الموجه للتنمية حسب القطاعات الذي يتوقع من خلاله إنجاز مايلي: الإرتقاء بقطاع التربية والتعليم حيث خصصت له مبلغ يقدر ب 852مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي لإنجاز عدة هياكل ونية تربوية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري [2].

---

[1] تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. تحسين التضمنية والمسائلة، واشنطن ،2003، ص3.

[2] ياسين بوجرة، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**. المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، العدد2 ، جوان 2007

ص ص 252، 253.

إن الجانب السياسي للتنمية بعد الأزمة السياسية قائم على الحرية أي حرية الفكر والعقيدة وحرية الإختيار وحرية التمثيل والإنتخاب إطاحة المعلومات والبيانات وعدم المتاجرة بالقيم والمبادىء وليس إستخدام الشعارات الزائفة.[1]

كل هذه المعطيات ساهمت في إبراز أسباب وعوامل كإنتشار التعليم وتطور العمل الحزبي وإتساع قاعدة الطبقة الوسطى التي تتسم بالنضج والتطلع، إضافة إلى فشل التجارب التنموية الموجهة التي كانت تستند إلى نظم شمولية كلها عوامل جعلت من غير الممكن أن يستمر حكام العصر الحديث ممارسة حكمهم بعقلية خمسينات وستينات القرن الماضي.

إن مايحدث اليوم في بقاع العالم المختلفة من نشر للديمقراطية وممارسة الضغوط على الدول إحترام حقوق الإنسان وت على الدول لإحترام حقوق الإنسان وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها ومحاصرة أو تعويض أنظمة الحكم غير موالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن التجليات السياسية المعاصرة هي عملية نشر المفاهيم بعيدا عن إحترام الخصوصيات المحلية للأمم و الشعوب . [2]

المطلب الثالث: التنمية على المستوى الأمني في الجزائر.

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص وقد حضي لمفهوم بإهتمام بالغ من قبل الباحثين من خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات التنموية الهامة التي عرفتها الجزائر حيث لم تعد تهديدات الأمن مقتصرة على الجانب العسكري فقط بل أصبحت سياسية وإقتصادية وتكنولوجية ومجتمعية وثقافية أكثر حضورا كما تؤكده العديد من الشواهد الإمبريقية حاليا.

إكتسى مفهوم الأمن خلال العقدين الأخيرين في الجزائر العديد من الدلالات الإضافية تعاطيا مع الإختلاف والتنوع في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة برزت مجموعة من المحاولات الإضافية لحصرها وفق منهجيات معينة، حيث دفع التوسع في مضمون التهديدات التي يحملها مفهوم الأمن إلى تنوع أبعاده في الوقت الحاضر، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن البعد السياسي

[1] منير زيد عبوي، **الإتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 240.

[2] عبد المولى هايل طشطوش، مبادىء أساسية في العلوم السياسية . عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007، ص236 .

والذي يشمل الإستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات، وكذا الإيديولوجيات التي تستمد منها هذه الحكومات شرعيتها كما يمكن الحديث عن البعد الإقتصادي الذي يعني ضرورة تأمين الموارد الما والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات متزنة من الرفاه الإقتصادي بشكل مستمر وهناك أيضا بعد الإجتماعي الذي يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها كاللغة والثقافة والهوية والعادات في ظل منافسة مستجدات العولمة والتنمية لهذه العناصر.[1]

إن توسع التهديدات الأمنية وكذا التنوع والتشابك في أبعادها المختلفة في الوقت الحاضر هو ما يجعل التطرق لها ضمن حالة بعينها وهي حالة الجزائر عملية ضرورية ذات قيمة قصوى على غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق التحولات التنموية التي عرفتها المنظومة الدولية منذ إنهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن التنمية والعولمة وإتسمت أكثر بالطبيعة اللينة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى سياسي أو الإقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي.

، إن رتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة في ظل تنامي العولمة بتداعياتها التنموية المختلفة لا ينفي بقاء وإستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة أي التهديدات العسكرية وذلك في الوقت الراهن حتى في المستقبل وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن الجزائري ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية والتي لازالت تفرض توترا علينا وكذلك مستترا بين كل من الجزائر و المغرب، كما لا ينبغي أن نغفل حالة النزاع بين الحكومة المالية والتوارق حيث لاتزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل إذ لازالت حركة التمرد للتوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لإنقاذ هجمات القوات المالية ضدها .

إن الدراسات التنموية الحالية عا ما تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر مايتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام وبقدر ما تنحوا الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والشفافية والمسائلة والمحاسبة بقدر ما تكون بصدد

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 10.

التمكين لمضمون أعمق لأمنها و الأمن المجتمعي ، وتجدر الملاحظة أنه عادة ما تكون أمام وضعيات معينة تميز الأنظمة التسلطية هي تحول النظام إلى تهديد أمني للمجتمع في الحالات التي يمر فيها بالأزمات الحادة .[1]

أدى إنغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى إستفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن في الجزائر خاصة وأن الإرهاب إرتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة وعليه اصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر، ورغم التنوع في الأساليب التي إعتمدها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطوير هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين إستخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أنه هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لازالت مستمدة من الخارج ثر من الداخل فلازالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية.

يشكل الأمن منع الجريمة والعدالة الجنائية وهو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية وكل من المجتمع المدني وسلامة الحكم، والديمقراطية يعتمد على تعزيز العدالة بوصفها شرطا ضروريا للإستقرار الإجتماعي والأمن والسلام وحقوق الإنسان التنمية الطويلة الأجل، فالبيئة التي يسودها الإستقرار والأمن ضرورية لدعم أهداف القضاء على الفقر والإستثمار الإقتصادي والإشراف البيئي والمساواة بين الجنسين والمشاركة .

[1] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**. أطروحة دكتورا(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2004، ص ص 293،294.

كما يشكل الأمن في الجزائر بعدا جديدا في الإطار المقنع لمؤشرات لجنة التنمية وهذا الإعتبار لجديد للأمن يعكس الأولوية المتزايدة التي باتت تعطي الأمن بما في ذلك منع الجريمة في سباق التنمية في السنوات الأخيرة ويمثل عدد الجرائم المسجلة 100ألف نسمة، المؤشر الأكثر شيوعا في الإستعمال وهو مدرج بوصفه أحد المقاييس في المبادئ الوجيهة للتقييم الموحد.[1]

ادرت الدولة الجزائريةفي إطار برامجها التنموية إلى دعم النمو الإقتصادي والأمني بتخصيص قدر كافي من الموارد المالية والبشرية لدعم التنمية من خلال إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- مشروع حماية الساحل
- إنجاز مشروع خاص بحماية البيئة
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- مشاريع خاصة بتشكيل سياسات عسكرية
- عمليات تحسين المحيط الحضري.[2]

[1] أحمد لعمى وسايح بوزيد، **دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر**. الجزائر: مداخلة مقدمة للملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، 2003، ص 18.

[2] صهيب خبابة، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا.** الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 155.

المبحث الثاني: الرهانات والتحديات المستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل التهديدات الجديدة.

إن إستراتيجية المصالحة الوطنية تهدف إلى بلورة حل شامل للأزمة الوطنية بإجتثاث جذورها ومعالجة آثارها ثم تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أساس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة وذلك من أجل مواجهة تحديات ورهانات المرحلة داخليا وخارجيا بكل وعي ومسؤولية، هذا من حيث القيم والدلائل التي تضمنها الميثاق وصادق عليها الشعب لجزائري، فمستقبل النظام السياسي الجزائري له آثار جانبية ونتائج حتمية من طرف السياسة الأمنية المنتهجة.

المطلب الأول: إنعكاسات سياسة الأمن على المجتمع الجزائري.

يمكن رصد إنعكاسات مشروع السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الحياة الإجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع عبر ما يأتي:

1.قطاع التربية الوطنية: والذي هو متوقف على:

* تحديد الأهداف : أستقبل خلال الدخول المدرسي 2009-2010 ما يربوا عن 8 ملايين تلميذ، حيث بلغت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و7 سنة ما يعادل 97 بالمئة بالنسبة للإناث

* التأصيل:

- مراجعة 185 برنامجا و151 كتابا مدرسيا علاوة على طبع 60 مليون كتابا خلال السنة الجارية

- مواصلة رسكلة مستخدمي قطاع التربية من خلال إعادة تأهيل 21400 معلما

* التوجيهات:

- تقلين التلاميذ المكونات اللسانية والثقافية والروحية والتاريخية لهويتها وشخصيتها الوطنية

– ترقية مكانة التخصصات العملية وتعميم الإعلام العالي وتطوير تعليم اللغات الأجنبية

* الهياكل: إستلام 436 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة في جانفي 2004 إلى نهاية 2009 ما يعادل قرابة 20 بالمئة من العدد الإجمالي للثانويات المنتشرة عبر التراب الوطني والبالغ 1671 مؤسسة إلى جانب 1209 إكمالية من أصل 4633 إكمالية موجودة عبر الوطن فضلا عن 1520 مدرسة إبتدائية و120 مؤسسة تعمل بالنظام الداخلي.[1]

2. التعليم العالي:

* الأهداف: إستكمال مسار تطوير الجماعة التي إرتفع عدد خريجها من 65000سنة 2000إلى 107000 سنة 2004 ليبلغ 141000 خريجا في 2008 من ضمنهم أكثر من 60 بالمئة من الإناث ويتأهب لإستقبال مليوني طالبا جامعيا في أفق 2015 وسيأتي ذلك من خلال:

– تعميم نظام LMD والذي شرع في تطبيقه على مستوى 49 مؤسسة جامعية، إذ أدخل هذا النظام فيما يتعلق بمستوى التدرج على 13 ميدان ما يمثل 1203 شهادة ليسانس منها 941 أكاديمية و 252 أخرى مهنية وفيما يخص مستوى ما بعد التدرج فقد تم في إطار نظام LMD إدراج 589 شهادة ماستر منها 529 أكاديمية و 60 مهنية

– مواصلة إستحداث المدارس الوطنية العليا في بعض التخصصات

– تعزيز التأطير الجامعي الذي عرف إرتفاع عدد الأساتذة من 17,780 في سنة 2000 إلى 25,229 أستاذ سنة 2005 لينتقل العدد إلى 31,703أستاذ جامعي سنة 2008

– تطوير التخصصات العلمية وتعزيز عمليات التوأمة مع الجماعات الأجنبية

* مضاعفة قدرات الإستقبال : إنتقل عدد الجامعات من 53في سنة 2000 إلى 56 في سنة 2004 قبل أن يرتفع إلى 62 في 2008 وقد تعززت قدرات الإستقبال بين 2004

[1] رئاسة الجمهورية، **الإنتخابات الرئاسية ل 9أفريل 2009، حصيلة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة 1999، 2009**. الجزائر: مديرية الإتصال ، مارس 2009، ص 18.

و 2008 بفضل إستلام ما يزيد عن 295000 مقعد بيداغوجي فضلا عن 165000 سرير و226 مطعم جامعي

– تحسين الظروف المعيشية للطلبة والذي تجسد من خلال القرار الأخير المتخذ من قبل رئيس الجمهورية والمتمثل في زيادة 50 بالمئة للمنحة الجامعية وذلك إبتداءا من الدخول الجامعي للسنة 2009-2010.[1]

3 صحة: ستسمح المواصلة في تأطير قطاع الصحة من حيث المنشآت القاعدية والموارد البشرية بالمحافظة على تطور التغطية الطبية للمواطنين، جسدت هذه السياسة من خلال إستلام 14 مستشفى منذ 2004فيما يوجد 37 مستشفى آخر طور الإنجاز إضافة إلى إستلام 52عيادة متعددة الخدمات توجد 58أخرى في طور الإستكمال إلى جانب 51مركز صحي بينما يبقى 12 مركز قيد الإنجاز

* التأطير: إنتقل عدد الأطباء العاملين من 21000 سنة 1999 إلى 35000 سنة 2007 فيما إرتفع عدد الأطباء المختصين من 4000 في سنة 1999 إلى 13000 سنة 2007

* التغطية الطبية : إرتفع عدد الأطباع العاملين حسب عدد السكان من طبيب واحد لكل 1,177 سكنا في سنة 2000 إلى 786 بيب بالنسبة لنفس العدد من السكان سنة 2008 أما عدد الأطباء ختصين بالنسبة لعدد السكان فقد إرتفع من طبيب واحد لكل 3464 ساكنا في سنة 2000 إلى 1980 طبيبا في سنة 2008.

تبين ثلاث موشرات للتنمية البشرية في هذا الميول:

- الأمل في الحياة إنتقل من 72,5 سنة 2000 إلى 75,7 سنة 2007
- شهد مؤشر الفقر البشري تراجعا إذا مر من 24,67 سن 1998 على 18,95سنة 2006 وذلك بفضل تقليص العجز في مجال الصحة، التربية والحماية الإجتماعية

[1] راضية عواوش، **دور القيادة الإدارية في صنع السياسات العامة، دراسة حالة مشروع السلم من أجل المصالحة الوطنية**. مذكرة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص 134.

4. ترقية قطاع السكن: وعلى مختلف أنواعه كالسكن التساهمي والترقوي والسكن الإجتماعي سكن الريفي فغدت الجزائر ورشة عملاقة وقد لاحظنا في الزيارات الميدانية للرئيس تدشين آلاف المشاريع السكنية في كل جهات الوطن

عاهد بوتفليقة ووفى بكل العهود التي قطعها على نفسه وأمام شعبه حين أقيم اليمين سنة 1999، فقد تم إنجاز أكثر من مليون ونصف سكن أعاد الفرحة والأمل للعائلات الجزائرية لاسيما بعد التشرد الذي عرفه الجزائريون في الفترة العصيبة للإرهارب ولأن التشرد والفقر لا ينتجان إلا إرهابا فقد إعتمدت إستراتيجية القضاء على الأحياء القصديرية وتوفير سكنات تتوفر فيها كل الشروط الملائمة للحياة الكريمة من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية والضرورية

مشروع إنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية لم يكن الخط الأوحد لفك الجزائريين من حدة أزمة السكن فقد تبعته إجراءات تسهيلية جد هامة فبالإضافة إلى للمساعدات المباشرة سيستفيد المواطنين المتحصلون على هذه المساكن من تخفيضات في فوائد القروض الممنوحة لهم، وتشمل عملية لإستفادة الموظفين الذين تتراوح أجورهم مابين 700000 دج. [1]

5. ترقية الشغل: لقد شنت الجزائر معرفة فعلية ضد البطالة هذه الأخيرة تراجعا معتبرا كما تؤكد على ذلك المنظمة للإحصائيات، لقد إستفادت الناشئة –الضحية الأولى للبطالة– من حصة معتبرة من مناصب الشغل الموفرة من خلال إنتعاش الإقتصاد والتنمية الإجتماعية كما وفرت لها ميكانيزمات خاصة لمساعداتها على خلق نشاطاته خاصة بها وكذا إندماجها في عالم الشغل سمح الكفاح ضد البطالة خفض نسبة البطالة لتبليغ 11,8سنة 2007 في حين تجاوزت 29بالمئة سنة 1999

– تم خلق أزيد من 3,3 مليون منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2007

– مواصلة الكفاح ضد البطالة وذلك بخلق مليون منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة نصنفها من خلال تراتيب التشغيل المؤقت

[1] ميلود شيريفي، **الجزائر من عمق المأساة إلى تفتق الأمال** . الجزائر: طبعة رويبة، 2009، ص ص 102، 103.

– قد سمح تطبيق برنامج 100 محل لكل بلدية) بإنشاء زهاء 47000منصب شغل ستزداد وتيرة هذا النشاط سنة 2009 التي سيسلم فيها 150000محل، علاوة على وجود التنمية الإستثنائية التي شرع فيها منذ سنة 2000 تم تعزيز الميكانيزمات العمومية لدعم الشغل من خلال إجراء الدعم بالإنخراط في الحياة المهنية والذي تم إعداده لتشجيع التوظيف بالقطاع المنتج، وعلى هذا الدرب سيسمح هذا الإجراء بإنخراط سنوي لتشغيل 400000بطال .[1]

المطلب الثاني: إنعكاسات سياسة الأمن على النظام السياسي في الجزائر.

سمحت المصالحة الوطنية بالرجوع إلى السلم و الأمن من خلال إستكمال الصرح ؤسساتي من خلال الإنتخابات الجزئية المحلية ، التي تمت مؤخرا في منطقة القبائل على وجه الخصوص كما سمحت أيضا إلى العفو عن المحكوم عليهم ، المنصوص عليهم في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ذلك ما يتماشى مع بعض مطالب المعارضة والإنفتاح الديمقراطي وجعل الجزائر في ضغوطات أجنبية خاصة ضغوطات منظمات حقوق الإنسان، الفعل المثير للإنتباه بفضل المصالحة الوطنية هو التراجع المحسوس عن العمل السلح والإرهاب والتخريب وكذلك تفكيك المعارضة السياسية التي لم تعد تخفى من وراء الوضع الأمني .

لقد كانت هذه الأوساط تقوم بمناورات سياسية في الداخل والخارج بحجة عدم إحترام حقوق ان و تكالب بعض الأطراف التي تريد التدخل في شؤون الجزائر بأي طريقة و تحت أي غطاء بسبب الجرائم، كانت ترتكب في وقت ليس ببعيد، ولما تراجع العنف وأعمال التخريب وتفككت المعارضة بفضل المصالحة الوطنية كبحت جميع المنظمات غير الحكومية التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان.

وهكذا حققت الجزائر أهدافا سياسية ونتائج إيجابية سدت الثغرة على كل من أراد أن ينال صمعة الشعب ومكوناته والنظام السياسي ككل.[2]

[1] رئاسة الجمهورية، الإنتخابات الرئاسية ل 9 أفريل 2009 . حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999ـ2009، المرجع السابق، ص 17.

[2] بلقاسم بن عميروش، المصالحة الوطنية.....واقع....وحتمية. مجلة الفكر البرلماني، الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، العدد11، جانفي 2006، ص 81.

وفي هذا الصدد يبدوا الحكم الراشد كأداة أساسية لتحقيق العصرنة والتنمية والرفاهية في ظل العدالة والإنصاف وذلك يتضح من خلال:

1. دعيم شرعية الدولة: بصفتها التي تسن القوانين وتلتزم بإحترامها وذلك بتعزيز دور المجلس الدستوري ومجلس الدولة وكذا عن طريق إصلاح منظومة العدالة والتوقيع على الإتفاقيات الدولية وإصلاح مؤسسات الدولة وتحسين أداء العديد من المصالح في مجال ضبط ومراقبة النشاط الإقتصادي، وكذا إضفاء طابع الشرعية على المؤسسات المنتخبة والسلطات المعينة بعد إجراء إنتخابات منتظمة والتي سمحت بعد الحصول على نسب المشاركة على المجال الأكثر إنتخابا منذ الإستقلال، إذا ما كانت دولة العدالة تمثل ركيزة دولة القانون فأن شرعية المؤسسات والسلطات المعنية من خلال تجذير الممارسة الديمقراطية تمثل شرطا أساسيا

تمثل الشرعية عقبة للنظام السياسي الجزائري منذ الإنتقال إلى التعددية ومنذ أن إستعاد النظام السياسي إستقراره خاصة بعد صدور قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية أخذ يفكر في البحث عن الطريق التي التي تقوي شرعيته وتضمن فعاليته في المواعيد الإنتخابية المستقبلية، ومن بين الوسائل التي إعتمدها النظام السياسي أيضا لتحقبق الشرعية هي مجموعة الإصلاحات السياسية والإقتصادية فبالنسبة للإصلاحات السياسية نذكر منها إصلاحات 2012 والتي شملت كل من قانين الأحزاب السياسية والإنتخابات والجمعيات والإعلام والإصلاحات الإدارية التي شملت قانوني البلدية 2011و الولاية 2012 .[1]

2. ديمومة النظام وإستمراره: من الإيجابيات أيضا التي تحسب للسياسة الأمنية للرئيس "بوتفليقة" هي الأثار الأمنية الإيجابية لتحولات نظام الحكم وهذه التحولات تضمنت أساسا تعزيز الطابع المدني له ومن هذه الأثار والوصول إلى درجة من الإطمئنان والإستمرار إلى السلطة الرسمية بالنسبة إلى الكثير من عناصر التنظيمات المسلحة بالشكل الذي دفعها إلى التعاطي بإيجابية مع مشروع المصالحة الوطنية وتحديدا فيما يتعلق بإعادة الإدماج الإجتماعي والديمومة والبقاء للنظام السياسي الجزائري .

[1] نوال بلعربي، **أزمة الشرعية في الجزائر 1962– 2006**. مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2007، ص 246.

حد الدوافع الرئيسية لتخليه عن العمل المسلح بعد المراجعات الفقهية التي إقتنع بها هي التحولات التي وقعت في نظام الحكم الجزائري في إتجاه تعزيز الطابع المدني له وبالنسبة إلى الكثير من عناصر التنظيمات المسلحة فإن الوضع إختلف بشكل كلي بين نظام عسكري مطلق يعتمد أسلوب المواجهة العسكرية المباشرة مع هذه التنظيمات وبين نظام حكم يكتسب تدريجيا خصائص مدنية تبلورت خلالها سياسة إيجابية تجاه عناصر التنظيمات المسلحة ولذا فإن الكثير ممن تخلو عن العمل المسلح قد إستندوا بعد المراجعات الفقهية إلى تحولات الوضع السياسي في الجزائر الذي لم يعد يطرح من المبررات الواقعية لمواصلة العمل المسلح الذي نزعت عنه الحد الأدنى من الشرعية الداخلية والخارجية، لكن على الرغم من الإيجابيات الأمنية المهمة فإن سياسة الرئيس فإن سياسة الرئيس "بوتفليقة" في الجانب الأمني لم تكن خالية من السلبيات وهي في مجملها مرتبطة بالتأثيرات السلبية لعامل التسييس وفي الوقت الذي يمكن فيه الإعتراف بالمجال الأمني كان من أكثر المجالات نجاحا في سياسة "بوتفليقة "داخليا وخارجيا.[1]

3. إصلاح العدالة: يتطلب هذا المسعى التطوري والمعقد ممارسات جديدة سليمة إذ مكن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " هذا الأخير أن يحتل صدارة أولويات الوطن حيث أحرزت تطورات معتبرة لا سيما يما يتعلق بالتكيف مع المعايير الدولية، تكوين وإعلام الموظفين، إصلاح السجون، وتنمية المنشآت القاعدية للقطاع، فيما يتعلق بمكافحة الرشوة وتبييض الأموال بحيث تجدر الإشارة إلى إستمرارية هذه الآفة وقد أعد لذلك الرئيس "بوتفليقة" هيكلا وطنيا لمكافحة الرشوة، كما وسع في إجبارية التصريح بالممتلطكات.[2]

إن سياسة المصالح الوطنية من خلال الميثاق تقوم على أساس تعزيز الشرعية الشعبية والدستورية عمال الدولة، وضمان إستمرارية مؤسساتها ونظامها الجمهوري، وحماية التجربة الديمقراطي كاسب الوطنية إلى جانب تحقيق العدالة وفتح باب الرحمة أمام من أخطأ وظل السبيل والعدالة في الميثاق لا تعني تحريك الجراح بل الدعوة إلى تحمل أعباء التضحيات تتسبب فيها الأزمة وطلع إلى المصلحة العامة العليا للمجتمع والدولة.[3]

---

[1] راضية عواوش، المرجع السابق، ص 133.

2 رئاسة الجمهورية، الإنتخابات الرئيسية9 أفريل 2009، **حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** 1999-2009، المرجع السابق، ص ص9،10.

[3] التحرير، **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**. مجلة الفكر البرلماني، العدد10، أكتوبر 2005، ص 202.

إن نتائج المصالح الوطنية تهدف إلى بلورة حل شامل للأزمة الوطنية بمختلف جذورها ومعالجة آثارها ثم تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أساس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية لوطنية الشاملة وذلك من أجل مواجهة تحديات المرحلة داخليا وخارجيا بكل وعي ومسؤولية هذا من خلال القيم والدلالات التي تضمنها الميثاق وصادق عليها الشعب من خلال الإستثناء أما من خلال الأبعاد السياسية والقانونية فإن الميثاق هو إفراز طبيعي لموازين القوى داخل النظام السياسي بين مختلف أجنحة السلطة فهو إذن ميثاق الموازنة بين الفاعلين في دوائر السلطة، وبين مؤسسات الدولة وبعض القوى الإجتماعية الثائرة.[1]

[1] شهاب الصديق، **المصالحة الوطنية مسار...قيم...ضمانات**. **الفكر البرلماني**. العدد 8، مارس 2005، ص 75.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتنمية في الجزائر.

بعد إستعادة النظام السياسي الجزائري للإستقرار السياسي والأمني بشكل بشكل ملحوظ إتجهت إنشغالاته إلى الإهتمام بقضايا التنمية والتحديات التي تواجه الإقتصاد الوطني، ولرسم الصورة المستقبلية للنظام السياسي الجزائري لابد من ضبط وتحديد توجهات عن طريق الكشف على مدى نجاح النظام السياسي في توفير أدوات التنمية للمجتمع من خلال سياسة المصالحة الوطنية مع إستخلاص نتائج محتملة لحالة النظام السياسي وفشله في إدارة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر .

المطلب الأول: سيناريو نجاح النظام السياسي في توفير أدوات التنمية للمجتمع من خلال سياسة المصالحة.

الإبقاء على الوضع كما هو عليه من خلال:

تجديد الثقة في حكومة أحمد أويحي ، دون الإعلان عن ذلك رسميا على إعتبار أن الدستور والقوانين السارية المفعول لا تنص على إستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة بعد الإنتخابات التشريعية وبالتالي تأجيل التعديل إلى ما بعد المحليات أو إلى أجل غير مسمى تجديد الثقة في الوزير الأول ، وإعادة الوزراء النواب الستة المقالين من مناصبهم بعد فوزهم في تشريعيات العاشر ماي مع تعويض وزير العدل ، المعين كرئيس للمجلس الدستوري، وذلك كإجراء إضطراري يفرضه الظرف السياسي خاصة المتعلق بالإنتخابات المحلية علما أن الوزير الأول وعددا من الوزراء هم أعضاء في اللجنة الوطنية لتحضير الإنتخابات .

تحققت في عهد الإصلاحات السياسية والتنمية الوطنية الشاملة و المتجددة 1999-2014 الكثير من الإنجازات والنجاحات الأمنية والسياسية والدستورية والإقتصادية والإجتماعية والدبلوماسية كما تقر بذلك الوثائق والتقارير الرسمية الوطنية والدولية والإقليمية ذات المصداقية والموضوعية ومن أهم هذه الإنجازات والقيم المضافة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والمتجددة، وتعزيز القوة الدفاعية والأمنية وإعادة مكانة وذروة الدولة الجزائرية في المجالات السياسية والعلاقات الدولية والإقليمية.

تحقيق المصالحة الوطنية من أجل الوئام المدني والسلم الإجتماعي :

تحققت أهداف وقيم سياسة المصالحة الوطنية ومسعى الوئام المدني التي بادر بها السيد " عبد العزيز بوتفليقة " بموجب قانون مسعى الوئام المدني سنة 1999 وميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005.

كانت الأهداف الأمنية والإجتماعية في هذا المسعى هي إستتباب السلم المدني وفق إراقة الدماء وفي العهدة الرئاسية الثانية لسيد"عبد العزيز بوتفليقة " 2003 -2004 تضمن البرنامج الرئاسي وفي محوره الأول سياسة مسعى المصالحة الوطنية ،وتم تجسيد تنظيم ذلك بموجب الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية والذي بادر به السيد رئيس الجمهورية وتم الإستفتاء عليه بتاريخ 8 أفريل 2004 ، ووافق عليه الشعب الجزائري بالأغلبية الساحقة. [1]

المطلب الثاني: سيناريو فشل النظام السياسي في إدارة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر.

إخضاع الحكومة إلى تغيير عاجل وعميق ، مباشر بعد الدخول المدرسي والإجتماعي ، أي ما بين منتصف سبتمبر وأكتوبر ، وقبل إستدعاء الهيئة الناخبة لمحليات نوفمبر المقبل ، وبعدها تدشين المرحلة الثانية عن الإصلاحات ، البداية بتعديل الدستور عبر البرلمان، هذا السيناريو لحكومة شبه معطلة منذ العاشر من ماي ، والأكيد أن بعض الوارىء المستجدة بدأت ترسم ملامح الخارطة السياسية والحكومية المقبلة ، فالمرحلة الإنتقالية التي دخلت فيها الطبعة السياسية، منحت الفرصة لأحزاب جديدة من أجل دخول المنافسة ، فيما هزت أركان أحزاب أخرى رغم فوزها في التشريعات بعدد من المقاعد ، الوضع المعقد لمصير حكومة الرئيس تقره بعض المعطيات والتصريحات والصراعات ، فسكوت الأفلان بن حقها في رئاسة الجهاز التنفيذي ،موازاة مع إستمرار الهزات الإرتدادية للزلازل ، الحركة التصحيحية رغم إكتساحها مقاعد البرلمان وإندلاع نيران صديقة، داخل الأرندي ، رغم أن أمينه العام هو الوزير الأول ، وإنفجار حركة حمس بعد

[1] عبد القادر بن صالح،**الفكر البرلماني، عهد الإصلاحات السياسية والتنمية الوطنية الشاملة سياسات وبرامج،إنجازات ومكاسب 1999 – 2014**. الجزائر،مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة، العدد32 ، سبتمبر 2013، ص ص 13-15.

تطليقها للتحالف وعصيان مرشحها عمار غول وتعرض الأفقاس لتمرد بعض قياديه بعد مشاركته في التشريعيات كلها مؤشرات ستصنع الفارق السياسي مستقبلا.

هذه المؤشرت الحزبية يضاف إليها مؤشرات أكثر أهمية ، فلأول مرة منذ صعوده للرئاسة في 1999، يمتنع أو يتراجع الرئيس "بوتفليقة" هذه السنة عن الإستماع للوزراء فيما عرف بالجلسات الرمضانية ، في وقت فضل فيه عدد من الوزراء تدشين نشاطات إستعراضية فلماذا هذا الإجراء ؟ وهل هو مؤشر على أن الرئيس أنهى مهام الحكومة في إنتظار ترسيمه خاصة وأنه علق إجتماعات مجلس الوزراء إلى أن يشب العكس؟.

يدرك السيد رئيس الجمهورية أنه ماجاء ليحكم وحده ، وإنما جاء ليدير عملية السياسية تتوزعها قوى متصارعة، بعضها مدني والآخر عسكري، وفي المقابل تدرك بعض قيادات الجيش خاصة منها ذات توجه إستئصالي أن الرئيس لن يجرأ على إتخاذ إجراءات جذرية تمس مركزهم في النظام السياسي كصانعين للقرار ولا حتى الإقتراب منهم ، بوصفهم يمثلون مصالح مالية وإقتصادية وعلى هذا الأساس تم تسيير المرحلة الأولى التي وصفت بأنها مرحلة التوافق والإنسجام ، لكن التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمتمثلة أساسا في بناء شرعية الرئاسة ومشريتها من خلال الإستفتاء على الوئام المدني في 16 سبتمبر 1999.[1]

[1] محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2008.ص 270.

خلاصة وإستنتاجات:

إن واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فالتنمية الإقتصادية في الجزائر ركزت على القطاع الصناعي كأساس لتحقيق التنمية الإقتصادية، وحضي بإهتمام واسع وخصصت له مبالغ طائلة وبذلك أصبح يشغل حيز كبيرا في الإقتصاد الجزائري يسعى خلاله لتحقيق التنمية للبلاد وتلبية الحاجات الوطنية المتزايدة، لكن من خلال الإستغلال اللاعقلاني واللارشيد لموارده وطاقاته جعل تسيره سلبي، ويظهر ذلك في أن مردوده غير مقبول كم الهائل من الفضلات والنفايات وتأثيرها السلبي على المجتمع والإقتصاد والبيئة فنجد أن إقتصاد الجزائر يعتمد على قطاع المحروقات دون غيره وهو نصاد هش بالرغم من توفر الإمكانات.

أما التنمية السياسية فنجد أن الجزائر عملت على تحقيقها من خلال من السياسات وذلك من خلال إدراكها للمشاكل التي تواجه تحقيق التنمية السياسية من بينها عدم قيام مجتمع مدني وعدم توف العقلانية والرشادة في الإدارة ووجود التسلطية في الممارسة السياسية.

فبالنسبة للتنمية الإجتماعية فنجد أنه من بين الوقائع الإجتماعية سياسة التشغيل عملت الجزائر بالإهتمام بالجانب البشري والمادي وذلك لتوفير كل وسائل العيش الكريم للمواطن الجزائري.

وفي سبيل تحقيق كل هذا واجهت الجزائر العديد من المعوقات من بينها تلوث المياه والهواء وتفاقم مشكلة البطالة وعدم وجود مؤسسات إقتصادية فعالة ومناسبة مما أدى بشروع الجزائر إلى وضع عدة سياسات في سبيل القضاء على هذه المشاكل من بينها قانون 10/03 المؤرخ في 19 جمادى أولى عام 1424هـ الموافق ل19 يوليو 2003م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية وهذا ما جعل الجزائر تضع آفاق مستقبلية للتنمية في الجزائر.

الخاتمة:

شهد النظام السياسي الجزائري حالة من عدم الإستقرار السياسي منذ أحداث أكتوبر حيث تدهورت الأوضاع الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ما أثر على التنمية السياسية نتيجة الفراغ المؤسساتي .

وبعد مرور الجزائر بأزمة إقتصادية حادة، بدأت أزمة النظام الجزائري تظهر جلية أمام الشعب هذا الأخير لم يستطع كبت غضبه فإنفجرت الأوضاع في أكتوبر 1988 لتبدأ حقبة سوداء في تاريخ الجزائر، هذه الحقبة إنطلقت بفتح المجال السياسي أمام التعددية الحزبية التي لم تكن إطلاقا مطلبا شعبيا لكنها فيما بعد ظهر أن هذا التحول الديمقراطي ماهو إلا نتاج صراع سلطوي ضيق دفع ثمنه شعب لم يكن مستعد لثقافة حرية الرأي والتعبير.

مع إعادة هيكلة النظام السياسي عرفت القوى الإجتماعية والسياسية الجزائرية ديناميكية جديدة حاولت من خلالها الإنخراط بفاعلية كبيرة لإنجاح مسار التعددية الحزبية، فبدأت السجلات والحوارات حول الكثير من القضايا التي تهم الأمة.

إستعمل النظام السياسي الجزائري عدة آليات لإستعادة الإستقرار السياسي إلا أنها لم تنجح في حل الأزمة نتيجة تباين رؤى الأحزاب السياسية والسلطة من الأزمة لكن بعد إستقالة "زروال" ووصول "بوتفليقة" إلى الحكم تغيرت السياسات والرؤى والأهداف حيث سارعت السلطة إلى حل الأزمة من مستويين، المستوى السياسي من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية والذين نجحا إلى حد مقبول في إستعادة الإستقرار السياسي بما سمح للنظام السياسي أن ينشغل البحث عن سبل تحقيق التنمية، أما المستوى الإقتصادي فيتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي رصدت له مبالغ ضخمة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في إطار حل أزمة السكن، الشغل، التعليم .

إكتسبت الدولة الجزائرية خبرة دولية في مجال مكافحة الإرهاب وأضحت نموذجا واقيا يحتذى به، حيث نجحت سياسة السلم والمصالحة الوطنية في إعادة الجزائر إلى مكانتها الدولية والإقليمية وتبين أن ثقافة الإستئصال لا تؤدي إلا لزعزعة الإستقرار السياسي وتعطيل التنمية الشاملة.

لقد بدأ واضحا تأثير عدم الإستقرار السياسي على التنمية السياسية نتيجة أعمال العنف التي شهدتها الجزائر منذ إلغاء المسار الإنتخابي، ما أدى إلى غياب الشرعية لدى المؤسسات السياسية الإنتقالية وضعف المشاركة السياسية من طرف الأحزاب السياسية للمواطنين، كما أثر عدم الإستقرار السياسي على التنمية الإقتصادية وإتضح ذلك جليا في تدني القدرة الشرائية للمواطنين وإنتشار الفقر والتفاوت الإجتماعي بسبب غياب العدالة في ترقية السكن والتعليم والصحة .

تمثلت إنعكاسات الأزمة السياسية في الجزائر على المستوى السياسي في ظهور مؤسسات سياسية مؤقتة فاقدة للشرعية وسط مقاطعة حزبية لها، أما على المستوى الإقتصادي فقد عمقت هذه الأزمة من معاناة المواطن حيث إرتفعت معدلات البطالة وسرح الكثير من العمال .

تتمثل الآليات التي إعتمدها النظام السياسي لتحقيق الإستقرار السياسي في كل من قانون الرحمة وقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وقد ساهمت الإستراتيجيات التي إنتهجها النظام السياسي في تحقيق الإستقرار السياسي والتنمية السياسية حيث أنه يمكن للمصالحة الوطنية أن تسجل كإنجاز تاريخي عظيم في سجل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالرغم من العوائق في الداخل والخارج، فقد إستطاعت هذه الآليات أن تعيد الأمن إلى الجزائر، وهذا ما يجعلنا نسلم ولو نسبيا بنجاعة هذه الآلية في إسترداد الأمن في الجزائر .

وفي ظل التحديات التي يفرضها الواقع الدولي المتحرك وهشاشة الوضع في جزائر ما بعد الأزمة تتوجب قيم التضامن بين أبناء الوطن، وتتأكد قيم العدالة والتوزيع العادل للثروة، ومحاربة الفساد والفقر وإحترام القانون وكل ذلك من أجل تعزيز التماسك الداخلي الذي يحرص على الشفافية والإستقرار، لذلك إسوجب وضع سيناريوهات مستقبلية للتنمية في الجزائر من خلال مدى نجاح النظام السياسي في توفير أدوات التنمية للمجتمع من خلال سياسة المصالحة الوطنية وكذا رؤية حول إمكانية فشل النظام السياسي في إدارة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية من خلال الإدارة غير الرشيدة في إتخاذ القرارات وحل الأزمات في النظام السياسي الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ/الكتب:

1.أبو زكرياء يحي، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993**. بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993.

2.أبو عزلة حسن عقيل، **الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط**. ط1، الأردن: دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

3.أبو فار أحمد يوسف، **إدارة الأزمات**. ط1، الأردن: مكتبة الجامعة ، 2009.

4.الأصفهاني نبيه، **مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. الجزائر: (د.م.ن)، 1981.

5.الحرماني عبد اللطيف، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**. تونس: ميراش النشر، 1993.

6.الدوسكي ديندار شفيق، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

7.الراسي جورج، **الدين والدولة في الجزائر: من الأمير عبد القادر...إلى عبد القادر**. الجزائر: دار القصبة للنشر،2008 .

8.العزاوي وصال نجبب، **مبادئ السياسة العامة** .ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

9.الهندي محمود إحسان، الحوليات **الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالإستقلال**. دمشق: مطابع الجمعية التعاونية، 1977.

10.أوصديق فوزي، **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي**. الجزلئر: بيت الحكمة، 1980.

11.بن دبيل العتي سرحان، **العنف السياسي في الجزائر**. الكويت: مجلة العلوم الإجتماعية، 2000.

12.بن عروس زهرة وآخرون، **الإسلاموية السياسية...المأساة الجزائرية** . بيروت: دارالفرابي، 2002 .

13.بن عنتر عبد النور، **تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر**. الجزائر: المكتبة الوطنية، 2001.

14.بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

15.بو سقيعة أحسن، **المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام وفي المادة الجمركية بوجه خاص**. الجزائر: مديرية الإتصال، مارس 2009.

16.بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**. ط1، الجزائر: دار الهدى ، 1990.

17.بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**. ط2، الجزائر دار الهدى، 1993.

18.بوضياف مُحَمَّد، **النظا السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة**. الجزائر: جامعة المسيلة، (د.س.ن).

19.بوقفة عبد الله، **الدستور الجزائي نشأته، أحكامه، محدداته**. (د.م.ن): دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.

20.بوقفة عبد الله، **آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

21.بوكراع إلياس (ترجمة أحمد خليل)، **الجزائر الرعب المقدس**. الجزائر: دار النشر والتوزيع، 2001.

22.حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

23 حسن بهلول محمد بلقاسم، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية**. الجزائر: (د.د.ن)، 1989.

24.حناشي هابت، **المحنة الجزائرية شهود يتكلمون**. الجزائر: منشورات البرزخ، 2002.

25.حواش جمال، **سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والإعلام، 1999.

26.خوجة محمد، **سنوات الفوضى والجنون الإنحدار نحو العنف**. الجزائر:(د.د.ن)، 2000.

27.دردور عبد الباسط، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**. ط1، بيروت: دار أمين، 1996.

28.ديلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة**. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

29.رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي، 1993.

30.رزاقي عبد العالي، **الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

31.زمام نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموي بالمجتمع الجزائري**. الجزائر: دار هومة، (ب.س.ن).

32.سعداوي عمرو عبد الكريم، **التعددية في العالم الثالث**. الجزائر: مجلة السياسة الدولية، 1991.

33.شرفي عبد الغني، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992-2007** . الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ،2009 .

34.شريفي ميلود، **الجزائر من عمق المأساة إلى تفتق الآمال**. الجزائر:الطبع رويبة، 2009.

35.شفيق مُحَمَّد، **التنمية الإجتماعية: دراسات قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.

36.صابر فوزي، **التنمية بين الأمس والغد**. عمان: دار نهران للنشر والوزيع، 1991.

37.صدوق مُحَمَّد، **راء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

38 سيداوي رياض، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

39.طشطوش عبد المولى هايل، **مبادئ أساسية في العلوم السياسية**. عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007.

40.عارف نصر مُحَمَّد، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة**. بيروت: المؤسسات الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 2002 .

41.عاشور العيد، **المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية...إلى ميثاق السلم**. الجزائر: مجلة النائب، 2003.

42.عباس مُحَمَّد، **الإندماجيون الجدد**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

43.عبد القادر عبد العالي، **النظم السياسية المقارنة**. سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، 2007.

44.عبوي منير زيد، **الإتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

45.عطا الصالح مُحَمَّد و تيم فوزي، **النظم الساسية العربية المعاصرة**. ليبيا: جامعة قريونس، 1988.

46.عميمور محي الدين، **الجزائر...الحلم والكابوس**. بيروت: دار الفرابي، 2005.

47.عوض جابر سعيد، **إقتراب تحليل النظم في علم النفس**. الجزائر:(د.د.ن)،1997.

48.عيد نايل إبراهيم، **السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب بين القانون الفرنسي 86/ 1020لسنة 1986 والقانون المصري 97 لسنة 1992**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1999 .

49.لعشب محفوظ، **التجربة الدستورية في الجزائر**. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001.

50.لونيسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**. الجزائر: دار المعرفة، 2009.

51.مسعد نيفين وآخرون، **كيف يصنع القرارفي الأنظمة العربية**. بيروت مركز دراسات الوحد العربية، 2010.

52.مهري عبد الحميد، **الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.1997.

53.ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**.ط1،عنابة: دار العوم للنشر والتوزيع، 2007.

54.ناجي عبد النور،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**.ط1، قالمة: منشورات جامعة 8ماي 1945، 2006.

55 نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**. قسنطينة: دار البحث، 1985.

56.وناس المنصف، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر**. ط2، تونس: دار الدراسة في التغيير الثقافي والإجتماعي، 1982.

ب/الوثائق الرسمية:

57.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 24 بتاريخ 26 نوفمبر 1997.

58.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم278/05 يتضمن إستدعاء هيئة لناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29سبتمبر 2005، المؤرخ في 9رجب 1426، الموافق ل 14غشت 2005، الجريدة الرسمية، العدد55 يوم الإثنين 10رجب1426 الموافق ل 15غشت 2005.

59.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 11/95 المؤرخ في 25رمضان 1415هـ الموافق ل 25فبراير 1995م يعدد ويتمم الأمر 156/66 الصادر بتاريخ يونيو 1968م لمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد11، الصادرة بتاريخ 29 رمضان 1415 هـ الموافق ل 1مارس 1995.

60.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 12/95 المؤرخ في 25 رمضان 1415هـ الموافق ل52 فبراير1995 يتضمن تدابير الرحمة، الجريدة الرسمية ، العدد11، الصادرة بتاريخ29 رمضان 1415هـ الموافق ل 1 مارس 1995.

61.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954-1962.

62.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر1964، الجزائر، جبهة التحرير الوطني 1994.

63.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، راسة الجمهورية، قانون رقم08/99مؤرخ في 29ربيع الأول عام 1420 الموافق ل 13 يوليو1999، يتعلق بإستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة بتاريخ13 جويلية 1999.

64.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية144/99مؤرخ في 7ربيع الثاني عام1420 الموافق ل 20يوليو 1999 يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 40من القانون

رقم08/99 لمتعلق بإستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة بتاريخ 20يوليو 1999 .

65.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/89مؤرخ في 5جويلية1989 ، المتعلق عيات ذات الطابع السياسي ،الجريدة الرسمية، رقم 27الصادرة بتاريخ 5جويلية 1989.

66.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 142/99مؤرخ في 7ربيع الثاني عام 1420 الموافق ل 20 يوليو1999، يحدد كيفيات تطبيق المادة 8من القانون رقم 08/09 المؤرخ في 13 يوليو 1999والمتعلق بإستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة بتاريخ 20يوليو 1999.

67 لمنبر البرلماني، المصالحة الوطنية...من الأزمة إلى الوئام والمصالحة ...لبنان نموذجا. الفكر البرلماني، العدد7 ،ديسمبر 2004.

70.تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمنية والمساءلة، واشنطن 2003.

71.جبهة التحرير الوطني بمجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، 16/أفريل/1964، الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية.

72.رئاسة الجمهورية، الإنتخابات الرئاسية ل 9أفريل 2009، حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999-2009، الجزائر، مديرية الإتصال، مارس، 2009.

73.رئاسة الجمهورية، الوئام المدني: رسائل وتصريحات تأييد موجة إلى السيد رئيس الجمهورية، الجزائر ، المطبعة الرسمية ، 1999.

ج/الدراسات غير المنشورة

74. باخالد عبد الرزاق، **المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية،جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010.

75. بلحربي نوال، **أزمة الشرعية في الجزائر1962-2006**. مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر،2007.

76. بوجلطية بوعلي أحميدي، **سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010.

77. بوخنوفة عبدالوهاب، **نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر**،رسالة ماجيستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس،1990.

78. بوساحية عبد السميع، **التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن 1989-2005 دراسة مقارنة**. رسال ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، ماي2006.

79. بوضياف مُحَمَّد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

80. بوعافية مُحَمَّد صالح **بعية وتحولاتها الإقتصادية والسياسية بالجزائر1979-1992**.مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.

81. خبابة صهيب، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.

82.رمضاني مفتاح، **الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009**. ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2012.

83.زياني صالح، **ات العقيد الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**. أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2004.

84.شنين مصعب، **أثر الإستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2013.

85.عزوف نعيمة، **ياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع**. مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

86.عصماني خديجة وعمو العالية، **إشكالية التنمية في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

87.عواوش راضية، **دور القيادة الإدارية في صنع السياسات العامة دراسة حالة مشروع السلم من أجل المصالحة الوطنية**. مذكرة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

88.كافي عبد الوهاب، **أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة إشارة لحالة الجزائر**. رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر، قسم الحقوق والعلاقات الدولية،2005.

89.وناس فاطمة، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

د/المقالات:

90.إبراهيم حسين توفيق، **تكنولوجيا المعلومات وإشكالي الديمقراطية**. مجلة منبر الحوار، العدد 34، 1994.

91.الباسل رجب، **أبعاد إستقالة الرئيس الجزائري اليامين زروال**. مجلة السياسة الدولية، العدد135، الصادرة في جانفي 1999.

92.التحرير، **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، مجلة الفكر البرلماني، العدد10،أكتوبر 2005.

93.الخبر، الجزائر، العدد 253، 1999/04/13.

94 الصيداوي رياض، **الإنتخابات الديمقراطية والعنف في الجزائر**. مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 245، جويلية 1999.

95.المنبر البرلماني، **المصالحة الوطنية...من الأزمة إلى المصالحة الوطنية...لبنان نموذجا**. الفكر البرلماني، العدد07، ديسمبر2004.

96.بحري حمري، **المصالحة الوطنية :خيار أم شعار؟**. الشروق اليومي، العدد1275، بتاريخ 11 جانفي 2005

97.بن صالح عبد القادر، الفكر البرلماني، **عهد الإصلاحات السياسية والتنمية الوطنية الشاملة سياسات وبرامج إنجازات ومكاسب 1999–2014**. الجزائر، مجلة متخصصة في القضايا الوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة، العدد 32، سبتمبر2013.

98.بن عميروش بلقاسم، **المصالحة الوطنية...واقع...وحتمية**. مجلة الفكر البرلماني، الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، العدد11، جانفي 2006.

99.بوجرة ياسين، **واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**. المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد2، جوان 2007.

100.بوعناقة علي ودبلة عبد العالي، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**.المستقبل العربي السنة، 20، العدد225، 1997.

101.خطاب الرئيس اليامين زروال، الموجه للأمة في 11سبتمبر1998، جريدة الخبر، العدد 2327 ،الصادرة بتاريخ 1998/09/12.

102.خطاب رئيس الجمهورية السيد ع ز بوتفليقة، أمام إطارات الأمة، نادي الصنوبر(قصر الأمم)، جريدة الشعب، العدد 12522، بتاريخ 2001/04/28.

103.سطلحي هيثم، **التنمية السياسية في المجتماعات النامية مشكلاتها وآفاقها**. مجلة جامعة دمشق، العدد 2، 1997.

104.عليلات علي، **أزمة الجزائر أزمة ثقة بين الجماهير والسلطة**. الجزائر: مجلة الوحدة، العدد 455، 1990.

105.غزي الأخضروغانم جلطي، **الحكم الراشد وخوصصة المؤسسات**.مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، الصادرة بتاريخ27 مارس 2006.

106.لعمى أحمد وسايح بوزيد، **دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر**. الجزائر: مداخلة مقدمة للملتقى العلمي، حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، 2003.

107.مجلة الجيش، الجزائر، العدد 427، فبراير 1999.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة	**1**
الفصل الأول: الأزمة السياسية في الجزائر	
تمهيد	**13**
المبحث الأول: التأصيل التاريخي للنظام السياسي الجزائري	**14**
المطلب الأول: مكونات النظام السياسي الجزائري	**14**
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري	**18**
المطلب الثالث: نظام الحزب الواحد والممارسة السياسية	**24**
المطلب الرابع: دور الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري	**33**
المبحث الثاني: الأزمة السياسية و أثرها على النظام السياسي الجزائر	**37**
المطلب الأول: أسباب الأزمة السياسية في الجزائر	**37**
المطلب الثاني: مأسسة التحول الديمقراطي فالجزائر	**41**
المطلب الثالث: بداية ممارسة التعددية الحزبية في الجزائر	**45**
خلاصة وإستنتاجات	**48**
الفصل الثاني: آليات النظام السياسي لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: قانون الرحمة كآلية لحل الأزمة السياسية في الجزائر	**51**
المطلب الأول: مضمون وتدابير قانون الرحمة	**51**
المطلب الثاني: أهداف قانون الرحمة	**55**
المطلب الثالث: نتائج وتقييم قانون الرحمة	**56**
المبحث الثاني: الوئام المدني كآلية لمعالجة الأزمة السياسية في الجزائر	**59**
المطلب الأول: ظروف إقرار آلية الوئام المدني في الجزائر	**59**
المطلب الثاني: مضمون قانون الوئام المدني في الجزائر	**63**
المطلب الثالث: نتائج وتقييم سياسة الوئام المدني في الجزائر	**66**

المبحث الثالث: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية كأداة لحل الأزمة في الجزائر	**69**
المطلب الأول: رؤية في مفهوم المصالحة الوطنية وواقع إقرارها في الجزائر	**69**
المطلب الثاني: محتوى ومضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر.....	**74**
المطلب الثالث: نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر.....	**76**
خلاصة وإستنتاجات	**80**
الفصل الثالث: رهانات التنمية في الجزائر وآفاقها	
تمهيد	**83**
المبحث الأول: واقع التنمية في الجزائر بعد الأزمة	**84**
المطلب الأول: التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر	**84**
المطلب الثاني: التنمية السياسية في الجزائر.....	**89**
المطلب الثالث: التنمية على المستوى الأمني في الجزائر.....	**92**
المبحث الثاني: الرهانات والتحديات المستقبلية للنظام السياسي في ظل التهديدات الجديدة	**96**
المطلب الأول: إنعكاسات سياسة الأمن على المجتمع الجزائري	**96**
المطلب الثاني: إنعكاسات سياسة الأمن على النظام السياسي الجزائري	**100**
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتنمية في الجزائر	**104**
المطلب الأول: سيناريو نجاح النظام السياسي في توفير أدوات التنمية للمجتمع من خلال سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر	**104**
المطلب الثاني: سيناريو فشل النظام السياسي في إدارة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر	**105**
خلاصة وإستنتاجات	**107**
الخاتمة	**109**
قائمة المراجع	**112**
الفهرس	**124**
الملخص باللغة الأجنبية	**126**

الملخص باللغة الأجنبية:

لقد مرت الجزائر بتجربة فريدة من نوعها كانت نتاج عدة أزمات ومشكلات ماهي إلا نتيجة لعدم كفاءة النظام السياسي الجزائري في تسيير المجتمع وتلبية رغباته وإحتياجاته وحل مشكلاته اليومية، حيث بدأت أزمة النظام الجزائري تظهر لية أمام الشعب، هذا الأخير لم يستطع أن يكبت غضبه فإنفجرت الأوضاع في أكتوبر 1988 لتبدأ حقبة سوداء في تاريخ الجزائر هذه إنطلقت بفتح المجال السياسي أمام التحول الديمقراطي من نظام الحزب الواحد إلى ية الحزبية وثقافة حرية الرأي والتعبير، وتأسيسا على هذا الوضع يتضح لنا أن النظام السياسي الجزائري قد إتخذ العديد من الآليات من اجل تحقيق الإستقرار وإستراد الأمن، حيث بلورت آليات وأساليب فعالة تمكنه من الحد من تفاقم هذه الظاهرة وتقليصها إلى أدنى مستوى فلم ترضى بهذا الوضع فقامت بمحاولات الصلح لإعادة الأمور إلى الأحسن فإنتهجت في بدايتها قانون تدابير الرحمة ثم قانون الوئام المدني لكن بعد إستقالة "زروال" ووصول "بوتفليقة" إلى الحكم تغيرت السياسات من خلال التوصل إلى سياسة المصالحة الوطنية حيث حققت نتائ إيجابية في مجال محاربة الإرهاب، فمنذ مجيء الميثاق عادت الأمور إلى ماينبغي أن تكون عليه وحل الإستقرار والأمان من خلال النتائج التي حققتها المصالحة، بما سمح للنظام السياسي الجزائري أن ينشغل بحث عن سبل تحقيق التنمية في مختلف المجالات في الحاضر والمستقبل،كما إكتسبت الدولة الجزائرية خبرة دولية في مجال إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب وأضحت نموذجا واقعيا، فنجحت سياسة السلم والمصالحة الوطنية في إعادة الجزائر إلى مكانتها الدولية والإقليمية.